

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 - قايمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الاجتماعية
نفس: تنظيم وعمل



معرفيات إدارية الجودة الشاملة في التعليم العالي بالجزائر

دراسة ميدانية بجامعة 8 ماي 1945 - قايمة
 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
 دراسة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل
 تحت إشراف الأستاذ: عن إحسان الطالبيين

باحث: إبراهيم

- مساعد أستاذ

- قرئيسي مفيدة

السنة الجامعية

2013-2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَرَبِّ الْجَلَلِ بِسْمِهِ مَا
عَاهَدْتُمْ وَلَا فِي أَمْرٍ

مِنْ السَّابِقِ بِإِذْنِ اللَّهِ الْكَافِرُونَ

سَمِعَ إِنَّهُ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ

(النَّمَاءُ : 88)

كلمة شكر

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك
و عظيم سلطانك حمدا كثيرا طيبا
مباركا فيه على أن يسرت لنا إنجاز هذا العمل
كما نتقدم بالشكر و العرفان لأساتذتنا
ال الكرام، و على رأسهم الأستاذ المشرف:
«بلعادي ابراهيم»
إلى كل من بث في أنفسنا حافزا للصبر
و المثابرة من قريب أو بعيد....
بدعاء أو كلمة طيبة....
«طبتم و طاب مشاكم»

الفهرس

٦	من هدى القرآن
	كلمة شكر
	الإهداء
١-٥	مقدمة
٥٦-٣	الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي
١٥-٤	أولاً: الإشكالية وتحديد المفاهيم
٧-٤	١- الإشكالية
٨	٢- الفرضيات
١٥-٩	٣- المفاهيم
١٨-١٦	ثانياً: المقاريب النظرية
١٦	١- نظرية التحديث
١٧	٢- نظرية رأسمال البشري
١٨	٣- نظرية الأساق الاجتماعية
٤٦-١٩	ثالثاً: الدراسات السابقة
٢٧-١٩	١- الدراسات الأجنبية
٤٠-٢٨	٢- الدراسات العربية
٤٦-٤١	٣- الدراسات الجزائرية
٥٥-٤٧	رابعاً: المعالجة المنهجية

١- الإجراءات المنهجية.....	48-47.....
٢- أدوات جمع البيانات.....	50-49.....
٣- مجالات الدراسة الميدانية.....	55-54.....
خلاصة الفصل.....	56.....
الفصل الثاني: إدارة الجودة الشاملة	
تمهيد.....	58.....
أولاً: ماهية إدارة الجودة الشاملة.....	63-59.....
١- التطور التاريخي لإدارة الجودة الشاملة.....	59.....
٢- أهمية إدارة الجودة الشاملة وفوائد تطبيقها.....	61-60.....
٣- أهداف إدارة الجودة الشاملة ومبادئها.....	63-62.....
ثانياً: أساسيات إدارة الجودة الشاملة.....	77-64.....
١- الترواد الأول في إدارة الجودة الشاملة.....	67-64.....
٢- متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.....	73-68.....
٣- مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة.....	77-74.....
ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة: الأساليب، الخطوات والمركبات....	83-78.....
١- الأساليب والأدوات التي تعتمدتها إدارة الجودة الشاملة.....	79-78.....
٢- خطوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.....	81-80.....
٣- مركبات إدارة الجودة الشاملة.....	82.....

رابعاً: إدارة الجودة الشاملة المزايا والمعوقات.....83-89

1- مزايا إدارة الجودة الشاملة.....83

2- الأخطاء الشائعة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.....84-86

3- معوقات إدارة الجودة الشاملة.....87-88

خلاصة الفصل.....89

الفصل الثالث: التعليم العالي بالجزائر

تمهيد.....92

أولاً: ماهية التعليم العالي بالجزائر.....92-100

1- تطور التعليم العالي في الجزائر.....93-97

2- أهمية التعليم العالي.....98

3- أهداف التعليم العالي.....99-100

ثانياً: أساسيات التعليم العالي.....101-108

1- أنسس التعليم العالي.....101-103

2- خصائص التعليم العالي.....104-107

3- مميزات التعليم العالي.....108

ثالثاً: واقع التعليم العالي، الاستراتيجيات والوسائل.....109-120

1- واقع التعليم العالي في الجزائر ودوعي الاصلاح.....109-110

2- استراتيجيات التعليم.....111

3- وسائل التعليم.....112-120

رابعاً: التعليم العالي الاستراتيجية، التحديات والرهانات.....	121-127.....
1-العوامل الإستراتيجية الالزية لتحسين نوعية التعليم بالجامعات الجزائرية من منظور الجودة الشاملة.....	121-123.....
2-التحديات والرهانات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر.....	124.....
3-المجهودات المبذولة لتطوير التعليم.....	125-126.....
خلاصة الفصل.....	127.....
الفصل الرابع: معرفة إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	129-185.....
تمهيد.....	130.....
أولاً: ماهية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي.....	131-146.....
1-أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وفوائدها.....	131-138.....
2-مبادئ إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتها.....	139-143.....
3-مبررات إدارة الجودة الشاملة وأهدافها.....	144-146.....
ثانياً: أساسيات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي.....	148-152.....
1-مراحل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي	148-150.....
2-خطوات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي.....	151.....
3-أدوات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي.....	152.....
ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي المعرفات، المعايير والأساليب.....	153-175.....
1-معايير ومنهجية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي.....	153-156.....

2-أساليب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي ومحاورها.....	157
3-معوقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي.....	167، 175
رابعاً:الايزو 9000 في التعليم الجامعي.....	185-176
1-سلسلة المعايير ISO9000 في التعليم الجامعي.....	176
2-مبادئ الايزو.....	177-178
3-هل تنجح مبادئ ديمونج في تحسين جودة الجامعات.....	182-184
خلاصة الفصل.....	185
الفصل السادس: منظمة القياس الدولية الايزو 9000.....	187-188، 499
تمهيد.....	188
أولاً:ما هي منظمة القياس الدولية.....	189-194
1-المراحل التاريخية لمعايير الايزو 9000.....	189-191
2-سهرور منظمة القياس الدولية.....	192-193
3-أهمية منظمة القياس الدولية.....	194
ثانياً: منظمة القياس الأهمية،الأهداف والفوائد.....	195-197
1-أهمية الحصول على شهادة الايزو.....	195
2-أهداف منظمة القياس الايزو 9000.....	196
3-فوائد تطبيق الايزو.....	197
ثالثاً: أساسيات منظمة القياس الدولية.....	197-198
1-متطلبات الايزو وأهم اشتراكاته.....	197

2-خطوات بناء الايزو.....	198.....
3-أهمية منظمة القياس الدولية.....	199.....
رابعاً:العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والايزو	
1-فوائد أنظمة الجودة المعتمدة على الايزو.....	199.....
2-الفرق بين إدارة الجودة الشاملة والايزو	200.....
3-علاقة الايزو بإدارة الجودة الشاملة.....	201.....
خلاصة الفصل.....	202.....
الفصل السادس :الدراسة العيادية.....	
204.....	تمهيد.....
218-205.....	أولاً :عرض البيانات وتحليلها.....
219.....	ثانياً:استخلاص النتائج.....
220.....	ثالثاً:النوصيات والاقتراحات.....
خاتمة	
قائمة المراجع	

فهرس الجداول

الصفحة	الجداول
73	مقارنة خصائص التنظيم التقليدي و التنظيم الملائم لإدارة الجودة الشاملة
155	مقياس الخدمات الجامعية
181-180	ترجمة نظام الإيزو 9001 في قطاع التعليم

فهرس الأشكال

الصفحة	الأشكال
76	عمليات حل المشاكل في إدارة الجودة الشاملة
72	تأشيرات إدارة الجودة الشاملة
69	نموذج الإدارة الجديدة كمطلوب لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة
107	دور الخصائص العامة في نجاح التعليم الجامعي
178	هيكل ملفات الجودة الشاملة في التعليم الجامعي

لقد خدت التربية الشغل الشاغل للدول المتقدمة، ومعظم الدول النامية، لأنّها الواضح وإضفاء ظلالها على مجريات حياة المجتمعات بشكل عام، باعتبار التربية الحركة الدافعة التي تستفيد منها في حل قضاياها الاجتماعية والاقتصادية، بل أكثر من ذلك حيث أصبحت السلاح الناجح الذي تستخدمه الدول في مواجهة التحديات والتغيرات المعاصرة.

ولكي تحقق التربية أهدافها المنشودة فإنّها بحاجة إلى الإدارة الفاعلة التي تسعى إلى تطوير المجتمع وتعمل على النهوض به، وتساهم في تقدمه ورفاهيته وتجويده سعيا نحو التميز والتفوق، واستجابة للتحديات في ظل العولمة على مستوى المجتمعات والأمم، الذي جعل علم الإدارة علما متخصصا له أنسنه ومبادئه، ولا يمكن من توظيفها إلا من كان مزهلاً تأهيلاً عالياً لمواكبة التغيرات التكنولوجية الحديثة.

لذا فإن نجاح المهمة التربوية يتوقف على مستوى إدارتها من الناحتين النظرية والتطبيقية، ومن هنا يميل كثيرون إلى الاعتقاد بأن تدني الأداء الإداري في التربية قد يكون السبب الرئيسي خلف إخفاق التطبيقات التربوية في الميدان.

إن الدول المتقدمة الناظرة إلى التطور والتقدّم لا تفتّأ تعمل على تحسين أداء العاملين في الإدارة للمؤسسات التربوية بما فيها الجامعات، ويشكل ذلك اهتماما عالميا في جميع دول العالم، يضاف إلى ذلك أن قدرة أي مجتمع على إدارة مؤسسهاته وبرامجها الحيوية ليس فقط بفاعلية وكفاءة وإنما بعدلة وابتكار يعتبر أهم الخصائص التي تميز أي مجتمع عن غيره من المجتمعات، ويعتبر موضوع إدارة الجودة الشاملة من المواضيع الساخنة على مستوى العالم أجمع، وذلك نظرا لأن التعليم الجامعي أصبح يشكل قضية مقلقة في جميع دول العالم.

حيث يعتبر التعليم الجامعي في ظل تكون المعرفة بعد الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة من أهم مراحل التعليم التي تعمل

على إعداد الإطارات العلمية المدرية والمؤهلة لقيادة مؤسسات المجتمع، وركيزة أساسية لتنمية مجتمعية إنتاجية.

وعليه يتضح أن اهتمام الدول المتقدمة بالتعليم العالمي على حد سواء، حيث يبدو ضرورة حتمية لكونه الوعاء الفكري لأى مجتمع من المجتمعات، لاسيما أنها المرحلة التي تسبق دخول الطالب مضمون الحياة العلمية والوظيفية، وهذا ما دعا إلى الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة، وسعى كثير من القرن العشرين، ورغم نظر الكثير إلى حداثة أسلوب إدارة الجودة الشاملة إلا أنها ندركه كمعنى في أسباب الحياة الإسلامية تجذرا وأصالة، حيث تبصرها في قوله تعالى: "وأحسنوا إن الله يحب المحسنين" البقرة 195.

وفي قوله تعالى: "صنع الله الذي أتقن كل شيء" النمل 88.

وفي قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" كما تشير الأدبيات التربوية الحديثة أن أصول مدخل إدارة الجودة يرجع إلى العديد من الرواد أمثال ستيفوارت، ديمينج، كروسيبي وجوران، وقد وضع ديمنج إطاراً حدد فيه مهارات الجودة الشاملة وفقاً للعقيدة اليابانية كما اعتبر التعليم مفتاح نجاح الجودة العامة والخاصة.

إن الأخذ بإدارة الجودة الشاملة داخل الجامعات يساعد القائمين على إدارة تلك الجامعات في الوقوف على مدى النجاح الذي تحققه جامعاتهم، كما تشكل وسيلة متطرفة لتحسين وتطوير الإدارة الجامعية وقد وصفت بأنها الموجة الثورية الثالثة بعد الثورة الصناعية وثورة الحواسيب.

لذا سعى القائمون على مؤسسات التعليم العالي عامة والقائمون على الجامعات خاصة على عقد المؤتمرات والورش للاستفادة من إدارة الجودة الشاملة، حيث تعتبر من ابرز تحديات هذا العصر والذي أصبح يشكل تحدياً مسؤولياً لمؤسسات التعليم العالي، حيث بادرت العديد من المؤتمرات التربوية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلية بطرح هذا الموضوع بهدف لفت نظر القائمين على التعليم له بجدية، وقد تم

التأكيد في مؤتمر اليونسكو عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين على ما ينبغي على الحكومات، ومؤسسات التعليم عمله بهذا الخصوص، من حيث عن البحث عن جودة النوعية في كل شئ خاصة في ظل طغيان الكم، بسبب الإقبال الهائل على مؤسسات التعليم العالي.

إن بؤرة تركيز إدارة الجودة الشاملة في الجامعات تنصب أساساً في مجال تقويم المؤسسة التربوية بقصد تطويرها وتحسينها، باعتبار هذا الأسلوب أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في تقويم المؤسسات بشكل عام، والمؤسسات التعليمية بشكل خاص، وتوظيف مبادئ وأفكار إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي يعود بالنفع على الجامعات إذا وضع حجر الأساس لرؤى فلسفية جديدة لأهداف الجامعة ورسالتها.

ومما لا شك فيه أن التعليم الجامعي الجزائري قد شهد تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، فقد شكل نمواً مطرداً من حيث الكم في زيادة عدد الطلبة الملتحقين في الجامعات وعدد الأساتذة وكذلك عدد الجامعات والكلليات، إلا أن هذه الزيادات لم يصاحبها زيادة مشابهة في النمو النوعي، مما يؤكد عدم وجود نوع من التوازن بين الكم والكيف.

وتتبّع أهمية الدراسة من حيوية الموضوع الذي تتناوله وهو جودة التعليم العالي، وكونه كذلك سيطبق على أحد أهم القطاعات ذات التأثير المباشر على التنمية الشاملة وهو قطاع التربية والتعليم الذي يعتبر أداة تنمية المجتمع ووسيلة نهضته. كذلك حداثة مدخل الجودة وتطبيقاتها في القطاع التعليمي..

كما أن تطبيق الجودة الشاملة في التعليم أصبح مطلباً ملحاً من أجل التفاعل والتعامل بكفاءة مع متغيرات حصر يتسم بالتسارع المعرفي والتكنولوجي، وتزايد فيه المنافسة والصراع بين الأفراد والجامعات والمؤسسات.

ونهدف كذلك إلى توضيح إشكالية التعليم العالي في الجزائر رغم الإصلاحات المبذولة من قبل الوزارة الوصية للرفع من مستوى الجامعة.

ولبلوغ أهدافنا و من أجل تسليط الضوء على هذا الموضوع فمنا باعتماد خطة منهجية تتكون من ستة فصول تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري و المنهجي للبحث و تطرقنا فيه إلى الإشكالية و حدثنا فيها التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية و كذلك مفاهيم الدراسة ثم تناولنا المقاربات النظرية حيث تحدثنا فيه عن نظرية التحبيث، نظرية رأس المال البشرية و نظرية الأساق الاجتماعية ثم تعرضنا إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة فتطرقنا إلى الدراسات العربية و الأجنبية و الجزائرية.

ثم تطرقنا إلى المعالجة المنهجية للدراسة من مناهج و أدوات و مجالات.

و في الفصل الثاني أقينا الضوء على إدارة الجودة الشاملة أساساتها، أساليبها، خطواتها و المعوقات التي تحول دون تطبيقها.

أما الفصل الثالث فتعرضنا فيه إلى التعليم العالي، أساسياته، إستراتيجياته، و سلطته بالإضافة إلى نظم التعليم العربية و الغربية، و تحدياته و المجهودات المبذولة لتطوير التعليم.

و في الفصل الرابع تناولنا إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي فتطرقنا إلى إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، أساسياتها، أهميتها، مبادئها، أساليب و المعوقات التي تحول دون تطبيقها في التعليم العالي.

كما تطرقنا أيضا إلى الإيزو 9000 في التعليم الجامعي و كيفية تنفيذه و تطبيقه في التعليم الجامعي و في الفصل الخامس تناولها منظمة القياس الدولية الإيزو 9000، من حيث المراحل، الأهمية، الأساسيات، كما تطرقنا إلى العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة و الإيزو.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نأمل في أن تكشف هذه الدراسة عن المعوقات التي تواجه كل من له مسؤولية في جامعات الجزائر عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعتهم لتألبيها.

ونأمل أيضا في أن تsem نتائج الدراسة الحالية في فتح مجال لإجراء دراسات أخرى حول أساليب تطبيق مفهوم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة وذلك على جميع المستويات التربوية في الجزائر.

ومن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع اتصاله بمجال تكويننا الأكاديمي في علم اجتماع التنظيم والعمل.

بالإضافة إلى تغير الذهنية والنظرة السلبية السائدة عن الجامعة الجزائرية فيما يتعلق بضعف التكوين، وتردي الأساليب المستعملة في التكوين والتأهيل.

- الرغبة في التعرف على العارقين التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة الجزائرية.

زيادة أهمية موضوع إدارة الجودة الشاملة باعتباره من المواضيع الحديثة، وتناوله في مجال التعليم.

وتكمن أهداف دراستنا في التعرف على مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، مع الإشارة لبعض التجارب العالمية في هذا المجال.

بالإضافة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق أفكار جديدة في قطاع التعليم العالي باعتبار أن الجامعة من أكثر المؤسسات التعليمية والمجتمعية ثباتا.

كما تهدف إلى الكشف عن العارقين التي تحول دون إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة كنظام في الجامعة الجزائرية، وتحديد طبيعة نظام إدارة الجودة الشاملة بالنسبة للجامعة، وهو وسيلة يتم من خلالها تحويل أهدافها إلى واقع فعلي، أم أنه خالية تسعى للوصول إليها.

وأخيراً الفصل السادس الذي تناولنا فيه الدراسة الميدانية وعرضنا فيه إلى عرض البيانات وتحليلها، وبعد ذلك استخلصنا النتائج ثم قدمنا التوصيات والاقتراحات ومن الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد بحثنا عدم تعاون الأستاذة في ملء الاستبيانات وتماطل في إرجاعها بالنسبة للبعض الآخر.

الإطار النظري والمنهجي للبحث

المنهجية:

يعالج هذا الفصل موضوع الدراسة من خلال الإمام بجملة من العناصر الأساسية حيث تناولنا فيه الإشكالية والتي تعد الركيزة الأساسية للدراسة وتضمنت جملة من التساؤلات والتي وضعت على أساسها فرضيات الدراسة بالإضافة إلى ضبط المفاهيم التي وردت في هذه الدراسة.

ثم تناولنا أيضاً المقاربات النظرية للموضوع وبعض الدراسات السابقة، وكذلك مناهج الدراسة وأدواتها و مجالاتها.

أولاً: الإشكالية وتعريف المفاهيم:

1- الإشكالية:

إن التحديات العالمية المعاصرة تحتم على المنظمات باختلاف أنواعها انتهاج الأسلوب العلمي الوعي في مواجهة هذه التحديات واستثمار الطاقات الإنسانية الفاعلة في ترسيخ الأداء التشغيلي بمروره أكثر كفاءة وفعالية.

ومن أكثر الجوانب الإدارية الهدافـة، نجد إدارة الجودة الشاملة التي أصبحت الان سمة مميزة لمعطيات الفكر الإنساني الحديث وهذا ما يمكن ملاحظته في المؤسسات الصناعية والهيئات والمنظمات الناجحة بشكل عام.

أما في المجال التربوي فان القائمين عليه يسعون من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى إحداث تطور نوعي لنورة العمل في المدارس بما يتلاءم مع المستجدات التربوية والعلمية والإدارية ويوافق التطورات الساعية لتحقيق التميز في كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة التربوية.

إن إدارة الجودة الشاملة تعتبر من أهم الموجات التي استحوذت على الاهتمام الكبير من قبل المديرين، الممارسين والباحثين الأكادميين كإحدى الأنماط الإدارية السائدة والمرغوبة في الفترة الحالية، وقد وصفت بأنها الموجة الثورية الثالثة بعد الثورة الصناعية وثورة الحواسيب.

وبعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارية عصرية ترتكز على عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة الموجهة التي يستند إليها في المزج بين الوسائل الإدارية الأساسية والجهود الابتكارية وبين المهارات الفنية المتخصصة من أجل الارتقاء بمستوى الأداء والتحسين والتطوير المستمر.

¹- لمناصير علي فلاح: إدارة الجودة الشاملة في سلطة الكهرباء الأردنية، رسالـة ماجـستير الجامـعة الأرـدنـية: 1994

ولقد ظهرت العديد من المتغيرات التي تكامت فيما بينها وأبرزت أهمية وضرورة التحول نحو تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة بالمنظمات المعاصرة، كان من أهمها توافق هذا المدخل مع التحول العلمي في اتجاهات ومفاهيم الإدارة المعاصرة نحو الاهتمام بالعملين واعتبارهم نقطة البداية والنهاية عند رسم وإعداد كل سياسات العمل بالمنظمة.

وتهدف إدارة الجودة الشاملة إلى تطوير الجودة ل المنتجات والخدمات مع إهراز تخفيف في التكاليف والإقلال من لوقت والجهد لضائع لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء وإرضائهم.

إن التغير السريع في المبادئ الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والديمغرافية استدعي نشوء مطالب ملحة على الجودة وفعاليتها.

لقد شهدت مجتمعتنا العربية في الوقت الراهن كثيراً من التغيرات المنحوطة، والتعليم الجامعي منه كأى نسق تعليم نظمي ليس إلا انعكاساً للسوق الاجتماعي والاقتصادي العام، وليس من المبالغة أن نقول إن التعليم العالي ومؤسساته من مشكلات كبيرة¹ حيث تواجه مؤسسات التعليم العالي العربية تحديات وتهديدات بالغة الخطورة ونشأت عن المتغيرات التي غيرت شكل العالم وأوجدت نظاماً عالماً جديداً يعتمد على التعليم التكنولوجي المتشارع أسلوباً ويستند إلى تقنيات عالية التقدم والتفوق، الأمر الذي لا يدع مجالاً للتردد في البدء ببرامج شاملة للتطوير والتحديث تضمن لمؤسسات التعليم العربية القدرة على تجاوز مشاكلها ونقاط الضعف فيها².

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب أرضية معينة في كافة البنى التنظيمية والإدارية والاجتماعية داخل المنظمة وخارجها بحيث توفر المذاي المناسب لإمكانية التطبيق.

¹ خرجني نذر "المبادئ التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية" وزرارة عمل المؤتمر العربي حول التعليم

العام، بيروت، 1998.

² مذكور على أحمد "التعليم العربي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل" (ط1)، دار الكتب العربي، القاهرة، 2000، ص 46.

وليس هناك جامعة أو مؤسسة أحرزت تقدماً ضمن إدارة الجودة الشاملة دون قيادات ذات قدرة إدارية علية.

أما في مجال التعليم العالي فان الأخذ بهذا المفهوم لا يزال حديثاً حتى سنة 1993، لم يزيد عدد المؤسسات التعليمية الأخذة به على 220 كلية وجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا العدد اخذ بالازدياد حتى الان.

اما في العالم العربي فيصعب التكهن بعدد الجامعات التي تطبق مبادئ الجودة الشاملة مع العلم بان هناك عدد لا يستهان به من الجامعات العربية بدأت تأخذ على عاتقها الالتزام بتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة في برامجها وسياساتها وأهدافها التعليمية.¹

تواجه المنظمات ومنها الجامعات ومرتكز المعلومات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة موجة من التحديات متمثلة في انخفاض الإنتاجية، زيادة التكاليف، نقص الموارد المالية وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق الأهداف المنشودة،

وعليه يتضح مدى أهمية إدارة الجودة الشاملة ومدى أهمية تطبيقها في المجال التربوي ولا سيما في مؤسسات التعليم العالي، حيث ان الثمام أصبح من أهم المهارات في حياة الدول والشعوب.²

حيث أن تحسين أداء المؤسسات الحديثة بما فيها الجامعات يشكل اهتماماً عالمياً في جميع دول العالم، ويضاف إلى ذلك أن قدرة أي مجتمع على إدارة مؤسساته وبرامجها الحيوية ليس فقط بفاعلية وكفاءة وإنما بعدلة وابتكار وتعتبر من أهم الخصائص التي تسير أي مجتمع عن غيره من المجتمعات.

إن ما عرفته منظومة التعليم في الجزائر من تطور كمي هائل تبينه مؤشرات عدة منها: تطور الشبكة الجماعية 60 مؤسسة جامعية موزعة على 41 ولاية، وترأيد عدد الأساتذة ما يزيد عن 29000 استاذ، وتعداد الطلبة ما يقارب 902300 طالب، من بينهم

¹-اعلوى حسين محمد: "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي" ، مركز انتشار لعلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1994، ص 16.

²-محمد خضر كاظم: "إدارة الجودة وخدمة العملاء" ، دار المعرفة : لانتشر والتوزيع والطباعة، البارى، 2002، ص 51.

43500 مسجل في الماجستير والدكتوراه، وخرج أكثر من مليون إطار منذ الاستقلال.

إن مثل هذا التصور السريع ما كان له أن يحدث دون تولد عنه عدة نتائج
وخلالات والتي مردها أساساً إلى الضغط الاجتماعي المتزايد في التعليم العالي

ولقد أدى تراكم هذه الاختلالات عبر تسعين إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة
بالقدر الكافي للتحولات العميقة التي عرفتها البلاد إلى الأصعدة الاقتصادية
والاجتماعية وكذلك السياسية والثقافية، وترجم عدم المواءمة هذه في عجز التعليم
العالي تقديم على الاستجابة بفعالية التحديات انكيرى التي يفرضها التطور غير
المسبوق في العلوم والتكنولوجيات، وذلك الذي نجمت عن عولمة الاقتصاد وعن
بزوغ مجتمع المعلومات وبروز انمئان الجديدة فضلاً عن التحديات المتمثلة في
علوم منضومات التعليم العالي.

وهكذا فإن منظومة التعليم العالي الجزائرية مدعوة في كل مرحلة من مراحل
تطورها إلى التكيف بنسفراً مع التحولات العميقة وإن تكون قادرة على استيعاب
نتائج التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي ميزت البلاد من جهة والتحولات
الإقليمية والدولية من جهة أخرى، وهذا ما دأبت عليه وزارة التعليم العالي، البحث
العلمي منذ سنة 2002 وذلك بتبنيها لنظام الجديد L.M.D و الذي يركز على مقاربة
جديدة للعلاقات البيداغوجية والعلمية "طنية-أساسية-إدارية" ، اضافة إلى ما أبدته
الحكومة الجزائرية من استعداد لتحسين أوضاع الجامعات الجزائرية وضمان
الاستمرارية في التطور من خلال الندوات والملتقيات التي أشارت إلى ضرورة تبني
مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي²

وبناءً على مسبق وسعياً منها لدراسة الموضوع واستجلاء خباباته في الجامعات
الجزائرية قمنا بطرح المسؤول الرئيسي الآتي:

¹ www.mesr.dz إصلاح التعليم العالي، جوان، 2007.

² جـاء قـرار مـؤـهر "المـدخـل إـلى إـدارـةـ الـجـودـةـ الشـامـلـةـ وـالـإـيزـوـ"ـ (ـطـاـ)ـ،ـ دـارـ الحـصـادـ،ـ مـعـتـقـلـ،ـ 1998ـ،ـ صـ 20ـ.

ما هي المعوقات التي تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي؟

ويترسخ تحت هذا التساؤل الرئيسي سؤالين فرعيين يتمثلان في الآتي:

[ما هي المعوقات المتعلقة بالهيئة الإدارية؟]

2- [ما هي المعوقات المتعلقة بالجانب البيداغوجي؟]

2- الفرضيات:

من أجل الإجابة المؤقتة على هذه التساؤلات اعتمدنا فرضية رئيسية فحواها الآتي:

توجد مجموعة من المعوقات تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

ويترسخ عنها فرضيتان جزئيتان هما:

1- توجد معوقات تتعلق بالهيئة الإدارية.

2- هناك معوقات تتعلق بالجانب البيداغوجي.

3- تحديد المفاهيم:

1- مفهوم المعوقات:

المفقة: عائق عن الشيء، عوقاً. معنده منه و شغله عنه فهو عائق، عوق للعقل و لغيره. (ج) عوائق و عوائق الدهر: شواغله و إحداثه.¹ أعاق: جعل الأمر عسيراً. حال دون حصول أمر، مثل الانفعال يعيق الهضم.²

بـ-اصطلاحاً:

التعريف الأول: المعوقات هي مجموعة المشكلات أو الصعوبات الفنية و المادية، والإدارية و الإشرافية التي تحول دون استخدام المعلم لطرق التدريس الحديثة، و في المواقف المختلفة.³

التعريف الثاني: هي جميع المعوقات المالية، الإدارية و الفنية و الاجتماعية و الشخصية التي تعوق المسؤول في تحقيق أهداف برامجه الإدارية التي تساعد في تحسين عملية التعليم و التعلم و تطبيقها.⁴

جـ-التحقيق: من خلال التعاريف السابقة يتضح أن المعوقات هي العوامل التي تعمل على تعطيل و منع جهات مختصة و معينة من تحقيق أهدافها التي تتمثل في التقدم و التطور.

دـ-التعريف الإجرائي: هي العوائق التي تمنع، تحول دون الوصول و تحقيق الأهداف و الغايات المرجوة و المسطرة.

¹- إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات: "معجم الوسيط" الجزء الأول، المكتبة الإسلامية للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة، 1972، ص 638.

²- أنطوان نعمة: "المتاجد في اللغة العربية المعاصر". دار المشرق، بيروت لبنان، 2000، ص 441.

³- عبد الهادي الجوهرى: "قاموس علم اجتماع"، طبعة الثالثة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 87.

⁴- عبد النبي، سعيد سيفونى: "بحوث و دراسات فى نظم التعليم" مكتبة زهراء الشرق القاهرة، 2001، ص 121.

2 مفهوم الإدارة:**أ-لغة:**

الإدارة مصدر أدار: التحرير، والإحاطة و تصريف الأمور و توجيهها. الإدارة تنظيميا، السلطة المكلفة بالسهر على تطبيق القوانين. و سير المصالح العامة مثل: إدارة الجامعة، إدارة شركة تجارية... الخ.¹

ب-اصطلاحا:

التعريف الأول: يعرفها رأي جونز ray Johns بأنها: " عملية وضع الأهداف و رسم السياسات و إيجاد التنظيم و الحفاظ على استماراة، ووضع الخطة و تنفيذها و تقييم النتائج.²

التعريف الثاني: و يقول هنري فايول Henri Fayol بأن معنى أن تدير هو أن تتبع و تخطط و تنظم، و تنسق و تراقب.³

التعريف الثالث: عرف رائد الإدارة العملية فريديريك تايلور الإدارة بأنها: " المعرفة الدقيقة لما ترید من الرجال أن يعملوه، ثم التأكد من أنهم يقومون بعمله بأحسن طريقة وأرخصها".⁴

ج-التفصيب: بالنظر إلى التعريف الأول نستنتج أن الإدارة هي مجموعة من العمليات التنظيمية التي من شأنها أن تحافظ على بقاء و استمرار المؤسسة أو المنظمة انطلاقاً من تحديد الأهداف و رسم الخطط و تنفيذها وصولاً إلى تقييم النتائج. أم التعريف الثاني فقد حصرها في العمليات: الرقابة، التخطيط التنسيق. التنبؤ... الخ أم التعريف تبناد فريديريك تايلور فقد حصرها هي الأخرى في التخطيط والرقابة.

¹ انظر إلى نسخة مرجع سبق ذكره، ص72.

² محمد بهجت جاد الله كشك، "المنظمات وأسس إدارتها"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص6.

³ حافظ فرج احمد، "الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية"، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2007، ص8.

⁴ حمر حسن مساد، "الإدارة التعليمية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2005، ص22.

د- التعريف الإجرائي: هي عملية اتخاذ قرارات من شأنها توجيه القوى و البشرية و المادية لجماعة من الناس لتحقيق الأهداف مرغوبة على أ恨ين وجه ممكн و بأقل تكالفة في إطار الظروف البيئية المحيطة.

3- مفهوم الإدارة التعليمية:

أ- اصطلاحاً:

التعريف الأول: الإدارة التعليمية هي كل عمل منسق منظم يخدم التربية و التعليم و تتحقق من ورائه الأغراض التربوية و التعليمية تحقيقاً ينماشى مع الأهداف الأساسية من التعليم.¹

التعريف الثاني: وقد عرفها أحدهم أنها: "الكيفية التي يدار بها التعليم في دولة ما وفق لإيديولوجية المجتمع و أوضاعه، حتى تتحقق الأهداف المرجوة".²

التعريف الثالث: هي العملية التي تتم بها تعبئة الجهود البشرية و المادية و توجيهها من أجل تحقيق الأهداف التعليمية و هي في هذا الإطار تعنى بالنوادي الإدارية و الفنية، و تهتم بالمعلمين و المناهج و طرق التدريس و الأنشطة التعليمية و الإشراف الفني و تمويل البرامج التعليمية و تنظيم العلاقات بين الأفراد، و غير ذلك من النواحي التي تؤثر في العملية التعليمية.³

ب- التعقيب: انطلاقاً من التعاريف الواردة سابقاً يتبيّن أن الإدارة التعليمية هي نوع من الإدارة تشمل الجانب التعليمي تتمثل مهمتها في التنسيق و التنظيم. هذا إضافة إلى ما ورد في التعريف الثاني الذي أضاف لها الإيديولوجيا المجتمعية أم التعريف

¹- عمر حسن مساد: "مراجعة سبق ذكره"، ص 95.

²- محمد بن حمودة: "علم الإدارة المدرسية نظرياته وتطبيقاته في النظام التربوي الجزائري" دار العلوم للنشر، عباية، الجزائر، 2006، ص 46.

³- مرشد علي عبد العزيز الموسوي، ديناس يسرى سليم زعبل: "دور الجودة التعليمية الشاملة في تنمية إبداع الطفل" دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 87.

د-الإجرائي: هي وسيلة لخلق ميزة تنافسية في بيئة الأعمال، ينصب اهتمامها على تحقيق رضا ولاء العميل من خلال إشباع حاجاته.

5-مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

أ-اصطلاحاً:

التعريف الأول: هي فلسفة تقوم على أساس تحقيق رضا المستفيد أي أنها التصميم المتفق للخدمات والمنتجات والتائد على استمرارية هذا المنتج.¹

التعريف الثاني: هي الفلسفة الإدارية ومارسة المنظمة العالمية التي تسعى لأن تصح كل مواردها البشرية، وكذلك الموارد الخام، لأنها تكون أكثر فعالية وفاء لتحقيق أهداف المنظمة.²

التعريف الثالث: أما روبرت بنهرت –robert ben.hart- فقد عرف إدارة الجودة الشاملة على أنها: " خلق ثقافة متميزة في الأداء تتضادر فيها جهود المديرين بشكل هائل لتحقيق توقعات العملاء وذلك بالتركيز على جودة الأداء في مراحله الأولى وصولاً إلى الجودة المطلوبة بأقل نكفة أقصر وقت".³

ب-التعقيب: بالنظر إلى التعريف السابقة يتضح أن إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة إدارية تركز وتهتم بارضاء المستفيد من خلال التعرف على مختلف رغباته واحتياجاته و ذلك سعياً لتقديم منتج يتوافق مع رغبات الزبائن و إمكانيات المؤسسة بما يضمن بقائها و استمرارها.

ج-التعريف الإجرائي: هي التفوق في الأداء لإرضاء المستهلكين عن طريق عمل المديرين و الموظفين مع بعضهم البعض من أجل تزويد المستهلكين بجودة ذات قيمة من خلال تأدية العمل الصحيح و من المرة الأولى و في كل وقت.

¹ رضا صاحب ابو حمد، سنان كاظم الموسوي: "وظائف المنظمة المعاصرة"ـ مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن،183

²-خضير كاظم حمود: "مراجعة سبق نكره"، ص 76.

³ محمد عوض التتروري، أغلاير عرفات جويمات: "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"ـ دار الميسر للنشر، عمان، 2006، ص 30.

6-مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:**أ-اصطلاحاً:**

التعريف الأول: عرفت إدارة الجودة في مجال التعليم على أنها:

"إيجابية النظام التعليمي، بمعنى أنه إذا نظر إلى التعليم على أنه استثمار قومي له مدخلاته و مخرجاته الشاملة تعني أن تكون هذه المخرجات متفقة مع أهداف النظام من حيث احتياجات المجتمع ككل في تطوره و نموه، و احتياجات الفرد باعتبار وحدة بناء و الملاحظ في تعريفه الجودة في مجال التعليم أنها يتشاربها في تركيزها على مدخلات و مخرجات النظام التعليمي".¹

التعريف الثاني: عرفها فتحي درويش بأنها: "جملة المواصفات و الخصائص الواجب توافرها في جميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة، سواء ما يتعلق منها بالمدخلات أو العمارات، أو المخرجات، و التي تلبي احتياجات المجتمع و متطلباته و رغبات المتعلمين و حاجاتهم و تتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية و المادية بالجامعة".²

التعريف الثالث: عرفت باعتبارها إستراتيجية متكاملة للتطوير المستمر، فهي مسؤولة عن جميع عناصر منظومة الجامعة من كتب و مكتبة ، طلاب أستاذة، مباني، معمل، حواسيب الكترونية و غيرها، و يجب مشاركة الجميع من قيادات إدارية و أستاذة في النجاح التنظيمي و تحقيق أهداف الجامعة، فائي خلل يؤثر على فرص التطوير و القدرة التنافسية.³

بـ-التعليق: التعريف الأول نظر إلى التعليم على أساس أنه استثمار قومي له مدخلاته و مخرجاته و هذه الأخيرة يجب أن تتفق مع الهدف العام للنظام، و هذا ما يتفق مع التعريف الثاني الذي حدد عناصر العملية التعليمية بالجامعة بالمدخلات و

¹ جمال الدين العويسات: "إدارة الجودة الشاملة" دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، ص3، الجزائر، 2003، ص.7.

² نفس المرجع، ص29.

³ محمد عوض التتروري، أغadir عرفات جوينات: "مراجع سبق ذكره"، ص26.

ثانياً: المقاربات النظرية

1- نظرية التحديت:¹

ظهرت مع بداية الخمسينات من القرن الماضي مركزة على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية ومنها عامل التعليم، واهتمت نظرية التحديت بصفة أساسية بتحليل الجوانب البنائية المتغيرة التي تؤديها عمليات التنمية بصفة عامة، فتبنت هذه النظرية المداخل السببية والتفسيرية في حدوث الانجازات موضحة مقدار التداخل بين العوامل التي تؤثر على عمليات التنمية والتحديت في المجتمع المعاصر، وقد سعى علماء الاجتماع المعاصرین إلى تبني نظرية التحديت في تحليل الانجازات التي أحرزتها الدول المتقدمة لتحقيق ماوصلت إليه من نتائج، وان تستخدم نفس الطرق التنموية التي استخدمتها الدول المتقدمة حالياً لإحداث عمليات التغير والتطور، ومن أهم الإسهامات في هذا الإطار إسهامات ديفيد ماكيللاند

D.MCLELLAND الذي حاول تحليل العملية التطورية لنشأة عملية التحديت، موضحاً العوامل التي بواسطتها أحرزت بعض المجتمعات تقدماً اجتماعياً وتكنولوجياً عن غيرها من المجتمعات، مركزاً بذلك على الثقافة الموجودة في هذه المجتمعات التي عملت على تحقيق هذه الانجازات وتكوين الشخصية الفردية التي يعتبرها موجودة بنسبة أعلى في الدول المتقدمة.

ومع منتصف السبعينات ظهرت إسهامات الكيس الإنجليزي A.JINKLES و ديفيد سميث D.SMITH، ضمن هذه النظرية مقدمين رؤية أوسع من رؤية ماكيللاند، فبعد تحليلهما لعوامل التحديت المنجز في الدول المتقدمة قاماً بإنجاز دراسة ميدانية على مجموعة من الدول النامية، قصد تحليل الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات في التنشئة الاجتماعية وتكوين الشخصية الفردية، وفي تحليلهما للعلاقة بين التعليم والتنمية قاماً بتطوير مقياس لتطوير خصائص الإنسان الحديث، وتم بناء هذا المقياس من خلال دراسة مقارنة على ست دول نامية معترف بها

¹ أميمة فارس بندران، هيفاء راسم حوسـة: "الدراسـات في قوانـين المهـنة وأدـابـها"، دار صـفـاء تـشـرـنـةـ والتـوزـيعـ، عـمـانـ، طـ1ـ، 2000ـ.

بان عملية التحديث تمثل عملية اكتساب اكبر نسبة من السكان لمجموعة من الموصفات والخصائص والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة.

ويلاحظ على هذه النظرية بصورتها بأنه على الدول النامية إذا أرادت أن تحقق التنمية والتقدم الاقتصادي، لابد أن تسلك نفس المراحل والطرق التي مرت بها الدول المتقدمة في مسيرتها للتنمية الشاملة وهذه الأخيرة لن تتحقق إلا باعتماد إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، والذي ستعكس مخرجاته على عملية التنمية في مختلف المجالات.

2 نظرية رأس المال البشري:

ظهرت مع بداية الستينات وهي تمثل وجهة نظر الاقتصاديين حول العلاقة بين التعليم والتنمية ومن أهم الإسهامات في هذا الإطار عالم الاقتصاد الأمريكي تيودور شولتز T.SCHULTZ من خلال تحليل العلاقة بين التعليم ومحرّجاته من القوى العاملة، باعتبارها نوعاً من استثمار رأس المال ونوع من الاستثمار الإنتاجي كأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة ومن ثم لا يمكن أن تنظر إلى التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي هي نتيجة لإعطاء الفرد المؤهلات المطلوبة لتكوين الخيارات الشخصية للفرد، وأيضاً المؤهلة له لدخول سوق العمل البشري الذي يمثل النواة المسئولة على التنمية الصناعية الشاملة، ويرى شولتز بان التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطاً حراً بلعكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة أكثر من استطاعتتا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات، وقد طرح شولتز عدة أمثلة عن عدم توافر الموارد الطبيعية، في بعض دول العالم في حين حققت تقدماً وتطوراً كبيرين كالليابان وكوريا الجنوبية، وغيرها من الدول التي استثمرت في الرأس مال البشري، حيث عمليات تحديث الاقتصاد والتنمية الاقتصادية تتطلب مهارات بشرية وإطارات فنية ذات مهارات عالية.

3-نظريّة الأساق الاجتماعيّة:

كان لنمو علم اجتماع التنظيم وتطوره دوراً كبيراً في استخدام هذه النظرية لدراسة التنظيمات الاجتماعية، ويرى أنصار نظرية الأساق الاجتماعية أن الأساق الاجتماعية تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة.

وتنقسم هذه الأساق إلى قسمين هما: الأساق المفتوحة والتي تتفاعل بصورة مباشرة مع بيئتها والأساق المغلقة والتي تكون عكس الأولى لا تتفاعل مع البيئة المحيطة بها.

وقد انصب اهتمام أصحاب هذه النظرية على الأساق المفتوحة كالمدارس والجامعات لكن بعض الدراسات الميدانية كشفت بأن العديد من مؤسسات التعليم العالي تتطبق عليها مواصفات النسق المغلق، فهي لا تحبذ التعرف على البيئة المحيطة بها، ومع الانتشار التكنولوجي والثورة التعليمية التي اجتاحت العالم كله، والدول النامية أيضاً بدأ المدارس والجامعات كأساق مفتوحة تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة، وتركت هذه النظرية على علاقة المدخلات والمخرجات للمدارس ومؤسسات التعليم العالي، وتتضمن هذه العلاقة:

-المدخلات:

وهي مجمل ما تحصل عليه المؤسسات التعليمية مثل: القيم، الأهداف والموارد المالية.

-المخرجات:

وتمثل نوعية الخرجين وتأهيلهم لخدمة المجتمع.

وبذلك تبين هذه النظرية أهمية الجامعة كمنسق مفتوح قادر على التأثير في المجتمع
قصد تنميته وتطويره.^١

ثالثاً: الدراسات السابقة

I- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة: شن 2006

عنوان: "تطوير نموذج رضا الموظفين في التعليم العالي"
هدف الدراسة إلى تقييم كيفية عدم رضا الموظفين مع عناصر الاستثمار التي تحدد
أولويات التحسين و التطوير .

ووظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وعمدت الدراسة إلى تأسيس نموذج
لرضا موظفي التعليم العالي ، وقد تكون هذا النموذج من: (رؤى المدرسة، الاحترام
نتائج التغذية الراجعة و التعزيز، النظام الإداري، الراتب و المستحقات - بيئة العمل) ،
ولهذا الغرض أعد الباحث، إستبانة ترتكز على سجالات، النموذج المقترن، وقد طبقت
هذه الإستبانة على عينة الدراسة المكونة من (282) محاضرا، و استخدم الباحث في
دراسته الأساليب الإحصائية المناسبة مثل: برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ، أهمها:

- أن موظفي التعليم العالي يركزون للحصول على راتب عال معتمدين على نظام
العلاوات.

- أن استقصاء الرضا الوظيفي في أوروبا و أمريكا أعطى نتائج مشابهة.

وقد أوصت الدراسة بـ:

^١رباب اقني،"التكوين الجامعي وعلاقته بكلاء الإطار في المؤسسة الاقتصادية" مذكرة ماجستير في علم اجتماع التطبيق
والعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، بيتة، 2009، ص 27.

- ضرورة تطبيق هذا النموذج ليحل محل كل من القيم التي تسهم في نموذج أهمية الرضا

2 دراسة: (تاري، 2005)

عنوان: " عناصر نجاح إدارة الجودة الشاملة "

هدفت الدراسة إلى تحديد عناصر الجودة الشاملة، حتى تكون معروفة لدى المديرين و بذلك تسهل عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بنجاح، كما هدفت إلى عرض أوضاع الشركات الحاصلة على شهادة الايزو (ISO) و فحص أثر تطبيق تلك العناصر .

و قد أظهرت هذه الدراسة: أن هناك العديد من الدراسات المختلفة لتحليل أهم عناصر تطبيق إدارة الجودة الشاملة بنجاح و تأثيرها على النتائج، كما تناولت إيجاد التقنيات و الأدوات التي يمكن أن تناسب تطور الجودة .

و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أنه لا يوجد نموذج موحد لتطبيق برنامج الجودة الشاملة، و أن الجودة الشاملة تعتمد في حقيقة الأمر - على مجموعة من العناصر المتداخلة و المعتمدة على بعضها البعض .

- لابد من تطور العاملين في الشركة ، و توجيههم نحو تطبيق الجودة الشاملة في كل المجالات.

3 دراسة (لوري، 2004)

عنوان: " ترسیخ الجودة، تحديات في التعليم العالي البريطاني "

أن تطبيق الجودة بالجامعات يحتاج إلى أن تكون متجانسة مع ثقافة المنظمة وبنيتها، وأنه إذا ما أرادت المنظمة ترسيخ الجودة فلا بد من تلبية الحاجات والاهتمامات المختلفة للعاملين.

وقد أوصلت الدراسة بأهمية القيادة التحويلية، وخلق ثقافة تنظيمية كمؤشرات لنجاح إجراءات الجودة، الذي بدوره ينعكس على التعلم الجيد للطلبة وعلى اقتصاد المجتمع كله.

4- دراسة: (سترنجهام، 2004)

عنوان: "هل تعمل إدارة الجودة بالقطاع العام؟"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تطور الجودة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين السابقين في مجال الإدارة ، وركزت على معرفة المنفعة من مشاريع إدارة الجودة في الوقت الحاضر على المنظمات العامة ذات البيئة سريعة التغيير حيث يكون الاستقرار نادراً جداً، والتغيير والغموض يكاد يكون شيئاً ثابتاً، وانتهت الدراسة بمناقش التحديات لاستمرارية برنامج الجودة خلال التغيرات المتكررة التي تحيط القيادة السياسية ، و التوتر المتواتر بين مشاريع تحسين جودة العمليات من ناحية و سياسية الاتقنيين المصارف من ناحية أخرى .

وقد وظف الباحث لدراسة أسلوب البحث والاستقصاء المكتبي.

ومن أهم نتائج الدراسة:

- أن إدارة الجودة الشاملة تتجه لتكون أكثر انتقائية لإجراء تغيير تنظيمي.
- معظم الدراسات التجريبية التي أجريت على منظمات القطاع العام كانت غالباً عبارة عن مجموعة من البرامج قصيرة المدى ، وتم تطبيقها وتطويرها بشكل جزئي .
- التخلص من كل الأخطاء التي تفشل في إضافة قيمة للمنتجات و الخدمات ، و منع المشاكل والخطيبط الإستراتيجي طويلاً المدى ، ومشاركة العاملين و فرق العمل، و اتخاذ القرار على أساس واقعي، و التحسين المستمر، و إنشاء هيكل تنظيمي أفقى لا مرکزي، و التنسيق مع الشركاء الخارجيين

5-دراسة (نفراها، 2003)

عنوان: "الجودة الشاملة في عملية التعليم و التعلم بمؤسسات التعليم العالي".

هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات الجودة في عملية التعليم و التعلم بمؤسسات التعليم العالي الأمريكية، وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، و تكونت العينة من (120) طلاب، و لتحقيق أهداف الدراسة استعان الباحث بأربع مقابلات و إستبانة و ذلك بهدف تحديد مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الأمريكي و توصلت الدراسة إلى أنه ينبغي أن يكون الطالب الجامعي بؤرة التفاعل الصفي و ذلك كي يرتفع مستوى مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الأمريكي ، و على الجامعة أو الكلية أن تطبق الجودة المستمرة، و تبحث عن تحسين نوعية ما يستخدمه و يتوصلا إليه الطالب، و إن المحاضر الجامعي هو المسؤول عن تطوير التعليم لدى الطلبة.

وقد أوصت الدراسة: بضرورة البحث عن تقنيات جديدة، و مناسبة لتقدير الطالب الجامعي، و تحسين نوعية ما يستخدمه و يتوصلا إليه.

6-دراسة (الزماني، 2002)

عنوان: "فهم الصعوبات التي تكمن في تطبيق إدارة الجودة في اليمن"

هدفت الدراسة إلى معرفة و فهم الأسباب التي تعيق الجودة الشاملة في اليمن، خاصة أن موضوع إدارة الجودة الشاملة لا يزال موضوعا حديثا للمنظمات في اليمن ، و هذا يتطلب من المؤسسات وضع إستراتيجية جديدة تجاه الجودة الشاملة.

اعتمد الباحث في تمثيله للجودة الشاملة على دراسة حالة منظمتين بالإضافة إلى النشاطات المقترحة من قبل النموذج الأوروبي .

و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أظهرت بعض التطبيقات العامة و الضرورية لليمن بأسرها حيث أن الشركات التي لا تتبنى تطبيق الجودة الشاملة ولو بشكل بسيط سوف تحتاج لإجراء بعض هذه التغييرات الضرورية لها.

- تحتاج الحكومات إلى دور مركزي أكثر فعالية للدفاع عن أهمية إدارة الجودة الشاملة .

- النماذج الهرمية الشكل التقليدية تقلل من تفويض الصالحيات و قوة اتخاذ القرارات للعاملين، و تعطي تحفيزا قليلا لابتكار حيث يحتاج المديرونأخذ ذلك بعين الاعتبار، و تحديد إستراتيجيات التأكيد على دور الإدارة الوسطى المتمثل بالدور التبسيطي للإدارة.
- أن تكون المهارات التقنية لوضع الأهداف و لتطبيق معايير فعالة، هي الأساس لتطوير الاحتياج للجودة، وقد أوصت الدراسة بـ ضرورة تواصل الأبحاث و التطوير في هذا الشأن من أجل أفضل الطرق إنجاز تلك الأهداف .

(7) دراسة:(كالنسكي، 2002)

بعنوان: " تقويم عوامل النجاح و الفشل عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة و مبادئها في مؤسسات التعليم العالي ".

هدفت الدراسة إلى تحديد معايير و عوامل النجاح و الفشل عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة و مبادئها في مؤسسات التعليم، و قد وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، و لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء إستبانة ثم توزيعها على عينة قوامها (184) مؤسسة تعليمية.

ومن أن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أن مؤسسات التعليم تعاني من المعوقات ذاتها في منظمات الأعمال عند تطبيق مدخل (TQM).
 - إن مؤسسات التعليم التي تطبق هذا المدخل تحظى بدعم إداري كبير، و أنها تعمل بروح فريق العمل الجماعي داخل المؤسسة التعليمية.
- و في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بـ:

ضرورة العمل الجماعي داخل المؤسسة التعليمية ، والاستمرار في تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة(TQM) .

(8) دراسة (الداibal، 2001)

بعنوان : " هل تعتبر إدارة الجودة الشاملة كافية لتحقيق ميزة تنافسية؟ حقائق في المنظمات حول تطبيق مبادئ التغيير مع أمثلة من الولايات المتحدة الأمريكية و العالم النامي".

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: هل تعتبر إدارة الجودة الشاملة كافية لتحقيق ميزة تنافسية؟ كما هدفت إلى التعرف على حقائق في المنظمات حول تطبيق التغيير مع أمثلة من الولايات الأمريكية و العالم النامي ، ووظف الباحث طريقة البحث المكتبي مستفيضاً من كتب و مقالات الدب التربوي في تحقيق أغراض دراسته.

و قد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن إدارة الجودة الشاملة ليست الطريقة الوحيدة لأعضاء المنظمات ميزة تنافسية .
- إدارة الجودة الشاملة مناسبة لقطاع الخدمات مع التأكيد على رضا المستفيد (الزيون) .
- يمكن لإدارة الجودة الشاملة أن تغطي بعض جوانب القصور التي تشمل : التقويض والتغيرات الكبرى في عملية التقدم و أنظمة الحواجز.

(9) دراسة (ماتشن، 2000)

بعنوان: "قياس الجودة الموجهة للطالب في التعليم العالي"

هدفت الدراسة إلى تطوير و تطبيق نموذج مرضي بشأن قياس الجودة للطالب، كذلك هدفت الدراسة إلى قياس رضا الزيون (الطالب) الأوربي .

و طريقة أسلوب النموذج المعد من قبل الباحث أنه نموذج مستوحى من معطيات تربوية حديثة خاصة بإدارة الجودة الشاملة اتجاه خلق رضا الزيون (الطالب) الأوربي حيث أن النموذج ذو معادلة تركيبية كافية لها صلة برضاء الطالب، و القائمين على ذلك على حد سواء.

وقد وظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التطبيقي، حيث تبين من المعطيات التي جمعها الباحث في ربيع 1999 م من عينة الطلاب في جامعة (أرhus) بكلية إدارة الأعمال Arhus school of business أن صيغة رضا الطالب هي غاية لابد منها لتحقيق جودة التعليم العالي.

و قد توصل الباحث بعد تطبيقه للنموذج المعد على طلبة تلك الكلية إلى أن هذا النموذج الوليد لا يمكن الاعتماد عليه بصورة اعتمادية لدى الكليات المختلفة في

ضرورة وضع إستراتيجية للاستفادة من الخبرات و المعلومات و تبادلها فيما بين جامعات أوروبا ، لما فيه خدمة الطالب الأوروبي.

(10) دراسة (الأغا، 1998)

بعنوان: " هيكل التغيرات للتعليم العالي في فلسطين من وجهة نظر مديرى أفضل الجامعات "

هدفت الدراسة إلى رسم إطار عام و إلى هيكلة للتغيرات المتوقعة في التعليم العالي في فلسطين من وجهة نظر مديرى أفضل الجامعات ، و ذلك خلال التعرف على المشاكل الآتية التي تواجه الجامعات، و كذلك الإستراتيجيات المطلوب من الجامعات أن تتبعها للتغلب على هذه المشاكل ، و قد وظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، و منهج تحليل المحتوى، و قد تطور الباحث إستبانة مفتوحة من أجل التعرف على أهم المشاكل التي تواجه الجامعات الفلسطينية، و قد طبقت الإستبانة على (90) عضوا من مجالس ثمانى جامعات.

و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ، أهمها:

- أن الجامعات الفلسطينية تواجه مشاكل في ست مجالات هي (مشاكل مالية- مشاكل إدارية و تنظيمية- مشاكل لها علاقة بالمناهج و البرامج- مشاكل لها علاقة بالمباني و التسهيلات و المعدات و الوسائل- مشاكل لها علاقة بالأهداف - مشاكل لها علاقة بالأكاديميين و الإداريين) .

و قد خلصت الدراسة إلى تحديد و تصنيف الاتجاهات العالمية و الإقليمية و المحلية المتوقع أن تؤثر على التعليم في فلسطين إلى سياسية و اقتصادية، و تعليمية، و ثقافية .

و اقترحت الدراسة وجود إستراتيجيات مستقبلية تعطى حلولاً للمشكلات الست.

(11) دراسة بطرس (1998)

بعنوان: " التحرك نحو مناخ الجودة في جامعة قبرص "

هدفت الدراسة إلى التتحقق من مدى إدراك العاملين لمناخ الجودة في جامعة قبرص، و قد وظفت الباحث المنهج الوصفي التحليلي، و تكونت العينة من جميع أعضاء الهيئة الإدارية و الأكاديمية في الجامعة، و لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء إستبانة مكونة من أربعة أبعاد، وقد اعتمد الباحث للتحقق من مدى إدراك العاملين

لمناخ الجودة على تصنيف "ليكرت" وهي (المناخ المتسلط المستغل، المناخ المتسلط العادل، المناخ الاستشاري، و مناخ الإدارة الجامعية).

و قد توصلت الدراسة إلى أن مناخ الجامعة يجمع بين مناخي المتسلط العادل والمناخ الاستشاري، ووجود فروق دالة إحصائياً من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية ، وكانت النتائج لصالح الهيئة الإدارية في مجالات: التأثير الرسمي ، والتعاون و البنية التنظيمية، و التركيز على الطلبة أما في مجال الاتصال والرضا الوظيفي فقد كانت الفروق لصالح أعضاء الهيئة الأكاديمية ووجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الخبرة، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة : بضرورة نشر المعلومات في المؤسسة ، و الاهتمام بالتفاعل بين القيادة والعاملين والاستخدام الأفضل لطرق حل المشكلات و العمل عبر الفريق .

(1) دراسة (Longenker & Scazzoro 1996)

و تدور حول : "التحديات المستمرة لإدارة الجودة الشاملة" ، و استهدفت فحص مدى إدراك مجموعة من المدراء لمفاهيم إدارة الجودة الشاملة، و ممارسة هؤلاء المدراء لمفهوم إدارة الجودة الشاملة .

كما هدفت إلى تحديد المشاكل و المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر هؤلاء المدراء، و توصلت الدراسة إلى نتائج وهي كالتالي:

- إجماع المديرون بقوة على أن إدارة الجودة الشاملة تؤدي إلى تحسين جودة المنتجات و الخدمات.
- تناقض دعم المديرين لنشاطات إدارة الجودة الشاملة عبر الزمن.
- إدراك معظم المديرين لوجود مجموعة من المشاكل التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات ، إلا أن تركيزهم على معالجة هذه المشاكل مازال محدوداً

(2) دراسة (Brown & Jacqueline 1995)

قامت هذه الدراسة حول اتجاهات الموظفين نحو إدارة الجودة الشاملة في وزارة التربية و التعليم في ولاية أورغون، و استهدفت هذه الدراسة استقصاء العلاقة بين اتجاهات الموظفين في تلك المديرية، واثر هذه الاتجاهات على تطبيق ادارة الجودة الشاملة.

و خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود فروقات تتعلق بأثر مدة الخدمة و الجنس على تطبيق إدارة الجودة الشاملة ، كما و جدت الدراسة اختلافات مرتبطة بالتغييرات الباقية (المستوى التعليمي، العمر، الخلفية العرقية، مكان العمل) على تطبيق إدارة الجودة الشاملة، حيث كانت أكثر الفروق في متغيرات مستوى التعليم و الخلفية العرقية ، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقا تعزى إلى بعض الصفات الشخصية و إلى اتجاهات الموافقين و المعارضين قد أمكن تحديدها.

A.C. HYDE Barris in Implemeenting Quality (14) (Mmangement 1993⁽¹⁾)

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و قد استهدفت الكشف عن أهمية و إمكانية تطبيق مفهوم إدارة الجودة ، وتقوم بدور مختلف عنها في ظل فلسفة الإدارة البيروقراطية ، حيث أن تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة يتطلب تحليلًا مفصلاً و شاملًا لأنظمة تقديم الخدمات و الإنتاج .

و توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب تدفع المديرين في القطاع الحكومي إلى تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة و لعل أهمها:

- قناعة و دعم الإدارة العليا بتبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة كإستراتيجية في العمل .

- جعل المستفيد محور الاهتمام في العملية الإدارية .

- الحاجة إلى منح الموظف و كذلك فرق العمل الصلاحية إلى تمكّنهم من تقديم الخدمة

- الحرص على ضرورة توافر أساليب قيام و تحليل عمليات الإنتاج و الخدمات المقدمة.

1: جمال محمد أبو الوفا " دور نظام مديرى المدارس الثانوية العامة في تحقيق جودة الإدارة المدرسية" ، دراسة ميدانية، مجلة التربية النفسية و الاجتماعية ، جامعة الأزهر، العدد 70 ، مارس 1998 ، ص 343-39

|| الدراسات العربية:

١- دراسة المعرفة وقرآن:^١

عنوان: "معوقات تطبيق الجودة في التعليم من وجهة نظر المسؤولين والمشرفين التربويين ومديري المدارس في منطقة الباحة التعليمية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الجودة في التعليم العام، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المسؤولين (مدير التعليم ومساعديه، مدير الإدارات، رؤساء الأقسام، جميع المشرفين التربويين، جميع مديري المدارس بمنطقة الباحة التعليمية)، والبالغ عددهم 358 فرداً، وتحقيقاً لأهداف الدراسة قام الباحث بإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، حيث استندت على 59 فقرة، تصف المعوقات التي تحول دون تطبيق الجودة في التعليم، وقد وزعت هذه المعوقات على 7 محاور رئيسية هي:

المعوقات التي تتعلق بـ: (الادارة التعليمية، البيئة المدرسية، المقررات الدراسية، الادارة المدرسية، المعلم، الطالب وعلاقة المدرسة بالمجتمع)، ويبلغ عدد المستجيبين 196 مستجوباً بنسبة 54.7%， وللحصول على النتائج استخدم الباحثان الأساليب الإحصائية المناسبة مثل: النسب المئوية-المتوسطات الحسابية-الانحرافات المعيارية-محادلة ألفا كر ونباخ اختبار تحليل التباين، الأحادي... الخ

- يوجد العديد من المعوقات التي تعيق تطبيق الجودة وال المتعلقة بالبيئة المدرسية، من أبرزها: (عدم توفر ميزانية خاصة بالمدرسة، ضعف الصيانة الدورية للمدرسة، عدم مراعاة الشروط الهندسية في المبني)

- كما أوضحت الدراسة العديد من المعوقات المتعلقة بـ: (المقررات الدراسية، الإدارة المدرسية، المعلم، الطالب، علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي)

وبناءً على النتائج أوصت الدراسة بما يلي:

- أن تقوم إدارة التربية والتعليم بتبني أسلوب الجودة.

- العمل على تدريب القياديين في الإدارات التعليمية على أساليب الجودة ومنهجها.

-البعد عن المركزية في اتخاذ القرار التربوي والتعليمي عند تطبيق منهج الجودة.

2 دراسة علوان:¹

عنوان: "إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في كليات جامعة التحدى"

هدفت الدراسة إلقاء المزيد من الإيضاح حول مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، وكأسلوب إداري يهدف إلى التحسين والتطوير في أداء الجامعة على المستوى الكلي.

كما هدفت الدراسة إلى تقييم فرص تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة، بغرض قياس درجة توافر الأبعاد والعناصر الأساسية لمدخل إدارة الجودة الشاملة في كليات جامعة التحدى بشكل خاص، وكليات الجامعات الليبية بشكل عام في إيجاد حلول للمشاكل والمعوقات التي تواجهها.

وظف الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستخدام استثناء مكونة من 35 فقرة موزعة على خمسة مجالات من مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، وقد اشتملت

¹ علوان قاسم: "الدراسات في الإدارة التربوية"، حل١: دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

عينة الدراسة 38 إدارياً أكاديمياً و 80 عضو تدريس، حيث تم اختيار أفراد عينة الدراسة بالطريقة العشوائية للعام الدراسي (2004-2005).

وقد دلت أهم نتائج الدراسة على:

-أن إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في كليات جامعة التحدي من وجهة نظر عينة الدراسة، وهي غير ملائمة للتطبيق، لأن ثقافة الكليات وبنيتها التنظيمية لا تساعد على ذلك.

-ضعف الإدارة الجامعية في متابعة تطبيق مبادئ الجودة الشاملة.

-قصور نظام الجامعة في وضع خطط للاحتياجات المستقبلية لتلبية حاجات المستفيدين من الجامعة.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها:

-ضرورة الدعم المباشر من إدارة الجامعة وكلياتها لنهج إدارة الجودة الشاملة.

-العمل على تطبيق إستراتيجية للتحسين المستمر لأداء جودة التعليم العالي.

3- دراسة التحسين:

عنوان: "نموذج مقترح لتطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"

- الترويج لفلسفة إدارة الجودة الشاملة.

- محاولة تبسيط الأمور، وإزالة كل ما من شأنه أن يعمل على التعويق، وخفض التكاليف.

- استخدام نظام الاتصالات بكفاءة وفعالية.

- توفير قدر كبير من التدريب للإدارة والعاملين، والتأكد من امتلاكهم للمهارات الضرورية لعملية التغيير.

- ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- إن إدارة الجودة الشاملة تمثل سفينة النجاة للمؤسسات التعليمية التي تجد نفسها في حاجة للدراسة خصوصاً مع الضغوطات المتزايدة التي تشهدها هذه المؤسسات من تخفيض في المخصصات الحكومية، وتضليل في الدعم العام.

ومن أهم التوصيات :

-تعريف زبائن المؤسسة التعليمية وتحديد الأهمية النسبية لمتطلباتهم.

- التعليم عن طريق القدوة الحسنة، وذلك أن القيادة العليا هي المفتاح الرئيسي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

- ضرورة وجود قيادة قوية وملهمة بمبادرة وإحداث التغيير.

4 دراسة الموسوى:

بعنوان: "تطوير أداة لقياس الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"

هدفت الدراسة إلى بناء أداة لقياس مدى تحقق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وقد وظف الباحث المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحث استبانة مكونة من 48 فقرة، تم توزيعها على أربعة مجالات أساسية في إدارة الجودة الشاملة هي:

(تهيئة متطلبات الجودة في التعليم والتعلم وتطويرها، تطوير القوى البشرية، واتخاذ القرار وخدمة المجتمع)، وقد بلغت عينة الدراسة 60 أستاذًا من أعضاء هيئة التدريس في جامعة البحرين بنسبة 10% من المجتمع الأصلي الذي يشمل 625 عضو هيئة تدريس، وذلك لمعرفة مدى تحقق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية.¹

وقد أشارت النتائج إلى أن جميع القيم كانت مقبولة تربوياً، إذا تراوحت نسبة القبول بين 73% و91% وقد أوصت الدراسة بـ:

الاستفادة في تحديد إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وذلك من أجل تحسين مخرجاتها، تحسين التعليم وتطوير عمليات التعليم والتعلم في الوطن العربي.

5 دراسة برؤسات:²

بعنوان: "أثر تطبيق أنظمة الجودة الشاملة على التعليم العالي في الأردن" هدفت الدراسة إلى البحث في أثر تطبيق أنظمة الجودة الشاملة على التعليم العالي في الأردن، وقد وظف الباحث المنهج الم叙ي الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من مؤسسات التعليم العالي في الأردن ممثلة بالجامعات الحكومية والخاصة، والبالغ عددها 22 جامعة وقد اختار الباحث عينة عشوائية من العاملين في الجامعات الأردنية بلغت 100 فرد، وقد استجاب منهم 92 فرداً، وتم حساب المتوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية لإنجارات عينة الدراسة من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- ضرورة تطبيق أنظمة الجودة الشاملة في كافة المنظمات الإنتاجية والخدماتية، وذلك لاستطاع هذه المنظمات تقديم منتج أو خدمة نوعية.
 - إن تطبيق أنظمة الجودة الشاملة ي العمل على تطوير التعليم العالي.
 - إن أنظمة الجودة الشاملة تساعد على تطوير كفاءة الكوادر البشرية العاملة في مجال التعليم العالي على اختلاف مهامهم.
 - تعمل أنظمة الجودة الشاملة على تطوير الجوانب الإدارية في مؤسسات التعليم العالي.
- وقد أوصت الدراسة بـ:
- إعداد الكوادر الإدارية القادرة على تنفيذ تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
 - ضرورة العمل على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكليات الأدبية والإنسانية والعلمية، لتعزيز سمعة هذه الجامعات محلياً وعالمياً.

العلمية، عمل الفريق، التدريب المستمر، التقويم المستمر)، وقد تكونت عينة الدراسة من 44 ادارياً و 137 عضواً هيئة تدريس في كليات التربية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن وجهة نظر كل من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في سلطنة عمان قد جاءت نوعاً ما متطابقة في درجة إمكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة.

- إن إمكانية تطبيق بعض إدارة الجودة الشاملة كانت بدرجة عالية على كل مجالات الدراسة باستثناء مجال استخدام الطريقة العلمية.

- إن درجة الاختلاف في إمكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة والتي تعزى لمتغير المؤهل الدراسي كان في مجالات: (التركيز على رسالة المؤسسة، صناعة اتخاذ القرار، استخدام الطريقة العلمية، وعمل الفريق، التدريب المستمر والتقويم المستمر).

ومن أبرز ما أوصت به الدراسة:

- على كليات التربية أن تبدأ في إعداد بنيتها الداخلية التنظيمية، وإحداث التطويرات اللازمة للتقدم من أجل الحصول على إحدى شهادات الجودة الشاملة.

- تشجيع أساتذة الكليات على إجراء البحوث لمعرفة وتطوير التطبيقات الإدارية بما يتناسب وإدارة الجودة الشاملة.

7 دراسة الحربي:¹

عنوان: "اتجاهات الهيئة الأكادémية السعودية نحو تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة"

¹-الحربي حية محمد: "اتجاهات الهيئة الأكادémية السعودية نحو تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة"، مجلة العلوم التربوية، جامعة أم القرى، المجلد الخامس، العدد الأول، 2002، ص 203-231.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات أعضاء الهيئة الأكاديمية في الجامعات السعودية اتجاه تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، ومدى إسهام هذا التطبيق في تطوير الجامعات السعودية من وجهة نظر الأكاديميين، وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي المسمى، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة ببناء استبيانه وتوزيعها على عينة عشوائية من الأكاديميين في الجامعات السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- إن اتجاهات الأكاديميين في السعودية تمثل بنسبة تفوق المتوسط إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة مما يحمل على تطوير الجامعات.

- احتل مبدأ القيادة الفاعلة، والتخطيط الاستراتيجي مرتبة متقدمة عن غيرها.¹

وقد أوصت الدراسة بـ:

- ضرورة الاهتمام بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في كافة مرافق الجامعات غير المملكة.

- إنشاء دوائر للجودة في ثلث جامعات المسلك.

- إقامة الدورات التي تعنى بالتطوير والتحسين المستمر للعاملين: إداريين وأكاديميين.

8 دراسة عشيبة:

بعنوان: "الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي المصري، وقد وظفت الباحث المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث قام الباحث بتحديد بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة ومنها:

¹ عشيبة فتحي درويش: "الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري" بورقة عمل قدّمت في المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 17-19 ابريل 2000، ص 520-560.

-عدم قدرة الهيكل التنظيمي على الوفاء بمتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بسبب وجود تداخل بين الوظائف المختلفة.

-قصور إدارة المؤسسة التعليمية، فهناك بعض القيادات التي تحمل مسؤولية الإدارة مازالت تمارس بعض السلوكيات التي تعيق تطبيق إدارة الجودة الشاملة ومنها: عدم إشراك المرؤوسين في اتخاذ القرارات.

-عدم توفر قاعدة بيانات متكاملة عن مجالات العمل داخل المؤسسات التعليمية.

-قصور العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع.

-قلة التمويل والنمو غير المتوازن في التعليم الجامعي.

وقد أوصت الدراسة بـ:

-تنظيم برامج تدريبية لقيادات الجامعية، وأعضاء هيئة التدريس والإداريين لتناول مفهوم الجودة الشاملة.

-التأكيد على العلاقات الإنسانية للمؤسسات التعليمية وتحسين مناخ العمل بها.

-إيجاد قاعدة بيانات دقيقة وشاملة تتضمن معلومات عن مختلف جوانب العمل بالتعليم الجامعي.

-العمل على تعميق العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع.

1 دراسة احمد 2001:

بغوان: "مجالات تطبيق جودة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية"

¹ احمد ابراهيم احمد : "الجودة الشاملة في الادارة التعليمية والمدرسية" دار الوفاء لطبعات طباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص 120.

هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية حول المجالات التي يتم فيها تطبيق جودة التعليم الجامعي، والى اختبار العلاقة بين وجهة نظر أفراد العينة وبعض المتغيرات، ووظفت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن حيث صممت الباحثة استبانة وزرعت على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وقد بلغت العينة 172 فرداً، وقد تناولت الدراسة خمسة مجالات هي: (الطلبة، أعضاء الهيئة التدريسية، العملية التعليمية، المنهاج التعليمي، الكتاب الجامعي). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة الأكademie.
- احتل مجال العملية التعليمية والمنهاج التعليمي المرتبة الأولى بليه مجال الكتاب الجامعي، بينما احتل مجال الدارة الجامعية المرتبة الأخيرة.

وقد أوصت الدراسة بـ:

القسم الأول: جميع عمداء كليات جامعة عمان الأهلية ورؤساء الأقسام الأكاديمية المختلفة، ومديري الدوائر الإدارية في الجامعة البالغ عددهم 22 فرداً.

القسم الثاني: جميع طلبة عمان الأهلية البالغ عددهم 3752 طالباً وطالبة، وقد وظفت الباحثة أسلوب المسح الشامل في توزيع الاستبانة على القسم الأول من مجتمع الدراسة، كذلك تم اختيار عينة عشوائية من القسم الثاني 16% من حجم مجتمع الطلبة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتطوير استبيانتين، وزعت إحداهما على جميع عمداء الكليات ورؤساء الأقسام ومديري الدوائر لمعرفة آرائهم حول تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة، والمعوقات المحتملة في التطبيق، أما الثانية فقد وزعت على عينة الطلبة لمعرفة آرائهم حول جودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم من قبل الجامعة ومدى رضائهم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أن مستوى رضا طلبة الجامعة كان مرتفعاً فيما يخص تجهيزات الجامعة، ومنخفضاً بالنسبة للخطط الدراسية، الكادر الأكاديمي، الخدمات الجامعية، الأنظمة والتعليمات الداخلية.

-هناك رغبة وقلاعة لدى إدارة جامعة عمان الأهلية ممثلة في عمداء الكليات، رؤساء الأقسام الأكademie بضرورة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

كما اتضح انه لا تقوم إدارة الجامعة بتطبيق العديد من مبادئ إدارة الجودة الشاملة مثل تطوير مهارات موظفيها، جودة الهيكل التنظيمي الذي يساعد على تفويض الصالحيات للأكاديميين والإداريين.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها:

-أن تسعى الجامعة جاهدة إلى توفير ما يحتاجه الطلبة من أساتذة أكفاء، والعمل على تدريتهم العملي.

-أن يتم تدريس مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

11 دراسة عبد النبي:

عنوان: "تصور مقترن لتطوير التعليم الجامعي المصري باستخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة"

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم الجامعي المصري باستخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة، ولتحقيق ذلك وظفت الدراسة المنهج الوصفي، واتبعت مجموعة من الخطوات بدأت بتناول مدخل إدارة الجودة الشاملة، حيث أوضحت تطوره التاريخي ومناطقاته الفكرية، والتقنيات والأدوات التي يعتمد عليها، ثم تناولت بعد ذلك نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، فتطرقت إلى بعض هذه النظم مثل: المعاشرة البريطانية BS 5750، ومفهوم توكييد الجودة quality assurance الذي يستخدم في مؤسسات التعليم الجامعي في أوروبا الغربية وأمريكا، وإدارة الجودة الشاملة total quality management الذي يستخدم على نطاق واسع في الجامعات الأمريكية واليابانية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

-إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تغير فكري وسلوكي لجميع العاملين في الجامعة.

-إن الجامعات في الدول المتقدمة قد تبنت مدخل إدارة الجودة الشاملة بغية التطوير والتحسين.

-عدم قدرة الجامعات في مصر على مواكبة التغيرات والتحولات العلمية.

· وقد أوصت الدراسة بـ

الشاملة في المدارس العامة في مصر، وتوصلت إلى أن هناك تصوراً في الأداء الإداري في المدرسة، كما توجد صعوبات في بناء روح الفريق المتعاون، وقصور لدى الإدارة المدرسية في الالتزام بالمعلومات والحقائق وجود معوقات لتقدير الأفراد ومكافأتهم، وجود قصور إلى حد ما في التعلم والتحسين المستمر، وقد خرجت الباحثة بالتوصيات التالية:

-تحاج المدارس الثانوية إلى إعادة هيكلة، بمعنى إجراء تغيير تنظيمي يتفق مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة ووجود برنامج تدريسي لفريق الدارة المدرسية على إدارة الجودة الشاملة، وضرورة العمل على تحقيق رضا المجتمع المحلي، وان تنشأ وزارة التعليم كلية أو معهد للجودة، وان جميع فئات المجتمع على اختلاف اتجاهاته الاشتراك في نشر مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

13 دراسة شعماش:¹

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستهدفت التعرف على مفهوم الجودة وأبعادها التربوية، والوقوف على أهمية الجودة لمنظومة التعليم وأهم مقوماتها، والكشف عن أهم خصائص جودة منظومة التعليم ومدى الحاجة إليها، والوقوف على أهم مبادئ وأهداف الجودة المطلوبة في الوقت الحاضر لمنظومة التعليم في مجتمعنا والكشف عن أهم النماذج العالمية في مجال الجودة والتي طبقت

ظل عدم وجود مدخل إدارة الجودة الشاملة وتحليله ومقارنته بالاتجاهات المعاصرة، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور لاستخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة في إدارة المعلومات بالجامعات اليمنية وكلياتها مبنية على تحقيق مطابقين رئيسين هما: وجود مجلس الجودة، وجود نظام للمعلومات وتوفير التحويل اللازم لتحقيق التصور.

١٥- دراسة عبد الله:^١

بعنوان: "المحددات التنظيمية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة الملك عبد العزيز"^٢

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة كثقافة ومناخ التنظيم والسياسات الإدارية من جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ومدى استعداد العاملين فيها لقبول التغيير وتطبيق إدارة الجودة الشاملة كأحد استراتيجيات التطوير التنظيمي وتحديد ماهية المشاكل التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

١٦- الدراسات الجزائرية:

دراسة ١ بعنوان: "الجو التنظيمي السائد في الجامعة الجزائرية و علاقته برضاء الأساتذة وأدائهم" ، قامت بالدراسة الطالبة طوطاوي زوليخة بجامعات و معاهد الجزائر للتعليم العالي سنة 1991 - 1993.^٢

هدفَ الدراسة إلى محاولة تشخيص و استكشاف الخصائص التي يتميز بها الجو التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر مع الكشف عن العلاقة بين نمط الجو التنظيمي السائد و الخصائص وبين رضا الأساتذة و أدائهم الوظيفي .

^١- عبد الله عبد الغني: "المحددات التنظيمية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة الملك عبد العزيز" ، 2001.

^٢- فارس شلال ، أسيل علي مهر : "جودة معايير اختيار عضو الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي" ، نفلا عن موقع معايير 9358/3 ط www.abegs.org/sites/uplad/doc1

فكان من نتائج هذه الدراسة : أن مؤسسات التعليم العالي يسودها جو تنظيمي يتميز بهيكل إداري معقد يعرقل تحقيق أهدافها ، و عدم وجود التشجيع للمبادرات في اتخاذ القرارات و صعوبة الاتصال بالقمة، عدم وجود ارتباط بين الكفاءات و الأداء أو بين الأجر و المجهود ، كما أكدت الدراسة على وجود ارتباط بين الجو التنظيمي المسائد و رضا الأساتذة و أدائهم الوظيفي *البيداغوجي* .

فالنتيجة العامة التي توصلت إليها الباحثة هي أن الجامعة يسودها جو تنظيمي يعرقل أداء الأساتذة و يسبب لهم الشعور بالذمر و عدم الرضا¹ .

دراسة 2: بعنوان : " معايير نظم الجودة و تأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام ل.م.د" :

اهتمت هذه الدراسة بموضوع معايير نظم ضمان الجودة و تأثيراتها على التدريس في نظام ل.م.د حسب ما يراه الأستاذ الجامعي ، و انبثقت أهمية الدراسة من أهمية إصلاح الجامعة في المنظومة التعليمية و ذلك للوصول إلى طريقة تقويمه للنظام الجديد للمحافظة على ضمان جودة النوعية.

و قد استخدم المنهج الوصفي التحليلي ، وقد تكونت عينة الدراسة من 11 أستاذًا ، وقد تم اختيار المقابلة أداة للحصول على معلومات ، وقد أظهرت النتائج علاقة معايير نظام ضمان الجودة بكل من أداء الأستاذ و المحتوى العلمي و الوسائل التعليمية و الظروف الفيزيقية و تقييم الطلبة و البحث العلمي.²

بكلية إدارة العمال بجامعة الأغواط فتوصل الباحث إلى نتائج علمية منها : أنه لابد من انتهاج أسلوب جودة واضح لضمان تقديم خدمات بجودة عالية . - تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة يقوم على سلسلة من المعايير الدولية التمطية . - القيام بترتيب و تكوين كل القوى الفاعلة بالجامعة و غرس ثقافة الجودة بالجامعة لضمان التغيير.¹

دراسة رقم 4 : بعنوان: "رؤى حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق نظام ل م د" للأستاذة عزاق رقية .

لقد سعى الباحثة من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية باعتباره نظام ، صمم خصيصا للرفع من مستوى التكوين الأكاديمي للطالب وبالتالي يمكن الحديث عن ما يسمى بجودة التعليم العالي من خلال تطبيق هذا النظام .

و تهدف كذلك إلى التطرق إلى أهم العارفين التي تقف أمام إمكانيات الدولة المسخرة للتطبيق ، فقد شملت عينة الدراسة مجموعة من الأساتذة من جامعة منتوري قسنطينة الذين كانت لهم الفرصة لتدريس طلبة ل م د.

فأسفرت النتائج فعلى مستوى أهمية نظام ل م د نظريا و النتائج التي سوف تجني على المدى المتوسط والبعيد :

- سهولة معادلة الشهادة المتحصل عليها من الجامعة الجزائرية مقارنة مع الجامعات الأجنبية .

- مواكبة التحضر و تطور البحث العلمي و التكنولوجي - على مستوى عام سواء أكان نظريا أو تطبيقيا فواته الأساسية الطالب لا الأستاذ .

أما على مستوى معوقات تطبيق ل م د :

¹ - معراج هواري ، ناصر داودي عدون : "قياس إبراك و اتجاهات هنية كلية إدارة الأعمال من تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الإداري" ، مرجع سبق ذكره من 30

- ضعف مستوى الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا ودخولهم الجامعة بزاد علمي أقل من المتوسط.

- قلة الإمكانيات الحالية التي توفرها الجامعة الجزائرية ، و التي هي من أساسيات التكوين : مثل قاعات الانترنت و الأماكن الحر

دراسة 3: بعنوان : "فياس إدراك و اتجاهات طلبة كلية إدارة الأعمال من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الإداري" لـ: الأستاذين : معراج هواري و ناصر داودي عدون.

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة موقف الطالب من تطبيق الجودة الشاملة بكلية إدارة الأعمال بجامعة عمار ثاجي بالأغواط و مدى اكتساب الطالب للخبرات و المهارات و كذا المحفزات التي تمكنه منأخذ موقف من تطبيق هذا النموذج في الجامعة .

طبقت هذه الدراسة بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بمختلف تخصصاتهم جذع مشترك علوم التسيير - جذع مشترك علوم اقتصادية : إدارة أعمال ، محاسبة ، مالية ، نقود و مالية و بنوك اقتصاد و تسيير المؤسسة ، إعلام آلي للتسيير .

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع و العرض و التحليل للدراسات السابقة ، و التي تناولت الجودة من حيث (ماهيتها ، و مبادئها ، و أهميتها ، و فوائدها ، و مجالات تطبيقها) يمكن رصد العديد من جوانب التشابه و جوانب الاختلاف مع الدراسة الحالية ، و التي كان لها أثر جلي في إتمام هذه الدراسة ، و التي نستنتج منها مايلي:

- هدفت الدراسات السابقة إلى توضيح أهمية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المناحي التربوية والأكاديمية لا سيما التعليم العالي .

- تبليغت الدراسات في استخدام المنهج ، فمعظمها استخدم المنهج الوصفي التحليلي معتمدا على المقابلات الشخصية و الإستبانة و بعض منها استخدم أسلوب الحصر

الشامل، قسم ثالث استخدم أسلوب الاستقصاء و البحث المكتبي ، أو أسلوب تحليلياً للمحتوى بجانب المنهج الوصفي التحليلي .

- اعتمدت بعض الدراسات المجتمع الأصلي كله نظراً لأهمية أو لصغر عدده، كما اختلفت الدراسات في تناولها للفئة المستهدفة، فبعضها اتصف بالشمول حيث تكونت من العمداء و رؤساء الأقسام ، و المحاضرين، و الإداريين ، و الطلاب، و أخرى اقتصرت على : رؤساء الأقسام، و ثلاثة على الهيئة التدريسية و الطلاب .
- يتضح من الدراسات السابقة تأكيدها على إدارة الجودة الشاملة كنظام عالمي أصبح من الضروري السعي لتطبيقه بغية التطور و التقدم، و مواكبة المعاصرة.
- كما يتضح من الدراسات السابقة أنه لا يوجد نظام محدد لإدارة الجودة الشاملة يمكن تطبيقه على جميع مؤسسات التعليم العالي، بل لابد من أن تضع كل إدارة جامعية نظاماً يتناسب مع فلسفتها و ثقافتها و الظروف التي تحيط بها.
- أظهرت معظم الدراسات جوانب القوة و الضعف في الجامعات التي طبقت فيها الدراسة، و تحديد المعوقات و العمل على إزالتها.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

- اختيار تصور عام عن واقع إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ، و العديد من الصعوبات و المعوقات التي تحول دون تطبيقها، و بالتالي طرح سبل التغلب على هذه المعوقات.
- بناء أداة الدراسة، و مجالات الاستبانة.
- عرض و مناقشة النتائج و تفسيرها، و تقديم التوصيات و المقترنات.
- تحديد المتغيرات المناسبة للدراسة.
- الأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة، وكذلك الإجراءات.

أوجه تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لـ "معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر العمداء ورؤساء الأقسام والأساتذة".
- تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية و من ثم إيجاد حلول للتغلب عليها .

أوجه الاتفاق:

لقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في النقاط التالية :

- 1- التعرض لوضعية التعليم العالي .
- 2- تبيان أهمية تطبيق الجودة في التعليم العالي ،
- 3- التعرف على المعوقات و العرائض التي تقف حائلًا أمام تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي .

رابعاً: المعالجة المنهجية

1- الإجراءات المنهجية:

أ- المنهج الدراسة:

لا يمكن أن نحكم على دراسة أنها علمية و موضوعية إلا إذا اعتمدنا على خطة منهجية تهدف إلى توضيح طبيعة الدراسة وأهدافها المرجوة، وبالتالي فإن المنهج الأنسب لدراستنا يتمثل في المنهج الوصفي لأنه يقوم بوصف ما هو موجود، ويتجاوز هذا المنهج جمع البيانات ووصف الظواهر إلى تحليل واستنفاذ الاستنتاجات ذات الدلالة، بالنسبة للمشكلة التي تعالجها الدراسة وهي :

"مغوفات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بالجامعة الجزائرية"

لقد عرف علماء المنهجية المنهج الوصفي بأنه:

المنهج الذي يقوم بوصف ما هو موجود، وتفسيره، حيث يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي تربط بين الواقع¹، لأن الدراسات الوصفية غالباً ما تهدف إلى تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف، تغلب عليه صفة معينة، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها وتصل إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهر التي يقوم الباحث بدراستها.²

من خلال هذا التعريف فإن وصف الظاهرة يكون بالوقوف على العوامل المؤثرة عليها، وذلك بجمع المعلومات والإحصائيات مع تحليلها كيفياً وكميًّا وتفسيرها واستخلاص نتائجها، بحيث يرسم كل هذا صورة واقعية للظاهرة وتشخيصها.

نستنتج أن المنهج طريق منظم يتبعه الباحث من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية.

¹- محى الدين مختار، "الاتجاهات النظرية والتطبيقية في منهجية العلوم الاجتماعية"، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1981، ص 352.

²- من 241. عبد الباسط محمد حسن، "أصول البحث الاجتماعي"، ط 1، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة،

بــ عينة الدراسة:

يعتبر اختيار العينة من أصعب وأهم مراحل البحث العلمي، وهي الطريقة التي من خلالها يمكن للباحث الحصول على بيانات ومعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة.

ويتم اختيار نوع العينة وفقاً لمعايير وقواعد علمية معينة، ومنه فإن علماء المنهجية يعرفون العينة:

"أنها جزء من الظاهرة الواسعة، والمعبرة عنها كلها، تستخدم كأساس لتقدير الكل الذي يصعب أو يستحيل دراسته بصورة كلية لأسباب تتعلق بواقع الظاهرة أو بالكلفة أو الوقت بحيث يمكن تعميم نتائج دراسة العينة على الظاهرة كلها.¹

وتكون أهمية العينة في كونها الوحدة الإحصائية للمجتمع الأصلي تجمع أفراد يتشابهون في الخصائص والظروفيات المترابطة (إدراهم، وزارم، ٢٠٠٧). ولــ عارفها بطرق مختلفة تبعاً لطبيعة الموضوع وت نوعية الدراسة.

والعينة المختارة تتمثل في الأساتذة والأساتذة الإداريين في قسم العلوم الاجتماعية وقسم التاريخ والآثار، وهذا تحصلنا على 40 عينة والتي كانت بطريقة قصدية، لأن العينة القصدية هي التي يتم من خلالها اختيار أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث، نظراً لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم ولكون تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة.

ومنه يمكن تعريف العينة القصدية بأنها:

"العينة التي يعتمد الباحث في اختيارها وإن تكون من حالات معينة، لأنه يرى أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صادقاً وتحقق له الغرض من دراسته".

¹ صلاح الدين ثروخ: "منهجية البحث العلمي"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عتبة، 2003، ص 25.

السبب الأساسي الذي يستند إليه الباحث في لجوءه لمثل هذه العينة، أن الباحث إذا كان قد أحسن التقدير بشكل جيد فإنه يستطيع اختيار حالات معينة ليدرسها في عينة تعتبر نموذجاً للمجتمع الأصلي الكبير، ومنه إذا لم تتوفر لدى الباحث مسند موضوعي يبرر به اختيار نوع العينة، فإن هذا الأمر يصعب عليه تعميم نتائج بحثه الذي قام على مثل هذه العينة.¹

2- أدوات جمع البيانات:

تعتبر عملية جمع البيانات من القضايا المنهجية الحاسمة، إذ تجعل الباحث في ميدان علم الاجتماع يركز على انتقاء انساب الوسائل التي تتفق مع طبيعة المشكلة التي يبحث فيها، ومنه فإن أدوات جمع البيانات عبارة عن مجموعة يعتمد عليها في جمع المعلومات وهي متنوعة ويحدد استخدامها طبقاً لاحتياجات الموضوع.

وبذلك اعتمدنا في بحثنا على الملاحظة والاستمار و قد تم توظيف هذه الأدوات في بحثنا كما يلي:

أ-الملاحظة:

يعرف محمد طلعت عيسى الملاحظة بأنها:

"الأداة الولية لجمع المعلومات وهي النواة التي يمكن أن يعتمد عليها للوصول إلى المعرفة العلمية"

ويعرفها كاتر جود Earter-good بأنها:

"الأداة التي من خلالها نستطيع التحقق من سلوك الأفراد الظاهري عندما يعبرون عن أنفسهم في مختلف الحياة اليومية".²

¹سامي عريف وآخرون: "مناهج البحث العلمي وأسلوبه"، دار مجلاوي للنشر، الأردن، 1998، ص 62.

²عبد الله عبد الرحمن، محمد علي بدري: "مناهج وطرق البحث الاجتماعي"، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 130.

من خلال هذين التعاريفين نستخلص مدى أهمية الملاحظة كأداة هامة لجمع المعلومات والبيانات حول أي موضوع بحث، حيث كانت من المؤشرات التي دفعتنا إلى اختيار موضوع الدراسة والمتصل في أهمية مهنة التدريس ودورها في تحقيق التنمية الإنسانية.

بـ الاستمارة:

الاستمارة وسيلة عملية تسهل على الباحث الاتصال بعدد كبير من المبحوثين في مدة محددة، وذلك عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة، من أجل الحصول على أجوبة، كما تعتبر أداة لجمع البيانات، نظراً لمميزاتها الإيجابية كقلة تكلفتها، لا تتطلب جهد كبير وتتميز بسهولة في التنفيذ، لذلك عمدنا في بحثنا على اعتماد استمارتي بحث هما:

الأولى: موجهة للأساتذة الذين يمارسون وظائف إدارية.

الثانية: موجهة للأساتذة بقسم العلوم الاجتماعية وقسم الآثار والتاريخ، وقد تضمنت على ملالي:

١- الاستمارة الموجهة للإداريين: تضمنت ملالي:

أ-بيانات شخصية:

حيث شكلت المحور الأول للاستمارة وتضمنت الأسئلة المرقمة من 1-8.

بـ-بيانات تتعلق بالجامعة:

مفادها تقييم معوقات الهيئة الإدارية بالجامعة وشمل الأسئلة من 9-20.

جـ-بيانات ختامية:

مفادها التعرف على معوقات إدارة الجودة الشاملة بالجامعة الجزائرية وتضمن الأسئلة من 21-24.

2- الاستمارة الموجهة للأستاذة تتضمنت ما يلي:

أ-بيانات شخصية:

التي شكلت المحور الأول للاستمارة وتضمنت الأسئلة من 1-8.

ب-بيانات تتعلق بمحيط العمل:

مفادها التعرف على معوقات الهيئة التدريسية ومعوقات البحث العلمي وشملت الأسئلة من 9-16.

ج-بيانات ختامية:

مفادها التعرف على المعوقات الداخلية والخارجية لإدارة الجودة الشاملة وكيفية التغلب عليها وشملت الأسئلة من 17-21.

3- مجالات الدراسة الميدانية:

1- المجال المكاني:

انشأت جامعة قالمة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 172/86 المؤرخ في 5 أوت 1986، حيث كانت بداية الأمر ملحقاً تابعاً لجامعة عنابة حيث استقبلت أول جذع مشترك في شهر سبتمبر من نفس السنة وبلغ عدد الطلبة 123 طالباً يشرف عليهم 14 أستاداً، 2 جز لتربيتين، 12 أستاداً أجنبياً، ومن ثم توسيعت إلى أن أصبحت مركزاً جامعياً بموجب المرسوم التنفيذي رقم 299/29 المؤرخ في 7/7/1992، حيث بلغ عدد الطلبة 2134 طالباً، ويسرف عليهم 80 أستاداً.

ثم تم ترقيتها إلى جامعة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01/المؤرخ في 18 سبتمبر 2001.

وقد تم إجراء هذه الدراسة وتحقيقها بالمجمع الجامعي سويداني يوم الجمعة، الذي يتكون من كليتين: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وتشمل هذا المجمع:

أولاً من حيث الهياكل والتجهيزات على:

-مكتبين.

-نادي خاص بالنشاطات الثقافية والعلمية.

-المديرية الفرعية للنشاطات العلمية والثقافية.

-فضاءات الانترنت.

-مختبر اللغات.

-قاعتين للمحاضرات.

-مركز للإعلام حول التشغيل.

-مطعم.

-4 أقسام للدراسات.

-مصلحة البيداغوجيا.

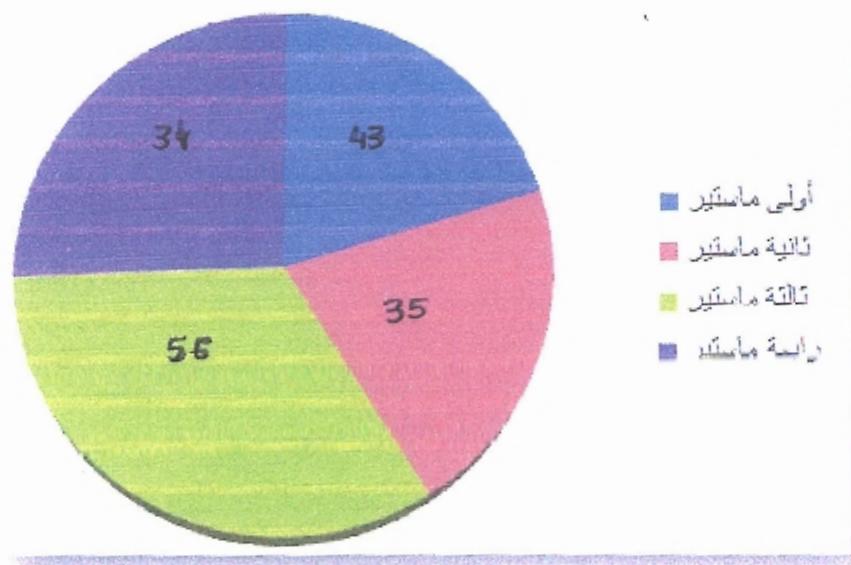
أما من حيث التاطير البيداغوجي والتسيير الإداري.

بالنسبة لجامعة العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي يوجد بها ثلاثة أقسام هي: قسم العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية وقسم التاريخ والأثار، تضم هذه الأقسام: 37 استاذًا بقسم العلوم الاجتماعية و19 استاذًا بقسم العلوم الإنسانية، أما قسم

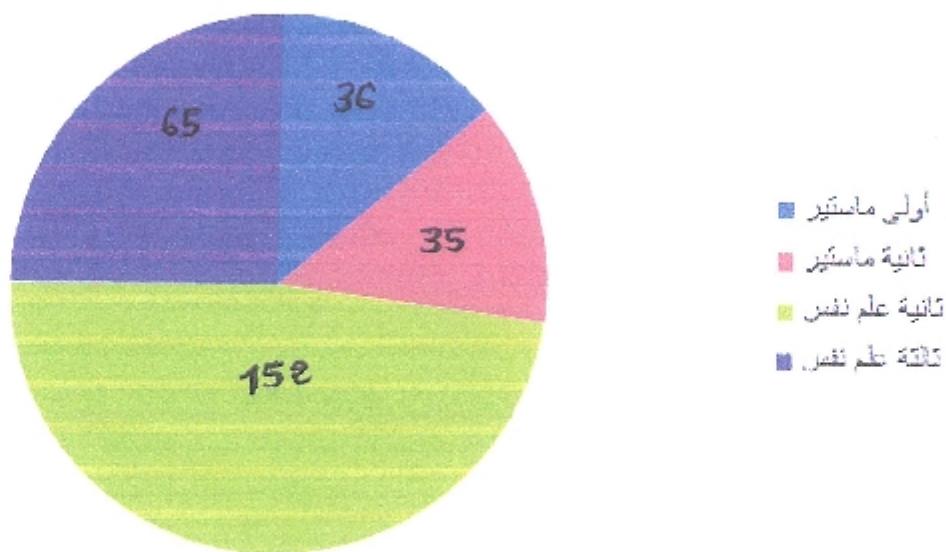
التاريخ والأثار فيوجد به 33 استاذًا، أما فيما يخص الجهاز الإداري فيتكون من 49 موظف.

أما عدد الطلبة وتوزيعهم حسب التخصصات والفرع وكذلك حسب المستوى الدراسي، يمكن توضيحه في الأشكال الآتية حسب الكليات:

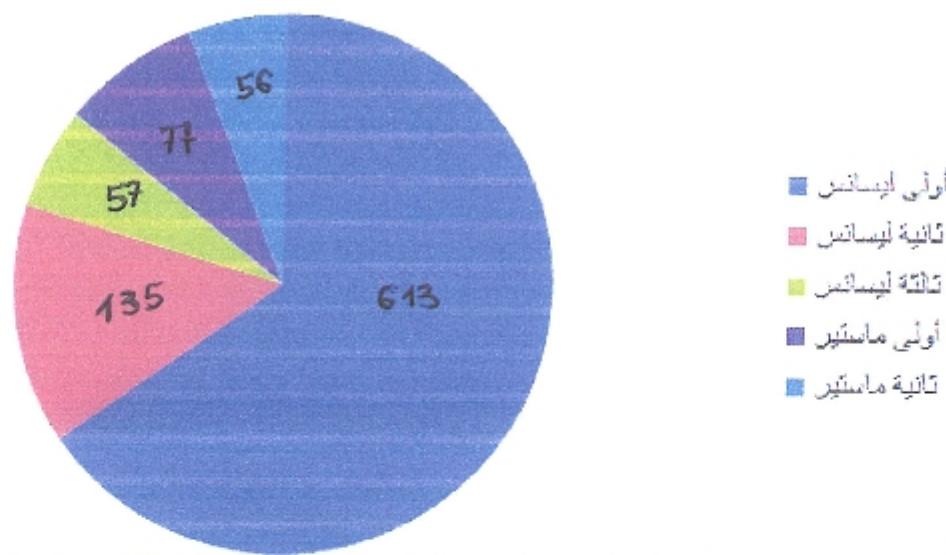
١- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية:



شكل رقم: يمثل طلبة علم الاجتماع

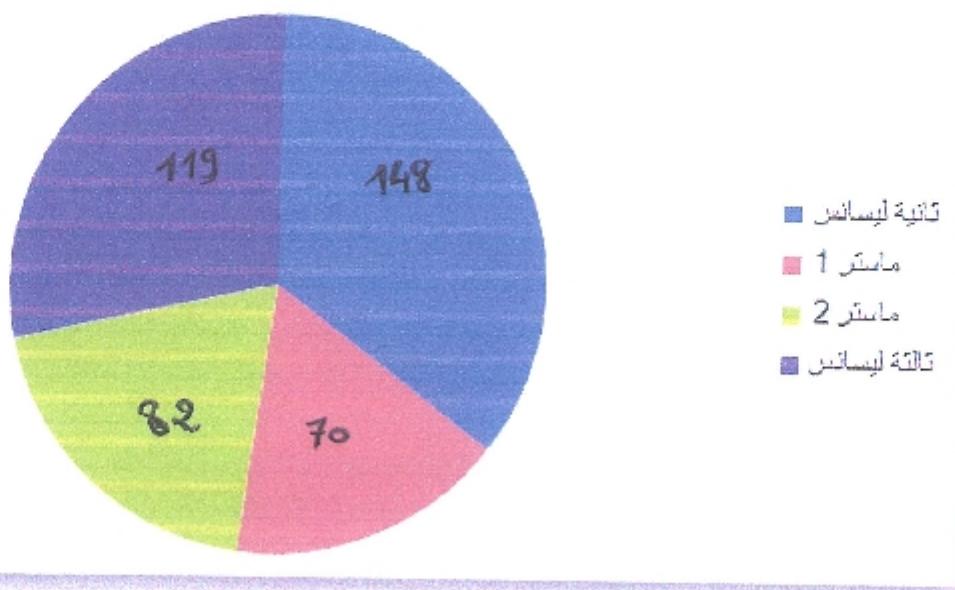


شكل رقم: يمثل طلبة علم النفس



شكل رقم: يمثل طلبة العلوم الإنسانية

2 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير:



شكل رقم: يمثل طلبة العلوم التجارية

1

خلاصة الفصل:

بتحديد الإشكالية وفرضيات الدراسة، المفاهيم الرئيسية، المقارب النظرية ، الدراسات السابقة، وكذلك مناهج الدراسة وأدواتها ومجالاتها تكون قد أنهينا هذا الفصل والذي يعتبر الأساس المنهجي لبقية خطوات البحث والذي على ضوئه تسير فصول البحث الأخرى.

إدارة الجودة الشاملة

الفصل الثاني: إدارة الجودة الشاملة

تمهيد:

أولاً: ماهية إدارة الجودة الشاملة

1- التطور التاريخي لإدارة الجودة الشاملة

2- أهمية إدارة الجودة الشاملة وفوائد تطبيقها

3- أهداف إدارة الجودة الشاملة ومبادئها

ثانياً: أساسيات إدارة الجودة الشاملة

1- الرواد الأوائل في إدارة الجودة الشاملة

2- متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

3- مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة

ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة: الأساليب، الخطوات والمرتكزات

1- الأساليب والأدوات التي تعتمدتها إدارة الجودة الشاملة

2- خطوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

3- مرتكزات إدارة الجودة الشاملة

رابعاً: إدارة الجودة الشاملة المزايا والمعوقات

1- مزايا إدارة الجودة الشاملة

2- الأخطاء الشائعة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة

3- معوقات إدارة الجودة الشاملة

خلاصة الفصل

تمهيد :

تعتبر إدارة الجودة الشاملة من أهم الموجات التي استحوذت على الاهتمام الكبير من قبل الديرين الممارسين والباحثين الأكاديميين كإحدى أنماط الإدارة السائدة و المرغوبة في الفترة الحالية، وقد وصفت بأنها الموجة التورية الثالثة بعد الثورة الصناعية وثورة الحواسيب.

في إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارة عصرية ترتكز على عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة الموجهة التي يستند إليها في المزج الوسائل الإدارية الأساسية والجهود الابتكاريين وبين المهارات الفنية المتخصصة من أجل الارتقاء بمستوى الأداء والتحسين و التطوير المستمر .

أولاً: ماهية إدارة الجودة الشاملة

١- التطور التاريخي لإدارة الجودة الشاملة:

لقد تبلورت الأفق التاريخية بحركة الجودة في اليابان ثم في الولايات المتحدة الأمريكية وقد كان القطاع الصناعي محور التطور التاريخي لها فبعد الحرب العالمية الثانية وبعد خروج اليابان من الحرب مهزومة كان إنتاجها يتصرف بالرداة و هو ما جعلهم يستدعون عدداً من علماء الجودة وأبرزهم "ديمینج" الذي ألقى اليابانيين ببني أفكار هو كانت النتائج كبيرة أدت إلى تحسين الجودة والإنتاجية و تقوية المركز التناصفي للمنتجات اليابانية، و يمكن القول إن التطورات التاريخية لإدارة الجودة الشاملة بدأت بظهور الثورة الصناعية و بروز حالات الإنتاج الكبير و ظهور نظام الإنتاج الحرفي و هذا ما استدعي وجود إدارة تهتم بالفحص و التفتيش للمنتجات النهائية أثناء العملية الإنتاجية و التأكيد من انسجامها مع المواصفات القياسية لتلك السلع و لقد أسمى هذه الفترة بالتركيز على المنتوجات النهائية و التأكيد من سطاعتتها لتلك المواصفات.^١

وفي أوائل القرن العشرين ثم التركيز على حاجات الزبون و تحديدها من خلال الأبعاد المتمثلة في وجود التصميم و جودة المطابقة و لتحقيق ذلك ركزت هذه الفترة على العمليات الرقابة على الجودة التي بإمكانها تحسين الجودة و الوصول بالمنتج إلى درجة المطابقة بين ما تم تصميمه و ما يرغب به الزبون و كل ذلك يجب أن يتم في وجود الكلفة التي تتناسب و الزبون.²

وفي فترة الثمانينيات حدد ديمینج (Deming) دوراً هاماً للإدارة العليا في غرس أهمية الجودة و سبل تعزيزها و أن الجودة مسؤولية كل فرد في المنظمة و أصبحت

¹- خضرير كاظم حمود: "ادارة الجودة وخدمة العملاء" ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص30.

²- قاسم نايف علوان المحيلوي: "ادارة الجودة في الخدمات" ، دار الشرق للنشر ، عمان، حلقة، 2006، ص29.

جزء لا يتجزأ من خطة المنظمة، وتنسقاً بين الأقسام والمجموعات المتخصصة على رأس الأولويات.¹

2- أهمية إدارة الجودة الشاملة وفوائد تطبيقها:

أ-الأهمية:

إن أهم ما يميز إدارة الجودة الشاملة هو تحسين المستويات الجودة في المؤسسة أو المنظمة سواء كانت خاصة أو عامة، وقد أصبحت إدارة الجودة الشاملة في هذا العصر أساساً للاتصالات بين الدول، وهي التي تحدد نجاح أو فشل المنظمات الإنتاجية والخدمية في العالم و يمكن إجمال أهمية إدارة الجودة الشاملة في الآتي:

- تخفيف التكلفة و زيادة الإنتاجية.
- الجودة تؤدي إلى تحقيق رضا المستفيد ، وتقديم الأفضل من السلع و الخدمات.²
- تحقيق ميزة التنافسية ، عائد مرتفع.
- تنمية الشعور بوحدة المجموعة و عمل الفريق و الثقة المتبادلة بين الأفراد و الشعور بالانتماء في بيئة العمل.³
- زيادة نسبة تحقيق الأهداف الرئيسية للمنظمة.
- تقليل الأخطاء في العمل.
- تحسين الربحية و زيادة الإنتاجية.
- إشراك جميع العاملين في التطوير.
- يمكن الإدارة من دراسة احتياجات العملاء و الوفاء بها.
- تقليل المهام و الأنشطة الالزمة لتحويل المدخلات إلى منتجات أو خدمات.
- المساهمة في تحقيق استناداً إلى تحقيق و ليس المشاعر.
- خلق بيئة تدعم و تحافظ على التطوير المستمر.

¹- أحمد مصطفى: "إدارة الجودة الشاملة لأيزو 9000"، القاهرة، 2005، ص 15.

²- ناصر صالح عليمات: " إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية" ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص33.

³- محمد عرض التربوري: " إدارة الجودة الشاملة، في مؤسسات التعليم العالي" ، دار المسيرة، عمان ، 2005 ، ص35.

- تعليم الادارة و العاملين كيفية تحديد و تحليل المشاكل و تجزئتها حتى يمكن السيطرة عليها و حلها.
- تحسين الثقة و أداء العمل للعاملين.
- توفير الإمكانيات والتسهيلات الالازمة لإنجاز العمل.^١
- تحسين السمعة الطيبة للمنظمة.
- منهج شامل للتغيير بعيد عن النظام التقليدي المطبق على شكل إجراءات و قرارات.^٢
- تغيير سلوكيات أفراد المؤسسة اتجاه مفهوم الجودة.
- تمكن من القيام بعملية مراجعة و تقييم للأداء بشكل مستمر.^٣

بــ فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

- تحسين نوعية الخدمات و المنتجات.
 - رفع مستوى الأداء عند العاملين في المؤسسة.
 - تخفيف نكالبة ، الخدمة ، والتأخير.
 - العمل على تحسين و تطوير طرق و أساليب العمل.
 - زيادة الولاء و الانتماء عند العاملين للمؤسسة.
 - استمرار و زيادة قدرة المؤسسة على البقاء والمنافسة
- كما أن هناك فوائد يجنيها الأفراد العاملون في المؤسسة نتيجة لالتزامهم بتطبيق

ادارة الجودة الشاملة منها:

- استخدام العاملين لخبراتهم و قدراتهم و إعطائهم فرصة لذلك.
- تنمية مهارات العاملين في المؤسسة من خلال اشتراكهم في تطوير أساليب و إجراءات العمل في المؤسسة.
- توفير و تسهيل التدريب اللازم للعاملين.^٤

^١أحمد الخطيب: "ادارة الجودة الشاملة و متطلبات التأهيل لليزو"، عمان ، ط1، 2001، ص52.

^٢شلبي محمد سامي: "نظم المعلومات الادارية للمكتبات و مركز المعلومات : المفاهيم والتطبيقات" ، ط1:دار المريخ للنشر ، الرياض، 1994، ص32.

^٣مهدى صالح السامرائي: "ادارة الجودة الشاملة" ، دار جريرا للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص45.

^٤محمد عوض التربوري: مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

- إعطاء العاملين حواجز نتيجة للجهود التي يبذلونها للقيام بأعمالهم.

3-أهداف إدارة الجودة الشاملة ومبادئها:

أ-الأهداف:

لإدارة الجودة الشاملة عدد من الأهداف التي ترحب إدارة في تحقيقها و التي يجب عليها معرفة الكيفية إدارة هذه الأهداف في الاتجاه الصحيح و تنفيذها في الوقت المناسب ، و على إدارة المؤسسة الاهتمام بالموازنة بين أهداف إدارة الجودة الشاملة وفق الأهمية النسبية و العمل على علاج أوجه الضعف في المؤسسة.

- يتطلب تحقيق أهداف إدارة الجودة الشاملة، بأنه يجب على إدارة المؤسسة تعلم القيم الجديدة و الممارسات التي يجب أن تتخذها عند ممارسة جميع الأنشطة اللازمة لتحسين الجودة، و يمكن تحديد أهم أهداف إدارة الجودة الشاملة وفق الآتي:¹

- يجب أن تمتاز جودة المنتجات بالاستقرار ، و أن تكون أفضًا ، ما يمكن بالنسبة للمؤسسة .

- أن تمتلك المؤسسة أفضل القنوات لتوزيع المنتجات ، بحيث تساهم بشكل سريع في تقديم خدمات ما بعد البيع و بما يتلاءم مع احتياجات المستهلك .

- أن تمتاز المؤسسة بالمرونة الدائمة و التكيف مع زيادة القدرة على إجراء التعديلات التي تحصل في بيئة عمليات الإنتاج من حجم و نوع المتطلبات ووفقا لاحتياجات المستهلك.

- السعي باستمرار عالي لتخفيض كلف المنتج من خلال عمليات تحسين الجودة، و تخفيض العيوب في العمليات أو المنتجات الناتمة الصنع.

¹- أحمد الخطيب: "إدارة الجودة الشاملة و متطلبات التأهيل للإيزو"، عمان ، ط1، 2001، ص52.

إن الهدف الأساسي من تطبيق إدارة الجودة الشاملة هو تطوير المنتجات والخدمات مع إهراز تخفيض في التكاليف والإقلال من الوقت والجهد الضائع لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء وكسب رضائهم.

و تتمثل أهدافها كذلك فيما يلي:

- 1- خلق بيئة تدعم و تحافظ على التطوير المستمر.
- 2- إشراك جميع العاملين في التطوير.
- 3- متابعة و تطوير أدوات قياس أداء العمليات.
- 4- إيجاد ثقافة ترتكز بقوة على العملاء.
- 5- تحسين نوعية المخرجات.
- 6- زيادة الكفاءات بزيادة التعاون بين الإدارات و تشجيع العمل الجماعي.
- 7- تحسين الربحية و الإنتاجية.
- 8- تدريب الموظفين على الأسلوب تطوير العمليات .
- 9- تقليل المهام عديمة الفائدة.
- 10- زيادة القدرة على جذب العملاء و الإقلال من شكاوهم.
- 11- تحسين الثقة و أداء العمل للعاملين.
- 12- زيادة نسبة تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.¹

بـ- مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

تقوم مبادئ إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من المبادئ الإدارية التي ترتكز على تحسين الجودة، و عندما تقوم المؤسسة بتطبيق هذه المبادئ فإنها ستتجه حتماً في تحقيق مستوى متميز من الجودة.²

و يمكن تلخيص هذه المبادئ على النحو التالي:

¹-أحمد خطيب: "مراجع سبق ذكره"، ص 54.

²- محمد عوض التتروري: "ادارة الجودة الشاملة. في مؤسسات التعليم العالي" درا المسيرة، عصان، 2005، ص 35-36.

- ١- التفهم الكامل والالتزام وروح المشاركة من قبل الادارة العليا بجعل الجودة في المقام الأول من اهتماماتها.
- ٢- الاستمرارية في العمل من أجل تحسين العمليات التي تؤدي إلى تحسين الجودة
- ٣- التنسيق و التعاون بين الادارة و الأقسام في المؤسسة مع التأكيد على استخدام فرق العمل.
- ٤- إشراك جميع الموردين في جهود تحسين الجودة من خلال تعامل المؤسسة هؤلاء الموردين على استعمال برامج إدارة الجودة الشاملة.
- ٥- بناء وعي وثقافة في المؤسسة تهدف إلى التحسين المستمر و خلق علاقات عمل بين أفرادها و ضرورة التبشير بين الجهود الفردية و الجماعية.^١
- ٦- مشاركة جميع الجهات المعنية في جهود تحسين الجودة و التعاون مع المؤسسة في تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة.^٢
- ٧- تركيز الجودة على تلبية حاجات المستهلك.^٣

ثانياً: أساسيات إدارة الجودة الشاملة

١- الرواد الأوائل في إدارة الجودة الشاملة:

تتضمن إدارة الجودة الشاملة العديد من المبادئ المرتبطة ببعضها البعض و التي تجمع معا لإيجاد مدخل شامل في أداء العمل ، وقد ساهم العديد من العلماء خلال العقود الماضية مساهمة فعالة في إيجاد و تطوير هذه المبادئ و كان من أبرزهم:

E DEMING : ادوارد ديمينج

تعد مبادئ ديمنج الأربع عشرة من أكثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة تطبيقها في المؤسسات الإنتاجية والخدمة، والتي تنص على ما يلى:

^١ قاسم نايف علان: "ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو 9001 2000" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، ص ٩٢، ٢٠٠٩.

² Adam E ; Ebret. R. production and operations Mangement 5 Th. Ed : Englewood clffs. - London. 1992 ?P750.

³ احمد سيف مصطفى: "دليل المسير إلى سلسلة الإيزو 9000 مع ترجمة النص للتنمية الأصل لمواصفات الإيزو 9003,9002,9001" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ١٩٩٧، من ص ١٢ - ٢.

- 1-خلق الاندماج والتناسق بين الهدف والخطة وذلك لتحسين الخدمة والإنتاج، وتوزيع المصادر لتحقيق الحاجات طويلاً الأجل.
- 2-تبني المؤسسة للفلسفة الجديدة في إدارة الجودة الشاملة.
- 3-التوقف عن الاعتماد على التفتيش بنهائية العملية الإنتاجية كطريقة لتحقيق الجودة، والقيام ببناء الجودة في المنتج من الأساس.
- 4-التخلص من فلسفة الشراء من الممولين اعتماداً على السعر فقط، والبحث عن مقاييس هادفة أكثر للجودة بالإضافة إلى السعر.
- 5-تعريف وتوضيح المشاكل، والعمل المستمر على تحسين الإنتاج والخدمات داخل المؤسسة.
- 6-إيجاد طرق حديثة للتدريب على رأس المال وإشراك الإدارة في التدريب.
- 7-إيجاد طرق جديدة في الإشراف على العمل.
- 8-طرد الخوف من نفوس العاملين، وبناء الثقة وخلق بيئة مشجعة للإبداع في المؤسسة، وتشجيع الاتصالات من أعلى لأسفل والعكس داخل المؤسسة.
- 9-القضاء على العوائق التنظيمية بين الأقسام، وضرورة عمل الأفراد في كافة أقسام المؤسسة كفريق واحد لحل المشكلات التي تواجههم في عملية إنتاج السلع والخدمات.
- 10-التوقف عن نقد الموظفين في المؤسسة حيث أن معظم مشاكل الجودة تتعلق بالأنظمة والعمليات التي أوجدها من قبل إدارة المؤسسة والتي لا علاقة للموظفين بها.
- 11-إلغاء مقاييس العمل التي تفرض حصصاً عددياً على العاملين في المؤسسة، وبدلاً من ذلك العمل على إيجاد نظام إشراف متشبع، واستعمال طرق إحصائية في عملية التحسين المستمر للجودة والإنتاجية.

12- تشجيع على البراعة في العمل عند تقييم الأداء وتشجيع الإدارة بالأهداف داخل المؤسسة.

13- إيجاد برنامج قوي وفعال للتعليم والتنمية الذاتية لكل فرد داخل المؤسسة.

14- إعداد الإدارة العليا للعمل على تحقيق المبادئ الثلاثة عشر السابقة ومتابعتها يومياً، وذلك لتحقيق عملية التحول الازمة.

2- فيليب كروسبى: Philip Crosby

تتمثل خطوات كروسبى في تحسين الجودة فهى كالتالى:

1- أن يكون هناك التزاماً واضحاً في الإدارة نحو تحسين الجودة.

2- إيجاد فرق لتحسين الجودة تتكون من ممثلين من كل قسم داخل المؤسسة.

3- إيجاد مقاييس للجودة لمعرفة ما إذا كان هناك أية مشاكل حالية أو محتملة حول عدم مطابقة المنتج للمواصفات المطلوبة.

4- تحديد تكاليف تقييم الجودة وتوضيح كيفية استعمالها كأداة في الإدارة.

5- زيادة مستوى معرفة كافة الموظفين في المؤسسة عن الجودة واهتمام كل منهم بتحسينها.

6- اتخاذ إجراءات لتصحيح المشاكل التي قد توجد في الخطوات السابقة.

7- تشكيل لجنة لبرنامج خلو المنتج من العيوب.

8- تدريب كل المديرين بشكل فعال لأداء دورهم في عملية تحسين الجودة.

9- تشجيع الأفراد والجماعات داخل المؤسسة على وضع أهداف لهم لتحسين الجودة.

10- تقدير جهود كل الموظفين الذين يشاركون في برنامج تحسين الجودة.

11- تشكيل مجالس للجودة تلتقي بشكل دوري.

3- جوزيف جوران:

يركز مدخل جوران في برامج الجودة على الأبعاد الإدارية الثلاث التالية:

تخطيط الجودة: تحديد مستوى جودة المنتج وتصميم عملية الإنتاج لتحقيق مفردة الجودة المطلوبة توفرها في المنتج، والتخطيط الاستراتيجي يتطلب وضع خطة إستراتيجية سنوية للجودة، حيث تقوم الإدارة بوضع الأهداف والأولويات، وتقييم نتائج الخطط السابقة، وتنسيق أهداف الجودة مع الأهداف الأخرى للمؤسسة.

- الرقابة على الجودة: حيث يتم استعمال طرق إحصائية في عملية الرقابة وذلك للتأكد من أن السلع المنتجة تحقق معايير الجودة خلال عملية الإنتاج، كما تتطلب الرقابة على الجودة تحديد الأداء الفعلي للجودة، ومقارنة الأداء بالأهداف المعدة مسبقاً، ومن ثم تصحيح أية انحرافات ما بين الأداء والأهداف.

تحسين الجودة: وذلك من خلال:

-إيجاد وتطوير بنية هيكلية لعمل تحسينات الجودة.

-التعرف على المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتطبيق مشاريع التحسين.

-إيجاد فريق المشروع ليكون مسؤولاً عن إنهاء كل مشروع للتحسين.

تزويد فرق العمل بما تحتاجه من تدريب لتكون قادرة على تشخيص مشاكل الجودة ومعرفة أسبابها والعمل على حلها.

4- ارموند فيغنبام :Armond Feigenbaum

عمل فيغنبام لعدة سنوات في برامج الجودة في شركة جنرال إلكتريك، ولقد استخدم فيغنبام نظاماً شاملًا للرقابة على الجودة من أجل توحيد الجهد ومن أجلبقاء استمرار الجودة من قبل العاملين في المؤسسة، وقد قامت الشركات اليابانية على الأخص بتبني

مبدأ فيغبام في رقابة الجودة الشاملة، حيث يركز هذا المبدأ على جعل الجودة هي الهدف الأكثر أهمية في المؤسسة، وضرورة عمل جميع الأقسام في المؤسسة على تحقيقه دوماً.

كما يركز هذا المبدأ على ضرورة التعرف على مشكلة الجودة عندما تحدث في أي مستوى من مستويات عملية الإنتاج والعمل على حلها، كما قام فيغبام بتوضيح أن النوعية الرئيسية تكلف المؤسسة حوالي 20% من عوائدها الكلية وهذه النسبة يمكن تحاشيها باتخاذ مبدأ الجودة الشاملة، وذلك عن طريق إيجاد مجلس للجودة يتعرف على المشاكل ويقوم بتعيين فرق لتحسين الجودة.¹

2- متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

من الصعوبة البالغة تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في الشركات دون أن تتوفر لها عدد من المتطلبات الازمة لتنفيذها، وبهذا الصدد اختلف الباحثون في تحديد هذه المتطلبات فهناك من يحصرها في خمسة عناصر أساسية² (Heizer , Render, 1996,84) وآخر يرى أنها تسعة عناصر³ (أحمد سيد, 1991, 12-2) والبعض يحددها في عشرة⁴ (فايد 1997, 391-383) وآخرون يذهبون في تحديدها بسبعين عشرة عنصرا (علي السلمي, 1991 , 11 , Feigenbaum, 1996) ، لكن لمختلف ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون في تحديد متطلبات تنفيذ TQM يمكن القول بأن الاختلاف فيما بينهم كان في العدد وليس في المحتوى الكلي لها. واعتمدا على ما أورده الباحثون يمكن تحديد متطلبات إدارة الجودة الشاملة و التي تعكس متطلبات تطبيقها كما يلي:

¹- محمد عوض القرتوري، أغذير عرفت جوبحان: "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومرافق المعلومات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، 2006، ص 49-51.

²- Heier,J,Render,B,production and operation Management, allyn and bacsninc, Iodon, 1998,p84

³- احمد سيد مصطفى: "ادارة الجودة الشاملة والايزو 9000 دليل علمي" ،جامعة الزقازيق، القاهرة، 1991، ص 2-12 .

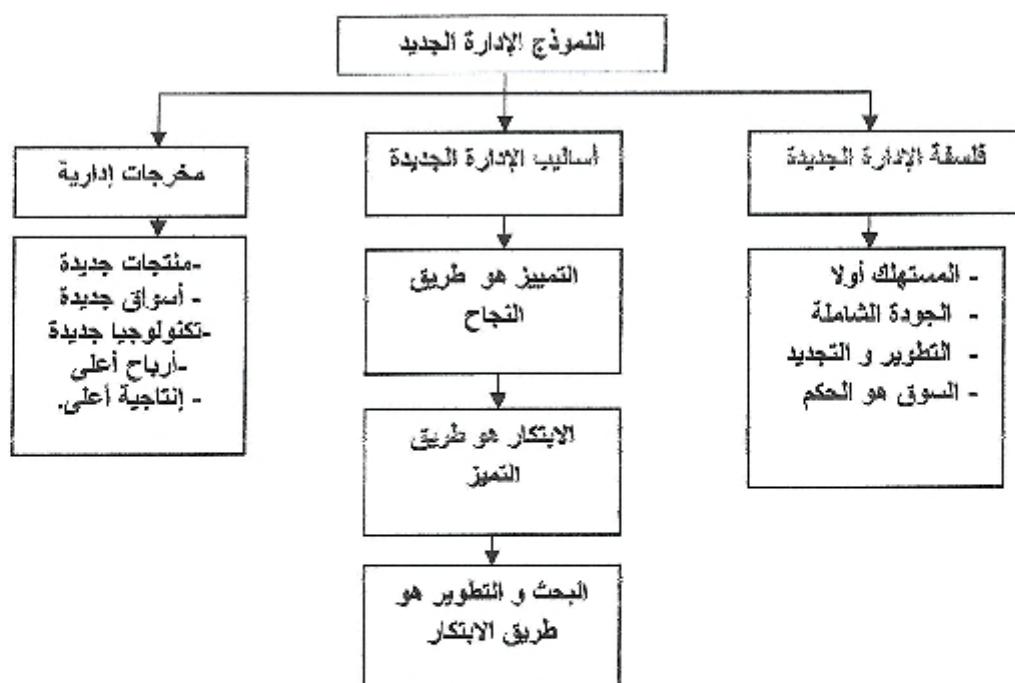
⁴- فايد عبد حميد: "ادارة الإنتاج" ،مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص 183-191 .

أ- دعم وتأييد الإدارة العليا:

إن من أهم متطلبات النجاح تطبيق الإدارة الجودة الشاملة، هو التزام و افتتاح الإدارة العليا في المنظمة بحتمية و بضرورة التطور و تحسين المستمر من ثم اتخاذ القرار استراتيجي لاستخدام الجودة الشاملة سلاح تنافسي يضمن لها النجاح والتوفيق على المنافسين في السوق.

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب موارد مالية وبشرية مختلفة ، و كذلك تحديد السلطات المسؤوليات و التنسيق بينهما و يصعب الوفاء بذلك بدون افتتاح والتزام الإدارة العليا بذلك والتي هي عامل التغيير في المنظمة حيث يتوجب عليها تشكيل قيم المنظمة و إنشاء ما يمكن أن نطلق عليه البنية التحتية للادارة لإحداث التغيير الناجح، أي أن تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة يتطلب إدارة عليا ذات رؤيا حديثة في إدارة المنظمة وفق الأسلوب والمدخل الجديد.

والشكل الآتي يوضح الرؤيا الحديثة للنموذج الإدارية الجديدة في المنظمة



نموذج الإدارية الجديدة كمطلوب لتنفيذ TQM

العاملين في جميع المجالات مثل تصميم الوظيفة و إعادة توزيع الأدوار، وأنظمة تقييم الأداء و الأجر و الحوافز والترقية وغيرها.

و- وضع معايير للأداء:

إن متطلبات نجاح إدارة الجودة الشاملة هو وجود معايير لقياس جودة المنتجات و الممارسات الإدارية في المنظمة و مقارنتها مع شركة أخرى رائدة في الصناعة أو المجال الذي نزاوله و الهدف من ذلك هو ولوضع المعايير جديدة أعلى للأداء و يقاس عليها الأداء الكلي للمنظمة و الأداء الجزئي للعاملين، ووضع معايير مبتكرة لتصميم المنتج و تصميم المنتج و تصميم العملية الشراء و التخزين و غيرها

ز- بناء نظام المعلومات:

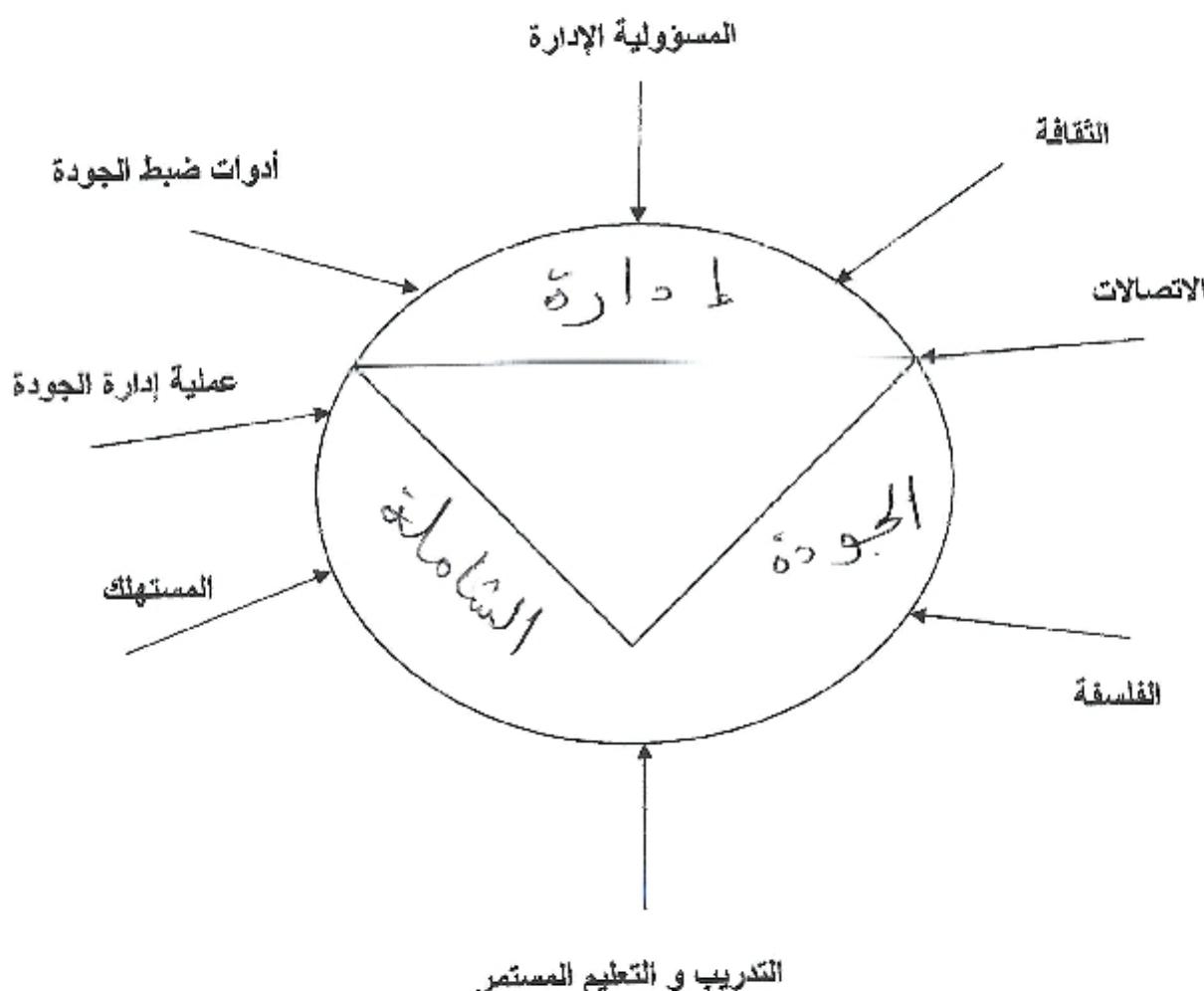
لم يكتب النجاح لجميع محاولات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بدون توفير و تهيئة نظام معلومات يعتمد على قاعدة بيانات فعالة ، وذلك فان تصميم و إدارة نظام المعلومات حديث متتطور يجب ان يحظى باهتمام الادارة العليا و اعتباره شرطاً لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة ، ولا بد من تطبيق أساليب حديثة في معالجة البيانات و اتخاذ القرارات بالاعتماد على أساليب معتمدة من أهمها العصف الذهبي و أسلوب استقصاء الاتجاهات و خرائط تدفق المعلومات و بحوث العمليات و الأساليب الإحصائية و غيرها. و هذا ما يوفر نظام معلومات لضبط جميع العمليات داخل المنظمة ، لأن هناك تأثير كبير لتطبيقها عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

ح- توثيق العلاقة مع الموردين:

يعتبر المورد المغذي الرئيسي لفلسفة إدارة الجودة الشاملة ، حيث يغذيها بالمدخلات الملائمة بالجودة و الكمية و السعر و الوقت و جعل معيار اختيار الموردين يستند إلى عملية تقييم موضوعية لهم من حيث مدى مساهمتهم في إنجاح و تطوير عمليات و مجهودات إدارة الجودة الشاملة و الهدف التي تسعى إلى تحقيقه.

ط المراجعة الشاملة للتنظيم:

إن تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة المعتمد على تكنولوجيا قاعدة بيانات متقدمة يتطلب من الإدارة العليا للمنظمة إن تقوم بمراجعة شاملة لتنظيمها وقد يدعوها ذلك إلى إعادة النظر بصورة شاملة للهيكل التنظيمي للمنظمة، لأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يحتاج إلى تنظيم تقليدي و الجنوبي يوضح الفرق بين التنظيم الجديد الذي تتطلبه عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة .¹



تأثيرات إدارة جودة الشاملة

Source : James.Op. Cit , 1996,46

¹- قليم نايف علوان : "ادارة جودة الشاملة و متطلبات الإيزو 9000 : 2000" ، ط1دار الثقافة للنشر والتوزيع :عنـ، ص من 104-109.

مقارنة خصائص التنظيم التقليدي و التنظيم العلائمي - TQM

الرقم	المعيار / التنظيم	التنظيم التقليدي	التنظيم الحديث
1	نوع التنظيم	- هرمي، وظيفي ثابت	عصبي صفوقي، و سرن منكيف مع الظروف المحيطة
2	المستويات الإدارية	- تعدد المستويات الإدارية	- انخفاض عدد المستويات الإدارية
3	نطاق الإشراف	- ضيق	- واسع
4	التصميم الوظيفي	- ضيق	- واسع
5	نوع التسيير	- يتم التسيير بالسلطة	- التسيير بالمعلومات
6	نوع العلاقات	- متالية و متابعة	- ائية و متزامنة
7	نوع الرقابة	- خارجية	- ذاتية
8	السلطة	- الاتجاه نحو المركزية	- الاتجاه نحو التفويض
9	أداء العمل	- حسب توصيف الوظائف	- الاعتماد على العمل الجماعي
10	نوع الحوافز	- مادية و حللى أساس فوري	- مادي و معنوى على أساس فردى
11	المدافسة	- لميل إلى أن تكون بين الأفراد	- تميل إلى أن تكون بين المجتمع
12	نوع السلطة	سلطة رسمية من الأعلى إلى الأسفل	- سلطة مقبولة من الأدنى إلى الأعلى

المصدر: فايد عبد الحميد، مصدر سابق ذكره ، 390.

3- مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

يتطلب تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة عدة مراحل، وقد حدد جابلونسكي¹ (Gablonski) 1991، خمس مراحل لتطبيق إدارة الجودة الشاملة وهي :

المرحلة الأولى: التهيئة أو الإعداد Preparation

المرحلة الثانية: الدراسة و التخطيط Planning and Study

المرحلة الثالثة: التقويم Evaluation

المرحلة الرابعة: التنفيذ Implementation

المرحلة الخامسة: تبادل الخبرات Diversification

ويمكن تناول هذه المراحل كمایلي :

المرحلة الأولى: التهيئة أو الإعداد

هذه المرحلة عبارة عن معرفة مدى الحاجة إلى تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في الشركة المبحوثة، فهي تمثل مرحلة تحضيرية لتحديد و توضيح عدد من القضايا و منها:

- توضيح الرؤيا الإستراتيجية.

- تحديد رسالة الشركة.

- تحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة.

¹ Jabloski,J,Implementing total quality management,u.s.a,1991:p 85-90

المرحلة الثانية: الدراسة و التخطيط

بناء على البيانات التي تم تجميعها في المرحلة السابقة، و في كونها مشجعة لاتخاذ قرار تطبيق إدارة الجودة الشاملة. يتم التخطيط إلى عملية التطبيق و ذلك بتشكيل لجنة تسمى لجنة إدارة الجودة الشاملة تقوم بإعداد الآتي:

- إعداد خطة أولية للتنفيذ.

- تحديد الموارد المطلوبة للخطة.

- تحديد استراتيجية التنفيذ.

المرحلة الثالثة: التقويم

تتضمن هذه المرحلة تقويم الواقع الشركة المعنية من حيث:

- دراسة الوضع الحالي للشركة و من ثم تقويمه بهدف تحديد ما يمكن اعتباره قوة داعمة لتنفيذ مدخل TQM أو ما يمكن اعتباره ضعفاً عائقاً لعملية التنفيذ و محاولة تذليلها.

- دراسة و تقييم أراء و اتجاهات المستهلكين بقصد التغيرات في بيئه عمل الشركة أي تقييم لما تم تنفيذه من خطط بهذا المجال.

المرحلة الرابعة: التنفيذ :

و هي تعتبر أهم مرحلة تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة، و البعض يعتبرها البداية الحقيقة لترجمة متطلبات TQM على أرض الواقع، وهي تتكون من مراحل فرعية أو خطوات رئيسية و هي:

الخطوة الأولى: خلق البيئة الثقافية الملائمة لفلسفة إدارة الجودة الشاملة:

تطلب الخطوة خلق البيئة الثقافية المناسبة للعمل، و يتم في هذه المرحلة تدريب جميع العاملين على فلسفة إدارة الجودة الشاملة و تتمثل بالقيام بعدد من البرامج و هي :

- 1- التعليم وإعادة التعليم للمديرين.
- 2- تطوير وتحديد رؤية واضحة لمستقبل الشركة.
- 3- إنشاء وتكوين فريق إداري لقيادة الشركة نحو الجودة الشاملة، وتطبيق مبادئ ديمونج Deming الأربعه عشر وتجاوز الحواجز بين الإدارات وتخليص العاملين من الخوف.
- 4- تطوير وتوظيف جميع موارد الشركة بما ينسجم مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة.
- 5- استخدام المدخل العلمي في حل المشاكل وتحسين العمليات كما هو محدد في الشكل التالي.

الخطوة الثانية: أدوات حل المشاكل:

في هذه الخطوة من عمليات التنفيذ يتطلب حل المشاكل من خلال سيادة ثقافة التحسين المستمر و هذه ثقافة تتمشى مع ثقافة حل المشاكل و ان إجراءات حل المشاكل كما هي بالشكل و التي تبدأ بتحديد المشكلة و من ثم تحليلها و صولا إلى اختيار الحل الأفضل.



عمليات حل المشاكل في TQM

و ان من أهم أدوات حل المشاكل ما يلي:

أ- تحليل العمليات Process Analysis

ب- العصف الذهني Brainstorming

ت- خرائط السبب و النتيجة أو كما تعرف بهيكل السمسكة Cause and Effect Diagram

ث-تحليل باريتو (Shafer and meredith , Pareto Analysis)

الخطوة الثالثة: الضبط الإحصائي للعمليات:

تتطلب عملية حل المشاكل التي تم تحديدها في الخطوة أعلاه، تدريب العاملين على كيفية استخدام أدوات الضبط الإحصائي للعمليات و كيفية تفسير نتائجها بما يؤدي إلى تحسين جودة للعمليات.

الخطوة الرابعة:تصميم التجارب:

يتم في هذه الخطوة استخدام أساليب إحصائية متقدمة تتعدى أدوات الإحصائي إلى الخطوة التصميم لوضع معايير تعظيم الـ“ماراثون”، وفي هذه المرحلة يتطلب التصميم الإحصائي للتجارب استخدام طرق تاجوكي Taguchi Methods والتي تساعده في:

أ)- تصميم مواصفات العملية Design of Process Specification

ب) أبعاد العملية المثلثي Optimizing

وتركز طرق تاجوكي Taguchi على التحليل الإحصائي للقرارات التي سوف تتخذها الإدارة من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وفي هذه الحالة لا تتطلب تدريب جميع العاملين على استخدام هذه الأساليب بل تدريب عدد من العاملين للقيام بهذه المهمة عند التطبيق.

المرحلة الخامسة:تبادل الخبرات :

في هذه المرحلة وعلى ضوء تنفيذ المراحل السابقة مما اكتسبته لجنة إدارة الجودة الشاملة و العاملون من خبرات جراء تطبيق TQM يتم تناول و مناقشة النتائج من خلال حفلة نقاشي تضم جميع العاملين في الشركة لتقييم نتائج التطبيق الأولى و اتخاذ الإجراءات بقصد ذلك .

ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة: الأساليب، الخطوات والمرتكزات**1- الأساليب و الأدوات التي تعتمد إداره الجودة الشاملة:**

حتى تحقق إدارة الجودة الشاملة هدفها المنشود في تشجيع و دعم التحسين المستمر فلا بد لها أن تستعين باستعمال مجموعة من الأدوات الأساليب المهمة لذلك، وقد وجد أن كثيراً من المؤسسات تستعمل الأساليب والأدوات التالية:¹

أولاً: أسلوب حل المشكلات (Problem Solving Technique)

وهو الأسلوب يعتمد على تكوين فرق قصير الأجل، يكون الهدف منها عقد الاجتماعات لمناقشة المشكلات المؤسسية والعمل على حلها، وإيجاد فرص جديدة للتحسين، وهذا الفرق أنواع متعددة، وأهم هذه الأنواع فرق تحسين الجودة (Improvement Teams Quality) ، ويكون أعضاء فريق تحسين الجودة من قسم واحد أو من عدة أقسام ، ومن عدة مستويات إدارية ويشترط في أعضاء هذا الفريق الخبرات الكافية و المهارات المطلوبة في حل المشكلات المختلفة.

و تساهم هذه الفرق مساهمة كبيرة في الوصول إلى قرارات أفضل و خاصة في المشاكل المعقدة، وتساعد على عصف الأفكار و المشاركة في كمية المعلوماتية لا يمكن تحصيها فيما لو قام بها شخص بمفرده، ثم إنها تحسن من المهارات و القرارات الفردية لأعضائها، و تزيد من المشاركة و الاتصال بين أفراد القسم الواحد و الأقسام الأخرى داخل المؤسسة.²

ثانياً المقارنة المرجعية (Benchmarking)

و هو أسلوب من أساليب تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب البحث عن أفضل الممارسات التي تقم بها المؤسسات المنافسة و التي تؤدي إلى التفرق في أدائها، ومن

¹- خوجاوي عيسى: "الجودة الشاملة"، جامعة الإسراء ، عمان ، 1994 ، ص 40-41.

²-القطاطي سالم سعيد: "إدارة الجودة الشاملة و إمكانية تطبيقها في التعليم الحكومي" ، مجلة الإدارة العامة، العدد (78) ، "أبريل" 1991 ، ص 13-14.

ثم تقوم بقياس أدائها مقارنة من منافسيها، وتطبيق التغيير المطلوب لتحقيق الأفضل دائمًا.

و تهدف هذه العملية إلى تحديد توقعات واحتياجات الزبائن من المؤسسة، وتساعد على تعلم طرق بديلة في أداء العمل ، ومن ثم إيجاد أهداف واضحة لتحسين الجودة

ثالثاً: أنظمة الاقتراحات (Suggestion Systems)

وهو إشراك أفراد المؤسسة بجهود تحسين الجودة، و ذلك من خلال وضع نظام اقتراحات للموظفين، فيقدم كل منهم اقترانه حول تحسين العمل وحل المشكلات التي تواجهه في العمل، و من ثم تقوم الإدارة ببنية هذه الاقتراحات و دراستها، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار توفير الحافر لدى الموظفين و ذلك للالتزام و المشاركة في الجهود تحسين الجودة، و لا بد أيضاً من إيجاد الوسائل اللازمة لتنظيم هذه العملية بوجود صناديق للاقتراحات-مثلاً داخل المؤسسة.

رابعاً: أنظمة التوقيت المناسب (Just-in time Systems)

وهو أسلوب إداري الذي يساعد على تقليل المخزون الفعلي للمواد وطلب الكمية المناسبة في الوقت المناسب، و هو مهم في عملية توزيع و إيصال الخدمة للمستهلك، و يعطي الإدارة الفرصة الكافية لتحقيق أهداف بالشكل والوقت المحدد، كما ويساعد على حل المشكلات التي تواجهها الإدارة مباشرة و في نفس المكان الذي تقع فيه .

خامساً: رقابة العمليات الإحصائية (Statistical Process Control)

و هي طريقة إحصائية تستخد للتعرف على التباين الذي قد يحدث في أي عملية نتيجة أسباب خاصة ، وفصله عن التباين الطبيعي، ولذلك من أجل التخلص من هذه الأسباب الخاصة، و المحافظة على الثبات في العمليات الإنتاج، و العمل على تحسينها، و هذه الطريقة ضرورية جداً لتعزيز الجودة السلع وتقليل التكاليف وزيادة رضا المستفيدين كما أن استعمال طرق جمع البيانات و برامجيات الكمبيوتر يساعد

على تطبيق الأساليب الإحصائية المختلفة التي تزود الأفراد فرق تحسين الجودة بيانات دقيقة تفيد في حل مشكلة ما أو اتخاذ قرار ما¹

2 خطوات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

هناك مجموعة من خطوات العامة التي يمكن للإدارة اتباعها في تطبيق هذا البرنامج في المؤسسة وهي كالتالي:

الخطوة الأولى: التزام وتعهد الإدارة العليا بتنفيذ البرنامج و هو من الخطوات المهمة، إذ أنه من الضروري توعية و تدريب القادة و المسؤولين على مفاهيم إدارة الجودة الشاملة و أساليب تطبيقها، و أن الإدارة العليا نموذج مثالي يقتدي به أفراد المؤسسة.

الخطوة الثانية: خلق تصور و فلسفة واضحة للمؤسسة تحتوى على أهداف عامة للمؤسسة و أهداف الجودة التي تسعى إدارة المؤسسة إلى تحقيقها، و كيفية إشراك العاملين في تنفيذ برنامج إدارة الجودة الشاملة.

الخطوة الثالثة: تشكيل مجلس للجودة يتتألف من المديرين التنفيذيين في المؤسسة ورؤساء الأقسام المختلفة و يقوم المجلس بالإشراف على عملية التخطيط و تنفيذ و تقييم برنامج إدارة الجودة الشاملة.

الخطوة الرابعة: اتخاذ القرار حول مجال تطبيق برنامج إدارة الجودة في المؤسسة.

الخطوة الخامسة: تحديد أنواع برنامج التدريب اللازمة ، و تحليل احتياجات المديرين التنفيذيين و رؤساء الدوائر و المؤمنين على مفاهيم إدارة الجودة الشاملة.

الخطوة السادسة: مطابقة المعايير و القياس، و تطوير معايير القياس في المؤسسة لتلبية احتياجات و رغبات المنتفعين.

الخطوة السابعة: الدعاية و الإعلان و التقدير.

¹-الخطاطي سالم سعيد: "الإدارة للجريدة الشاملة و إمكانية تطبيقها في التعليم الحكومي"، مجلة الإدارة العامة، العدد 78، أبريل، 1991، ص 13-14.

الخطوة الثامنة: تقييم النتائج باستمرار و استعمال التجربة الراجعة في تعديل برنامج إدارة الجودة الشاملة.¹

كما يتطلب البدء بتطبيق إدارة الجودة الشاملة توفير قاعدة للبيانات تشمل معلومات دقيقة شاملة لواقع المنظمة، و خدمات التي تقدمها، ومن المستفيدين منها، و صعوبات إنجاز العمليات بشكل دقيق، بما يتضمن تقييم واقع المنظمة، وتحديد المشكلات القائمة و المتوقعة و لأسباب التي تدفع المنظمة إلى تبني هذا المفهوم .

و تمر عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بخمس مراحل أساسية أوردها عبد المحسن (1996) بما يلي:

أولاً- مرحلة افتتاح وتبني الإدارة الفلسفية إدارة الجودة الشاملة: و في هذه المرحلة تقرر إدارة المؤسسة رغبتها في تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة و من هذا المنطلق يبدأ كبار العدرين بالدراسة بناءً على تدريبيّة تفصيّلة من سفيهوم النظام و أهميته و متطلباته و المبادئ التي يستند إليها.

ثانياً- مرحلة التخطيط: و فيها يتم وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ و تحديد الهيكل الدائم و الموارد اللازمة لتطبيق النظام.

ثالثاً- مرحلة التقويم: و غالباً ما تبدأ العملية التقويم ببعض التساؤلات المهمة و التي يمكن في ضوء الإجابة عليها تهيئه الأرضية المناسبة للبدء في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

رابعاً - مرحلة التنفيذ: في هذه المرحلة يتم اختيار الأفراد الذين سيتعهد إليهم بعملية التنفيذ، ويتم تدريفهم على الحدث و سائل التدريب المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة.

خامساً- مرحلة تبادل ونشر الخبرات: و في هذه المرحلة يتم استثمار الخبرات و النجاحات التي يتم تحقيقها من تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.¹

¹- عصاف عبد المعطي: "معلومات الإبداع لإداري في المنظمات المعاصرة"؛ مجلة الإدارة، السنة 17، العدد 62، سبتمبر

3- مرتکزات إدارة الجودة الشاملة:

لتحقيق برنامج إدارة جودة شاملة فعال حسب ما أورده العديد من المفكرين و الباحثين

يجب أن ترتكز على ما يلي:²

- التركيز على العميل.
- التركيز على إدارةقوى البشرية.
- المشاركة و التحفيز.
- نظام المعلومات و التغذية العكسية.
- توكيد الجودة حسب المواصفات المعتمدة في التصميم لتحقيق دقة المطابقة مع التصميم أثناء الأداء التشغيل العملي الإنتاجية.
- العلاقة بين الموردين درى الكفاءات في توريد الموارد بالجودة المطلوبة.
- التحسين المستمر.
- التزام الإدارة العليا بتنفيذ القرارات المتعلقة بالجودة لأنها تعتبر من القرارات الإستراتيجية ودعمها و تطويرها من خلال:

 - أ- تعزيز ثقافة الجودة.
 - ب- تعزيز وتطوير إمكانيات الموظفين والعاملين في أدائهم.
 - ج- توفير رؤية إستراتيجية واضحة لمعالم المنظمة و أهدافها.

- القرارات المبنية على الواقع، أي اللجوء للواقعية في اتخاذ القرارات النهائية بوجود معلومات فعالة أو الاعتماد على القرارات النابعة عن الحدس أو لتخمين أو الخبرة الشخصية.
- الوقاية من الأخطار عن طريق تحديد المعايير والمقاييس الموضوعية التي تضمن تحقيق الأداء المنسجم مع المواصفات و المعايير .

¹- عبد المحسن توفيق: "تخطيط و مراقبة جودة المنتجات : مدخل إدارة الجودة الشاملة"، معهد القيادة الإنتاجية، جامعة الزقازيق، القاهرة.

²- خضرير، كاظم حمود: "ادارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء"، دار المسيرة، عمان، 2007، ص48.

- إدارة الجودة استراتيجياً واعتماد المنهج الاستراتيجي التعامل مع الجودة .
- المناخ التنظيمي يجب أن يكون ملائماً و تقوم فيه الإدارة بإعداد و هيئة العاملين بالمنظمة نفياً للقول و تبين مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، و زرع الثقافة الهدافه للجودة بين العاملين في مختلف مستوياتهم.

رابعاً: إدارة الجودة الشاملة المزايا والمعوقات

1- مزايا إدارة الجودة الشاملة

- 1- انخفاض شكاوى المستهلكين و العملاء من جودة السلعة و الخدمة المقدمة إليهم.
- 2- تخفيض تكاليف الجودة.
- 3- زيادة نصيب السوق و تخفيض التكاليف.
- 4- تخفيض شكاوى العاملين و انخفاض نسب الحوادث الصناعية.
- 5- تخفيض عيوب الإنتاج و الجودة و زيادة رضا العملاء.
- 6- زيادة الفعالية، تخفيض المخزون، تخفيض الأخطاء.
- 7- زيادة الأرباح و زيادة الإنتاجية.
- 8- زيادة المبيعات و تخفيض التكاليف و خفض زمن دورة الإنتاج.
- 9- تحسين الاتصال و التعاون بين وحدات المنظمة.
- 10- تحسين العلاقات الإنسانية و رفع وحدات المنظمة.
- 11- زيادة الابتكارات و التحسين المستمر.

2-الأخطاء الشائعة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

أولاً : تعمل الشركة لتحقيق نتائج سريعة: يتطلب مدخل إدارة الجودة الشاملة بعضاً من الوقت حتى تظهر نتائج ملموسة منه في التطبيق العملي، و هذا ما يؤكد إدارة الجودة والذي يعتبر مطلباً للنجاح وهو أن تقوم الإدارة العليا للشركة بتقديم دعماً وتأييداً للعمليات التصور والتحسين ، وهذه المتغيرات لا يمكن تحقيقها في وقت قصير.

ثانياً: التقليد والمحاكاة لتجارة الشركات الأخرى: من خلال الدراسات الميدانية لعدد من الشركات صناعية ضمن بلد صناعي متقدم، لا يعني بالضرورة إمكانية تطبيقه بنجاح في جميع البلدان و خلصة العربية منها، فشلة توفر شروط و متطلبات قد يصعب توفيرها على الأقل في الأمد القصير.

ثالثاً: اتخاذ قرار التطبيق قبل تهيئه مناخ الشركة الملائم: من خلال دراسات ميدانية لعدد من الشركات التي فشلت في تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة، تأكيد بأنه يرجع سبب ذلك إلى عملية التسرع في اتخاذ قرار التنفيذ قبل توفير المتطلبات الكافية للنجاح، والتي تتضمن خلق ثقافة تنظيمية تتوافق مع متطلباته، ففي كثير من الشركات العربية، نجد أن أبعاد ثقافة الشركة غير موافقة إطلاقاً بشكلها الحالي، مما يتطلب إجراء تغييرات في بيئة الشركة لاستيعاب فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

رابعاً: عدم التقدير الكافي لأهمية الموارد البشرية:¹

من الأخطاء التي تؤدي إلى فشل نجاح عملية إدارة الجودة الشاملة هو عدم الاهتمام بالموارد البشرية مقارنة بالموارد الأخرى التي تمتلكها الشركة و لا سيما التكنولوجيا لهذه الشركات، و برغم أهمية و دور التكنولوجيا في مدخل إدارة الجودة الشاملة ، وإنها تشكل أحد العناصر الخمسة المكونة لها إلا أن دور الموارد البشرية يضيف الكثير من الأهمية على أهمية التكنولوجيا، لأن العبرة ليس في امتلاك هذه التكنولوجيا

¹- فريد عبد الفتاح: "المنهج العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية"، دار الفكر للطباعة والتوزيع: القاهرة، 1995، ص 91-85.

عند التخطيط لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة فهذا المدخل يرتكز على دعائم ثلاثة متقابلة و متكاملة مع بعضها البعض و هي: جودة التكنولوجيا المادية، وجودة التكنولوجيا.

خامساً: عدم اتساق سلوكيات قادة الشركة مع أقوالهم: أن التصحيح نشى والعمل بخلافه يعبر تماماً عن غياب القيادة التي تعطي القدوة للعاملين، وهو ذلك النمط من القيادة الذي اعتاد أن يفعل غير ما يقوله، عندئذ يفقد مثل هؤلاء القادة مصداقيتهم لدى العاملين وهو أخطر عامل أو عنصر يؤثر في نجاح مدخل إدارة الجودة الشاملة.

سادساً: إتباع أنظمة و سياسات لا تلتاء مع إدارة الجودة الشاملة : كما أشرنا بأن هناك متطلبات لتنفيذ مدخل إدارة الجودة الشاملة و من بينها ضرورة التخلص من سياسة التعويض التقليدية و ما تتضمنه من حواجز فردية تخلق التناقض بين الأفراد و ليس الجماعات وعدم الالتجاء إلى طريق التقييم الذي تشغله القائمين بها بجوانب بعيدة عن الإبداع و الانكمار ، كذلك الإجراءات و النظم الروتينية القيمية، كل ذلك لا يتماشى مع تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة.

سابعاً: الفشل في توفير معلومات عن الانجازات المحققة: تعتبر عملية القياس من الأمور الهامة في عمليات التحسين المستمر للأداء، فمن خلالها يمكن تحديد الأداء الحالي، ومن ثم التفكير بتحسينه في المستقبل هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن توفر معلومات عن حجم الانجاز المحقق ووضعها أمام العاملين كافة، يساعد ذلك في تحقيق المزيد من الالتزامات بالخطوة الازمة لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة، وهذا يؤدي بدوره إلى اعتزاز العاملين بما حققوه لأنه من عمل أيديهم مما يدفعهم إلى المزيد من الحماس و الدافعية و يدفعهم إلى تحسين المستمر، و لذلك فإن غياب هذه المعلومات سواء من حيث الفشل في توفيرها أو عدم الإعلام عنها سيولد الشعور بالإحباط و عدم الرضا.

ثامناً: التصدي للمشاكل الكبيرة مع بداية التطبيق: لا يعتمد مدخل إدارة الجودة الشاملة على التغيرات الجذرية السريعة، ولكنه يسعى إلى تحقيق نجاحات صغيرة بمرور الوقت، فإن التغيير المرحلي والمعتمل مع المواضيع بالتعاقب هو أسلوب

الأفضل الذي يتفق مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة، وحيث أن الكثير من مشاكل المنظمة هي موجودة ولديه الحاضر ولكنها تمثل تراكمات لمشاكل عبر فترات زمنية طويلة، فإنه ليس من الإنفاق حلها أبداً وبشكل سريع . لأن ذلك يؤدي إلى عدم تحقيق نجاح في حلها.

تاسعاً: عدم الإنفاق الكافي للمستهلكين والموردين : تعتبر الاهتمام بالمستهلكين والموردين من أساسيات مدخل إدارة الجودة الشاملة، فمن خلال الإنفاق والمشاركة و النقاش يمكن تحديد حاجات ورغبات المستهلكين وبالتالي الإيفاء بها، لأن ذلك يشعر المستهلكين بالرضا الكامل عن الشركة ومنتجاتها.

ومن ناحية أخرى فإن الموردين يمكن اعتبارهم طرفاً إيجابياً في ثقافة المنظمة بل في ظل الجودة الشاملة يتم اعتبارهم شركاء للشركة بما يقتضونه من خدمات تفوق عملية توريد ما تحتاج إليه الشركة.

عاشرًا: تحقيق التوازن بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل:

تطلب إدارة الجودة الشاملة رؤيا مستقبلية من قبل الإدارة العليا لنا ستكون عليه مؤسستهم في المستقبل وليس مجرد تحقيق مكاسب في الأجل القصير، ولذلك لا يجب أن تنظر الإدارة إلى الوقت الذي تستغرقه في التفكير بأنه ضياع للوقت والجهد.

بل هو استثمار سينشأ عنه خطوط عريضة أساسية تكون مرشداً لها في المستقبل.

ولذلك إذا تبين بأن أسلوب الإدارة ينصب على معالجة المشاكل السطحية قصيرة الأجل، فإنها بذلك لن تكون سندًا في تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة.

3- معوقات إدارة الجودة الشاملة :

قد تنجح بعض المؤسسات في تطبيق إدارة الجودة الشاملة بينما يفشل البعض الآخر، وفي الواقع فإن الصفات الأساسية التي تمتاز بها مبادئ إدارة الجودة الشاملة بسيطة، ويرجع السبب الرئيسي لفشل المؤسسات في اختيار أفضل برنامج لإدارة الجودة الشاملة بل في تبني البرنامج الذي يتاسب مع ثقافة المؤسسة وأفرادها، وفي مشاركة والتزام كل فرد في المؤسسة بهذا البرنامج وأهدافه.

ويمكن القول أن من بين الأسباب الأخرى الشائعة للفشل في تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة مايلي:

1- عدم التزام الإدارة العليا بتطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة، ولابد لهذه الإدارة أن تتعلم أولاً خطوات هذا البرنامج ثم توجد هيكلًا تنظيمياً ونظام مكافآت يدعم هذا البرنامج، ومن ثم يكون لديها الرغبة في تكريس المعايير والجهود الازمة لتطبيق هذا البرنامج

2- التركيز على أساليب معينة في إدارة الجودة الشاملة وليس على النظام ككل، ولا يوجد أسلوب واحد يضمن تطبيقه تحقيق الجودة العالمية، بل يجب النظر إلى إدارة الجودة الشاملة على أنها نظام متكامل من الجذاء المختلفة المتراقبة معاً، وعلى أن تحسين الجودة هو عملية وليس أسلوباً فقط

3- عدم الحصول على مشاركة الموظفين في برنامج إدارة الجودة الشاملة، فمن الضروري لإنجاح هذا البرنامج مشاركة كافة أفراد المؤسسة والتزامهم المستمر ومسؤوليتهم إتجاهه.

4- بعض المؤسسات تحصل على التزام الإدارة والموظفين نحو برنامج إدارة الجودة الشاملة وتقوم بتدريب هؤلاء الموظفين على البرنامج، وتعتقد أن مايلي ذلك يحدث من جانبها فقط، بينما تكون الخطوة اللاحقة مهمة جداً وهو تحويل هذا التدريب إلى حيز الواقع، مثل إيجاد مشاريع تحسين الجودة ونظم الاقتراحات.

5-توقع نتائج فورية وليس على المدى البعيد، فقد يستغرق تحقيق نتائج مهمة وملموسة من تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة سنة أو سنتين، وللحصول على فوائد سريعة قد تقوم بعض المؤسسات بتكييف جهودها في تطبيق البرنامج، وبالتالي يحدث الفضل المتوقع.

6-تركيز المؤسسة على تبني طرق وأساليب إدارة الجودة الشاملة التي لا تتوافق مع نظام إنتاجها وموظفيها، عندما تقوم المؤسسة باستعمال أساليب غير مناسبة لايؤدي ذلك إلى فشل هذا الأسلوب فحسب ولكن يؤدي إلى رزغعة الثقة بنظام إدارة الجودة الشاملة كله.

7-مقاومة التغيير سواء كان من الإدارة أو من العاملين لأن برامج تحسين الجودة تستدعي تغييراً تاماً في ثقافة وطرق العمل في المؤسسة، كذلك تخوف بعض العاملين في المؤسسة من تحمل المسؤولية والالتزام بمعايير حديثة بالنسبة إليهم.

8-تعتمد برامج إدارة الجودة الشاملة على خبراء بالجودة أكثر من اعتمادها على الأشخاص العاديين في المؤسسة.

إن التغلب على هذه العوائق يتطلب معرفة الإدارة وفهمها الواضح لعملية تحسين الجودة، وإن نجاح أو فشل المؤسسة في رحلة تحسين الجودة يعتمد على مدى تفهم والتزام ومشاركة المديرين في المؤسسة من كل المستويات، كما يعتمد هذا النجاح أو الفشل على مدى التخطيط والإعداد لهذه العملية وما يلزم من مهارات قيادية وأساليب تكنولوجية حديثة لنجاح تطبيق هذه العملية.

خلاصة الفصل:

إن إدارة الجودة الشاملة بدأت كمفهوم وتطبيق في المنظمات الخاصة والمنشآت الصناعية، ثم تعدى هذا المفهوم ليشمل مجال الخدمات بشكل عام وعلى رأسها التعليم العالي، حيث لم يتعدى عدد المؤسسات التعليمية التي بدأت بتطبيق إدارة الجودة الشاملة 220 بين جامعة وكلية في مصر حتى عام 1993 منها: جامعة كولومبيا، جامعة بوردو وجامعة ولاية أوريغون... الخ

ومن المؤكد أن العدد تضاعف كثيراً حتى الآن، فالتعليم أحد الاحتياجات الرئيسية لكافحة المجتمعات، وقد عملت هذه المجتمعات على تطوير المؤسسات التعليمية بما يفي احتياجات الحاضر ويتلاءم مع معطيات المستقبل، وذلك لأن التغير السريع في البنية التعليمية والثقافية والمعرفية والتكنولوجية على مستوى العالم أدى إلى أهمية هذا التطوير المستمر.

التعليم العالي في الجزائر

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

الفصل الثالث: التعليم العالي بالجزائر

تمهيد:

أولاً: ماهية التعليم العالي بالجزائر

1- نظور التعليم العالي بالجزائر

2- أهمية التعليم العالي

3- أهداف التعليم العالي

ثانياً: أساسيات التعليم العالي

1- أسس التعليم العالي

2- خصائص التعليم العالي

3- مميزات التعليم العالي

ثالثاً: التعليم العالي الواقع، الاستراتيجيات والوسائل

1- واقع التعليم العالي في الجزائر وداعي الإصلاح

2- استراتيجيات التعليم ووسائله

3-نظم التعليم في الدول الغربية والغربية

رابعاً: التعليم العالي الاستراتيجية، التحديات والرهانات

1- العوامل الاستراتيجية الازمة لتحسين نوعية التعليم بالجامعات الجزائرية من منظور الجودة الشاملة.

2- التحديات والرهانات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر

3- المجهودات المبذولة لتطوير التعليم

الفصل الثالث

تمهيد:

يشهد التعليم العالي اهتماماً كبيراً على مختلف المستويات في دول العالم كله، كما يشهد تطوراً على مستوى الفرد والمجتمع، مسيراً في ذلك سمات هذا العصر عملياً وتقنياً وفنياً، وهذا الأمر يتطلب إعادة الإطارات والطاقات البشرية من الناحية العلمية والتربوية والثقافية والمهنية والفنية، كما يتوجب على الجامعات أن تعد القادة اللذين يؤثرون إيجابياً في العملية التربوية التعليمية، ومن ثم يعملون على نهضة أممهم وشعوبهم.

ومن هنا تكمن أهمية الجامعة فقد أصبحت الجامعة في وقتنا الحاضر من أهم محاور تغيير المجتمع وتطوره، فهي التي تحافظ على منجزاته المادية والمعنوية، وهي التي تصراع حاضره ، وهي التي تخطط لمستقبله، حيث يمتد دورها إلى التنبؤ بالتحديات المستقبلية، وتتوفر ما تستلزمها مواجهة تلك التحديات.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

أولاً: ماهية التعليم العالي بالجزائر

1- تطور التعليم العالي بالجزائر:

يعتبر استقلال الجزائر هو بداية التعليم الجامعي بالنسبة للجزائريين، إذ لم يكن بالجزائر غداة الاستقلال إلى جامعة واحد، بنيت جامعة الجزائر سنة 1877، وأعيد تنظيمها سنة 1909، إلا أنه لم يتخرج منها أي جزائري إلا بعد الحرب العالمية الثانية (تركي رابح).

ولم يتخرج منها قبل الاستقلال إلا عدد محدود من الجزائريين، وقد كان غالبيتهم في الآداب والحقوق.

إلى جانب جامعة الجزائر كان هناك مدرستان وهما:

المعهد الوطني للفلاحه والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات.¹

لهذا أعارت الجزائر المستقلة اهتمام خاصاً بالتعليم العالي، وقد مر هذا الأخير بعدة مراحل كانت كالتالي:

مراحل تطور التعليم العالي:

مر التعليم العالي بعدة مراحل في إطار سيرورة التطور، ومسيرة للتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يمكن تقسيم التطورات التي عرفها قطاع التعليم العالي من أجل الدراسة على ثلاثة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: وتمتد من الاستقلال سنة 1962 إلى سنة 1970، تاريخ إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي، تتميز هذه المرحلة بفتح جامعات المدن الرئيسية

¹ بروفة نبات، "التربية و التعليم بالجزائر"، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006، ص 76، 77.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

أولاً: ماهية التعليم العالي بالجزائر

1- تطور التعليم العالي بالجزائر:

يعتبر استقلال الجزائر هو بداية التعليم الجامعي بالنسبة للجزائريين، إذ لم يكن بالجزائر غداة الاستقلال إلى جامعة واحد، بنيت جامعة الجزائر سنة 1877، وأعيد تنظيمها سنة 1909، إلا أنه لم يتخرج منها أي جزائري إلا بعد الحرب العالمية الثانية (تركي رابح).

ولم يتخرج منها قبل الاستقلال إلا عدد محدود من الجزائريين، وقد كان غالبيتهم في الأداب والحقوق.

إلى جانب جامعة الجزائر كان هناك مدرستان وهما:

المعهد الوطني للفلاحه والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات.¹

لهذا أعزرت الجزائر المستقلة اهتمام خاصاً بالتعليم العالي، وقد مر هذا الأخير بعدة مراحل كانت كالتالي:

مراحل تطور التعليم العالي:

مر التعليم العالي بعدة مراحل في إطار سيرورة التطور، ومسيرة للتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يمكن تقسيم التطورات التي عرفها قطاع التعليم العالي من أجل الدراسة على ثلاثة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: وتمتد من الاستقلال سنة 1962 إلى سنة 1970، تاريخ إنشاء أول وزارة

متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي، تتميز هذه المرحلة بفتح جامعات المدن الرئيسية

¹ بوجة عيات، "التربية والتعليم بالجزائر"، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006، ص 76، 77.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

بالجزائر، فبعد أن كانت بالجزائر جامعة واحدة، وهي جامعة الجزائر، وكانت متخصصة أو مختصة في تكوين أبناء المعمريين بالدرجة الأولى، فتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم تلتها بعد ذلك كل من جامعة العلوم والتكنولوجيا - هواري بومدين بالجزائر، وجامعة العلوم والتكنولوجيا - محمد بوضياف بوهران - وجامعة عنابة، بينما فتحت الجامعة الإسلامية - جماعة الأمير عبد القادر، بقسنطينة سنة 1984.

اما النظام البيداغوجي الذي كان متبعاً فهو ما كان موروثاً عن الفرنسيين، إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي:

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
- كلية الطب.
- كلية العلوم الدقيقة.

لقد كانت الكليات مقسمة بدورها إلى عدد من الأقسام، تهتم بتدريس التخصصات المختلفة والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

لقد كانت فرصة تحضير الخريطة الجامعية مذنبة لتفعيل التجارب التي مرت بها الجامعة الجزائرية، حيث أعيد النظر في البرامج والتخصصات المدرستة، وتحولت بعض الدوائر إلى معاهد مستقلة.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

بالجزائر، فبعد أن كانت بالجزائر جامعة واحدة، وهي جامعة الجزائر، وكانت متخصصة أو مختصة في تكوين أبناء المعمرين بالدرجة الأولى، فتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم تلتها بعد ذلك كل من جامعة العلوم والتكنولوجيا - هواري بومدين بالجزائر، وجامعة العلوم والتكنولوجيا - محمد بوضياف بوهران - وجامعة عذابة، بينما فتحت الجامعة الإسلامية - جامعة الأمير عبد القادر، بقسنطينة سنة 1984.

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعاً فهو ما كان موروثاً عن الفرنسيين، إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي:

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
- كلية الطب.
- كلية العلوم الدقيقة.

لقد كانت الكليات مقسمة بدورها إلى عدد من الأقسام، تهتم بتدريس التخصصات المختلفة والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

لقد كانت فرصة تحضير الخريطة الجامعية مناسبة لتقدير التجارب التي مرت بها الجامعة الجزائرية، حيث أعيد النظر في البرامج والتخصصات المدرّسة، وتحولت بعض الدوائر إلى معاهد مستقلة.

الفصل الثالث

المرحلة الثانية:

وتبدى من سنة 1970، سنة إحداث وزارة متخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي 1971؛ ويتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة، تضم الأقسام المتتجانسة، واعتماد نظام المعايير السادسية محل الشهادات السنوية، وقد أجريت التعديلات التالية على مراحل الدراسة الجامعية:

- مرحلة الدراسات:

وهي ما عليها أيضا مرحلة التدرج، وتذوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السادسية.

- مرحلة الماجستير:

وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى، وتذوم سنتين على الأقل، وتحتوي على جزئين:

الجزء الأول: وهو مجموعة من المقاييس النظرية، وتهتم خاصة بالتعقق في دراسة منهجية البحث.

أما الجزء الثاني: فيشمل في إنجاز بحث يقدم في صورة أطروحة.

- مرحلة دكتوراه العلوم: وهي أيضا ما يطلق عليها أيضا مرحلة ما بعد التدرج الثانية، وتذوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي. إلى جانب التغيرات المذكورة، تتميز عملية الإصلاح بإدخال الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية من البرامج الجامعية.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

تميزت هذه المرحلة بفتح مجموعة من المراكز الجامعية في مختلف ولايات الوطن، لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.¹

لقد تم في هذه المرحلة أيضا وضع الخريطة الجامعية 1984، وكانت تهدف إلى تحفيظ التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000، معتمدا في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.

المرحلة الثالثة: والتي نرى أنها تبدأ من 1998 إلى يومنا هذا،

وتتميز بالتوسيع التشريعي والهيكلوي والإصلاح الجرسي، وقد عرفت هذه المرحلة إجراءات تتمثل فيما يلي:

- وضع القانون التوجيحي للتعليم العالي، الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998.
- بإعادة تنظيم الجامعة في صورة كليات.
- إنشاء 06 جذوع مشتركة، يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.
- إنشاء 06 مراكز جامعية في كل من ورقلة، الأغواط أم البوachi، سكيكدة، جيجل وسعيدة، نتيجة تحويل المدارس العليا للأستاذة بتلك المدن.
- تحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية، مستغانم، إلى جامعات وإنشاء جامعة يومرداس.

وهكذا أصبح قطاع التعليم المالي يحتوي على 17 جامعة (1999)، 13 مركزا جامعيا، 06 مدارس عليا للأستاذة، 11 معهدا وطنيا للتعليم العالي و12 معهدا ومدرسة متخصصة.

¹ مرجع سبق ذكره، ص 78.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

وقد ظهرت بعد ذلك جامعات أخرى ومراكيز جامعية وملاحق الجامعات مما ساهم في تدعيم هيكل قطاع التعليم العالي وتجسيده ديمقراطيته.¹

كما النظام البيداغوجي كان مطابقا للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحله كما يلي:

مرحلة الليسانس:

وتدمُّر ثلاثة سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة، التي تتكون في مجموعها شهادة الليسانس.

شهادة الدراسات المعمقة:

وتدمُّر سنة واحدة، يتم التركيز فيها على منهجية البحث إلى جانب أطروحة مبسطة لتصنيف ما جاء بالدراسة النظرية.

شهادة دكتوراه درجة ثالثة:

وتدمُّر سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.

شهادة دكتوراه دولية:

قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

لقد كانت المرحلة الأولى تهدف إلى توسيع التعليم العالي، والتعريبالجزئي، مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة.

¹ - المرجع السابق، ص 79.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

كما عمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل العمل على توفيرها وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل كالتخصصات التكنولوجيا والحد من توجيه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق.

2- أهمية التعليم العالي:

باعتبار أن التعليم العالي أصبح ضرورة حتمية وملحة تفرضها علينا متطلبات العصر الحالي والتي توجب علينا أن نهتم بها اهتماما كبيرا، وذلك نظرا لأهميته الكبيرة التي تتمثل في:

- يساهم في تطوير الإبداع وبناء القدرات الفنية والمهنية.
- يؤثر التعليم العالي بشكل مباشر على الإنتاجية الوطنية التي ترفع من مستوى المعيشة، وترفع من قدرة الدولة التنافسية في الاقتصاد العالمي، ودفع حركة الاقتصاد، والتقليل من الفقر من خلال تأهيل وتأهيل الكفاءات، على التكيف مع احتياجات سوق العمل.
- الحصول على معرفة جيدة وتطبيقها الجيد يؤدي إلى التقدم الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي.
- يقوم التعليم العالي بدور فعال في دعم التعليم الأساسي والثانوي من خلال مساهمته في إعداد المعلمين وبناء القدرات الذاتية للكفاءات الإدارية للمؤسسات التعليمية ومساهمته في تصميم المناهج.
- يعد الركيزة الأساسية في تطوير أي بلد وله دور مهم في زيادة التنمية بكافة أشكالها، وكذا الارتباط بحركة التقدم للوصول إلى مستوى الدول المتقدمة.
- تكوين معارف جديدة.
- يساهم بشكل ملموس في التنمية المستدامة، وفي تحسين المجتمع لمجمله من خلال:

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

* الأعداد والتأهيل والتدريب للطلبة.

* البحث العلمي ونشر المعرفة المتقدمة.

* خدمة المجتمع.¹

3-أهداف التعليم العالي:

لقد أدى اتساع رقعة التعليم العالي وتتنوع برامجه وتعدد خلفيات منتبة إلى تغير أهدافه، فلم تعد تقتصر أهداف التعليم والبحث، ولم تعد الجامعات تتبع في برامجها، وإنما أصبحت أهداف التعليم العالي تكاد تغطي كل ما تحاول جامعات العصر الحديث تحقيقه، وتمثل باختصار فيما يلي:

أ - إتاحة الفرص التعليمية للطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة:

وذلك من أجل فهم المجتمع الذي يعيشون فيه واكتساب الكفاية الفنية والأكاديمية في المجال المهني الذي يختارونه وبلغ معايير مناسبة للسلوك الأكاديمي.

ب - تطوير وتنمية المعرفة وقابليات وقدرات الأفراد في المجتمع:

والتي تعتبر من المسؤوليات الكبيرة للتعليم العالي حيث توجه نخدمة المجتمع وكذا تقدم الفكر والمعرفة اعتمادا على البحث العلمي باعتباره مقوما رئيسيا من مقومات التعليم العالي.

ج - توفير العدالة في فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب الذين أتموا التعليم الثانوي:

إذ يتطلب توفير مقاعد دراسية لجميع الطلبة المؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعي والمساعدات المادية للطلبة مع توفير المرونة في المعايير المعتمدة للقبول في الجامعة.

¹ سعيد بن حمـد الـربـيعـيـ وأخـرـونـ: "الـعـلـمـةـ وـالـتـعـلـيمـ الجـامـعـيـ"، عـاملـ الـكتـابـ لـالـنـشـرـ وـالـتـوزـعـ - مصرـ، 2006ـ، صـ 90ـ.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

د - دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفنى:

بـ توفير بيئة ثقافية فنية تعمل على استقطاب المواهب القادرة وتسهيل ممارسة النشاطات في المجالات العقلية والفنية.

و - تقويم المجتمع بهدف تجديده من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب:

وذلك حتى يتمكن الطلاب والأساتذة من تأدية الدور الذي يجب أن يقوموا به في المجتمع إلا وهو دور الناقد الاجتماعي.¹

اما بالنسبة للهدف الشامل للتعليم في المجتمعات العربية يتجسد في تنشئة جيل تتمثل فيه عدة خصائص بصورةها المنكاملة، ويمكن تحديد الأهداف العامة للتعليم في:

مراحله العامة وفقا لما يلى:

- 1- تعزيز المثل الإسلامية والقيم العربية والإنسانية.
- 2- عرض الثقافة العربية الإسلامية وإبراز روحها الأصلية وعناصرها السلمية.
- 3- تحليل المجتمع العربي المعاصر من جميع جوانبه وتعيين حاجاته ومشاكله وتوجيه الناشئة إلى مجابهتها.
- 4- تنمية الوعي القومي بين الناشئة وغرس الولاء فيهم للأمة العربية وللوطن العربي.
- 5- دراسة الديمقراطية وتوجيه الناشئة إلى استيعاب أصولها وممارستها.
- 6- العناية بالفكر الإنساني.²

¹ احمد الخطيب: "الادارة الجامعية، دراسات حديثة"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 310، 313.

² هشام فوزي دباس العيادي: مرجع سبق ذكره، ص 44.

ثانياً: أساسيات التعليم العالي

1-أسس التعليم العالي:

إن المجتمع المتعلم يعتبر من أبرز المعايير التي تشير إلى عصرية الدولة.

وإذا كافي بناء دولة عصرية فلا بد من بناء دولة عصرية فلا بد من بناء مجتمع متعلم لهذه الدولة، وهذا يحتم علينا أن نراجع نظامنا التعليمي على ضوء تجارب الحديث ومفاهيمها بحيث تتضمن هذه المراجعة مستويات ثلاثة هي:

- مستوى التعليم الأساسي.

- مستوى التعليم الثانوي.

- مستوى التعليم العالي.

وبالتسبة لمجال التعليم الجامعي فإن تعليم المجتمع أو النهوض به يتطلب نظرة عميقة للأسلوب الذي يتحققه ود الواقع هذا التغيير، والخطأ الذي يقع فيه المصلحون الاجتماعيون دائما هو دعوتهم إلى التغيير من خارج هذه الفئة من أبناء البلد بالإضافة إلى دعوة التحديث التي تأخذ شكل الوعظ أو التوجيه أو التوعية.

فليس هناك أمل في تحقيق التغيير إلا بابتكاره ذاتياً بواسطة هذا النوع من التعليم العالي.

إن المحرك الأساسي لتعليم المجتمع ليس مجرد تعليم أو تتفق بالمعنى العام وإنما هو تغيير اجتماعي جوهري وجذري يحقق التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على أساس

عقلانية العصر، بحيث تحدث تغييرات هائلة في حياة الفرد وعلاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه.¹

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تمكن المنهج العلمي من حياتنا الاجتماعية ففكروا وفقاً له وسلكوا وحللوا مشاكلنا وواجهتها مواقف الحياة بأدواته وأساليبه.

إن التحديات العلمي التربوي ونجاحه في المرحلة الجامعية يعتمد على أنسس هامة هي:

1-وعي القيادة السياسية بدور التربية وما يخصص لها من أموال الخلق مجتمع علمي معاصر.

2-قيادة عصرية ذات نظرية اجتماعية شاملة متكاملة تقود عمليات الثورة العلمية في إطار الثورة الاجتماعية الشاملة.

3-أنس وآبحاث ودراسات علمية من واقع المجتمع تستند إليها في إرساء دعائم هذه الثورة.

4-الانفتاح العالمي على الجامعات الإقليمية والدولية وإجراء المقارنة المرجعية المسماة لأجل تطوير عمل وأساليب العمل التربوي في الجامعة.

5-التغييرات البيئية الجديدة وإدخالها حيز التطبيق من حيث التغييرات التكنولوجيا والعلمية والسياسية والاقتصادية وانعكاس ذلك على العملية التربوية.

وعندما نضع التعليم الجامعي في نصب أعيننا وهو يدخل التحديث والتطور والتغيير فإنه يجب إلا يغيب عن أبصارنا أن هناك تحديات صلبة سوف تواجهنا، منها:

1- إيمان لدى القيادة الجامعية بالاختيار القادة الأكفاء القادرين على حد الأفراد نحو التغيير

¹ هاشم فوزي دينار العيادي وأخرون: "إدارة التعليم الجامعي. مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر" الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 37-36 : ص 2007

الإيجابي واتخاذ القرار بذلك.

2- القوى البشرية العاملة في هذا المجال بكل مكوناتها وأعدادها ومفاهيمها وأوضاعها المادية والاجتماعية وتباين أفراد بين الصلابة الشديدة، المرونة الكبيرة.

3- الكم الضخم من الكتب والمناهج والوسائل المتقدمة بكل ألفوها ونوعها عليها.

4- مواجهة الأفكار القديمة، المتواترة التي تحتوي على أفكار سطحية وبعيدة عن الواقع.

5- بدانة البحث في بعض الواقع وعدم تواصله وتكامله أو حتى مجرد فهمه واستيعابه.

6- قصور الإمكانيات المادية والتمويل اللازم للهوض بعملية البحث العلمي ومواكبة تحديات العصر.

7- الأفكار والقيم الاجتماعية الهابطة والمحيطة بال المتعلمين بداية من مراحل التعليم الأولى.

8- اعتماد عملية التخطيط والتنظيم الإداري الفعال والكافئ عند إجراء عملية التحديث ومرافقته.¹

2- خصائص التعليم العالي:

يقاس نجاح التعليم بمدى ما يحققه من نتائج مفيدة، وبمدى الاستفادة التي يحصل عليها الطالب، وما يجنيه أو يتحقق في حياته المستقبلية، إلا أن هناك مظاهر عامة لكي يكون هذا التعليم ناجحاً وناجحاً ويمكن إيجاز هذه المظاهر في النقاط التالية:

1 - المناقشة:

¹- السريع السابق، ص 37، 38.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

يعتمد التعليم في الجامعة على المحاضرات التي يلقىها أعضاء هيئة التدريس وهي رغم فائدتها الكبيرة، إلا أن كثيرا من الطلبة لا يمكنهم استيعاب موضوع المحاضرة وفهم كل جوانبها، إلا عندما يقوم المدرس الجامعي بالإيضاح في فصول المناقشة وحينئذ يشهر الطالب بـ «إيجابية أكثر».

2 - ارتباط الطالب بالمنهج:

يحتاج كل تخصص دراسي إلى مجموعة من المناهج تخدم هذا بالخصوص، إلا أن المنهج الذي يثير حماس الطلاب هو ذلك المنهج الذي له علاقة مباشرة بحياة الطلاب، ما أمكن ذلك أو الذي يخدم منهجا آخر محبب إلى عقلية الطالب فذلك الأسلوب له القدرة على جلب انتباه و يجعله مرتبطا بهذه الدراسة.

3- مستوى الذكاء:

ينبغي أن يتم التدريس لمستوى الطالب المتوسط وليس الطالب، والذكاء المرتفع وهذا من شأنه أن يشجع الطلاب على الدرس والتحصيل الاستزادة من المعلومات، ومن ثم الحصول على نتائج مرتفعة والارتقاء بمستوى المتوسط تدريجيا حتى الوصول به إلى أفضل مستوى ممكن.

4- الحماس التدريسي:

يجب على من يقوم بالتدريس أن يحب مادته ويقوم بتدريسيتها ليس من قبيل تأدية الواجب فقط، ولكن من منطلق عشقه لها ومحاولته الجادة أن يقدم هذه المعلومات لطلابه، فيصل بهم إلى حبها وعشقهم لها، أيضا يتدرج تحت هذا العنوان حب الأستاذ للتدريس وحماسته القيام به على أكمل وجه.¹

¹- عالم فوزي دبيان العبادي وأخرون: مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

5- الاحترام الشخصي:

من الأساسيات الهامة في التعليم العالي أن يكون المحاضر سواء أكان أستاذًا في أعلى سلم الدرجات العلمية أو معيid في بداية السلم التدريسي ممتنعاً باحترامه لذاته في غير إسراف، وأن يكون ممتنعاً أيضًا باحترام طلابه له، وهذا الأخير سوف يزداد عمقاً إذا أظهر الأستاذة اهتماماً بطلابهم ومشاكلهم، بالإضافة إلى احترام أفكارهم ومناقشتهم دون تسفيه لآراء أي منهم.

6 - الثقة بين المتعلم وأستاده:

يجب أن يثق الطلبة في أساتذتهم من حيث كفاءتهم في الإلمام بكافة جوانب المنهج الذي يقومون بتدريسه.

كما أن الطلبة يجب أن يتقووا في دقة أساتذتهم عند الامتحان وتقويم الدرجات، يضاف إلى ذلك أنه يجب أن يكون هناك ثقة بين الأستاذ وطلابه في أنه لا يفوق في المعاملة بينهم ولا يجامل أحدها منهم ويكون عادلاً في حكمه بينهم.

7- تنظيم المنهج:

يجب على الأستاذ أن يحدد الهدف من تدريسه المنهج الذي يقوم بشرحه للطلاب، ويفضل أن يضع الأستاذ ملخصاً لجميع نقاط المنهج على يحدّد للطلاب كتاباً أو أكثر يكون هو العمود الفقري للمنهج، ومعنى ذلك أنه يجب على الأستاذ أن يكون منظماً وهذا كفيل أن يوقظ شهية الطالب لسماعه محاضرته.

8- التحضير:

ينبغي على من يواجه الطلاب بغرض التدريس أن يقوم بالإعداد لما سوف يلقيه بعنابة باللغة واهتمام كبير، بغض النظر عن تمكّنه في هذا انفرع فإن التردد من جانب الأستاذ، ولو للحظات

سوف يفقد الطلاب ثقفهم في قدراته.

9- المواظبة:

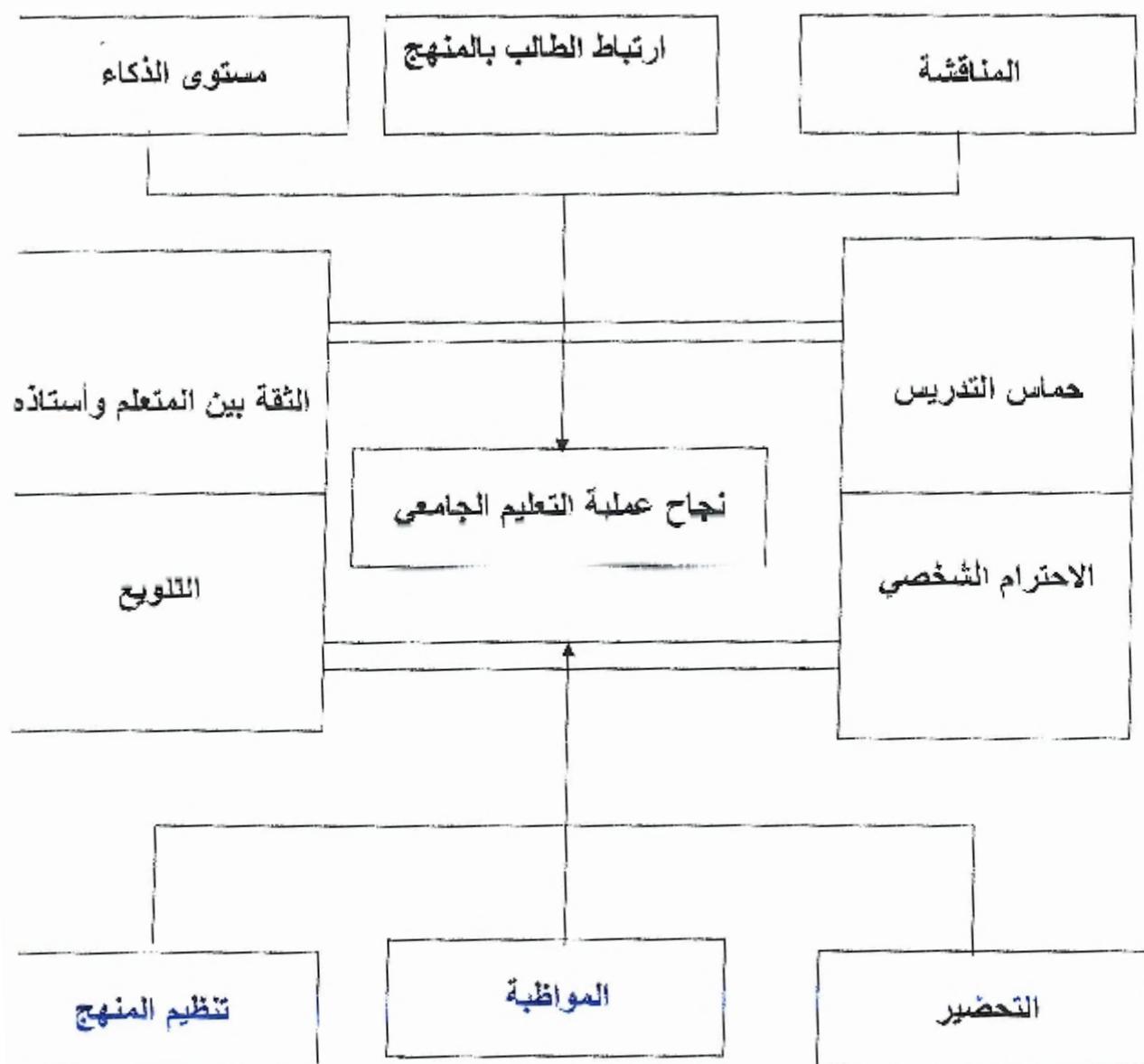
يجدر بالأستاذ احترامه الشديد للمواعيد وتقديره الحامل لقيمة الوقت ومحاولة عدم الاعتذار عن ميعاد المحاضرة، إلا لضرورة قصوى أو سبب قهري يقبله للطالب عن افتتاح.

ويفضل عند الاعتذار أن يكون ذلك قبل ميعاد المحاضرة بوقت كاف، كما يجب على الأستاذ أن لا ينهي محاضرته قبل الميعاد المحدد فينعم طلابه منه الاحترام والمواظبة واحترام الوقت.

10- التنويع:

ينبغي على الأستاذ، أن يستعين بأساليب متعددة، للتعليم والتفسير والشرح، مثل الوسائل السمعية والبصرية، أو بعض التجارب التوضيحية، فهذا يساعد على الفهم والاستبصار، خصوصاً عندما يقارن النظر بالسمع، كما أنه يقتضي على الرقابة ويساعد على شدة الانتباه.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:



دور الخصائص العامة في نجاح التعليم الجامعي.¹

¹- المرجع السابق، ص 54.

3- مميزات التعليم العالي بالجزائر:

يتميز قطاع التعليم العالي بالجزائر بـ:

- 1- تطوره الكبير منذ الاستقلال إلى اليوم، خاصة فيما يخص عدد مؤسسات التعليم العالي ومناطق تواجدها وعدد الطلبة والأساتذة.
- 2- أن السياسة الاجتماعية الاشتراكية أثرت على طبيعة التعليم بصفة عامة، بما في ذلك التعليم العالي.
- 3- ديمقراطية التعليم حيث أن التعليم مجاني، في كل مرحلة، و المجالات و التخصصات، كما أن تخصصاته، كما أن رسوم التسجيل رمزية، وأن الطلبة يستفيدون من امتيازات لا حصر لها من حيث المنحة والأكل والنفقة والإقامة.
- 4- تسهيل طرق نجاح الطلبة من خلال نظام تكامل المقاييس وكثرة الفرص الممنوحة للطلبة، من امتحان استدراكي.
- 5-ارتفاع مصاريف التعليم العالي وكثرة الطلبة والأساتذة جعل من الصعب توفير الوسائل والإمكانات الضرورية.¹

¹ سونفلحة أغواش، "التربية والتكون في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 66.

ثالثاً: التعليم العالي الواقع، الاستراتيجيات والوسائل

1- الواقع التعليمي في الجزائر وذواعي الإصلاح:

تشير آخر التقارير الصادرة عن أشهر المنظمات الدولية المعنية بتصنيف وتقييم مستوى الجامعات على النطاق الدولي WORLD UNIVERSITIES RAKING إلى أن الجامعات العربية تقع في تسلسلات محصبة في قائمة 2000 جامعة على المستوى العالمي.

وعنده رغم ما قيل ويقال عن سلامة ونزاهة معايير التصنيف المعتمدة في إخراج تلك التسلسلات.

إلا أن الكثير من المؤشرات تؤكد حقيقة ما ذهب إليه التصنيف المشار إليه مدعومة بالدراسات التي أجريت على النطاق الوطني والدولي.

تأسيساً على ما تقدم، اتخذت دواعي الإصلاح لواقع التعليم الجامعي في الجزائر والعلم العربي مضامين ومظاهر جديدة تحمل معها صفة البرامج الوطنية التي تتسمق مع مبررات الدعوة إلى الإصلاح لواقع التعليم الجامعي، ويفكك هذا على أن جهود معالجة مشكلات التخلف أو الضعف في الأداء المجتمعي ستتجدد في الجامعات سبيلها المناسب لمواجهة تلك المشكلات.

وفي الوقت نفسه فإن الارتفاع بالتعليم العالي يرتبط بتوفير المناخ المحفز للنمو وتحسين أدائه وحسبنا بذلك المجتمعات نفسها.

وقد تفطنت الجزائر لهذه الحقيقة، مما جعلها في مقدمة اهتماماتها وفي رويتها واستراتيجياتها الوطنية للتنمية الشاملة، التي أخذت في الاعتبار شحة الموارد خارج المحروقات وأحتياجات

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

ومتطلبات التنمية المنشودة، فاعتمدت على قطاع التعليم العالي ومؤسساته لبناء وتنمية القدرات واستغلال الموارد البشرية والعمل على تطويرها وتأهيلها لولوجها سوق العمل كقوة بشرية ذات مواصفات عالية توجه قيادة وتنمية الوطن اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، فضلاً عن الدور الذي يؤديه التعليم العالي في تعزيز المناخ الديمقراطي وتجسيد احترام الرأي وتنمية الإبداع والتميز.¹

كما تيقنت بان هذا الدور الذي يؤديه التعليم العالي ومؤسساته لا يمكن الوصول اليه وتحقيقه في ظل غياب الأطر القانونية المنظمة للتعليم العالي وتحديد طبيعة مؤسساته على نحو يكفل تحقيق أهدافه، لذلك بادرت في إصدار العديد من النصوص التشريعية – استجابة لحاجة ومقتضيات الواقع واستشعاراً للتحمل المسؤولية، ومن أهم هذه التشريعات ما تعلق بالنظام الجديد "اليسانس، ماستر، دكتوراه" أو "LMD".

إذ بعد هذا التسريع للنظام الجديد أحد عناصر البناء المؤسسي للتعليم العالي، ومؤسساته وجزء من إستراتيجية تحديث وتطوير التعليم العالي، وكذا سياسة الإصلاح والتنمية وبلورة ودعم الإصلاحات المؤسسية المنشودة، بالإضافة إلى الحاجة الملحة إلى قواعد قانونية هادفة لتنظيم وتحديث التعليم العالي ومؤسساته ومكافحة ومحاربة الفساد المالي والإداري.²

2- استراتيجيات التعليم ووسائله:

تلعب استراتيجيات التدريس ووسائله دوراً أساسياً في توضيح الدروس وفاعليتها تأثيرها في حياة الطلبة، فالإستراتيجية الفاعلة تعمل على تبسيط فهم موضوع الدرس المراد عرضه، وعلاوة على ذلك تعتبر بمثابة تسهييلات مادية ومعنوية يوظف في عرض الدراسات لتقدير مسافة الزمن اللازم لفهمها واستيعابها.

¹ د. زايرى بالقاسم، "إمكانات وتحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي بالجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الثاني لخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي التطبيقي في الدول العربية، جمعية الظهران، المملكة العربية السعودية، أيام 24، 25، 26 فبراير 2008، ص 10-11.

² المراجع السابق، ص 12.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

ومن تم انتقال أثر التعليم من خلال نتائج أثارها على المتعلم، وكذلك تقليل الوقت والجهد اللازمين لتنفيذ الدرس، مما يجعل عملية التعليم عملية استثمارية توظيفية لجميع عناصرها البشرية والمادية.

أ-التقويم والتطوير في التعليم الجامعي:

لقد احتل التقويم بمختلف أنواعه ومستوياته مكانة مهمة في قضاء العمل التربوي والتعليمي في ظل تطور النظريات التربوية الحديثة، في ظل تطور النظريات التربوية الحديثة، وتوصيلها إلى نتائج توضح الدور الحقيقي، الواضح منه والخفى في تغيير العملية التربوية التعليمية، وإنجاز ما تصبووا إليه من أهداف وغایيات.

وبذونه يصبح التعليم والتعلم مجرد عملية عشوائية لا تتحدد منجزاتها، ولا يعرف من خلالها جوانب قوتها ونواحي قصورها.

والتفقييم هو مقدمة ضرورية بل وأساسية لأي عملية تطويرية في التعليم الجامعي، فالتطوير أمر لازم لتحديث المؤسسة الجامعية وما تحويه من برامج وأنشطة وإمكانات وطاقات بشرية ومادية، إضافة للاستراتيجيات والوسائل، والتطوير إما يتم بخبرات محلية داخلية، أو بخبرات أجنبية خارجية.

ب-البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي الجامعي لكل من الطالب والمحاضر من أهم مركبات التطوير الجامعي والمجتمعي معا، فالبحث في القضايا التعليمية الجامعية،

وكذلك المشكلات المجتمعية تقدم تصورات تطويرية جديدة لكل من الحياة الجامعية والبيئة المحيطة، وتمثل تلك ذروة العلاقة التعاقدية المتباينة بين المجتمع والمستوى الجامعي في أي

مجتمع من المجتمعات^١

ومن أهم متطلبات تفعيل العملية البحثية الجامعية ما يلي:

- توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية وحل المشكلات الوطنية.
- توحيد المجالات العلمية للجامعات في مجالات وطنية.
- اقتصار البحث العلمي المقدم للترقية على الأبحاث المنشورة عالمياً.
- يجب إعطاء الحوافز للجامعات التي تنتج بحوث علمية موائمة وذات مستوى رفيع.

جـ- البيئة المحيطة:

تتبادل كل من البيئة الجامعية والبيئة المحيطة علاقة التعاون والتنسيق ليحقق كل منهما أهداف وغابات الآخر ، فالمجتمع في حاجة للكوادر المؤهلة التي تعدّها الجامعة لتولي قيادة مؤسساته، والجامعة في حاجة للأموال والتشهيلات التي يمكن أن يقدمها أصحاب الأعمال ومؤسسات المجتمع لها.

وتُفعّل العلاقة بينهما يعني تفعيل عملية التعليم والتعلم الجامعي بما يفيد إيجاد مخرجات تربوية وأكاديمية معدة إعداداً يؤهلها لتطوير الحياة الجامعية معاً.

3-نظم التعليم في الدول الغربية والערבية:

أ-الغربيّة:

[فرنسا:]

تركيب نظام التعليم:

^١ نفس المرجع السابق، من ص 33-34.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

إن المعلم التعليمي في فرنسا له هذه المستويات التالية:

1-ما قبل المدرسة:

تعليم الحضانة وهو مجاني ويقسم إلى ثلاثة مراحل للأطفال من 2-6 سنوات كالتالي:

المرحلة الأولى: من 2-4 سنوات

المرحلة الثانية: من 4-5 سنوات

المرحلة الثالثة: 5-6 سنوات

2-التعليم الابتدائي:

وهو اجباري للأطفال الذين عمرهم بين 6-11 سنة والسنوات الأولى هي سنة إعدادية ويلتحق الطلبة بحصوله لدراسة اللغة الفرنسية وتعليم الرياضيات والرياضة.

3-التعليم الثانوي:

بعد الانتهاء من المدرسة الابتدائية فإن الطالبة يفتح لهم الاستمرار في ثلاثة تيارات:

المدرسة الثانوية الأكاديمية :

ينهي الطالب المدرسة الابتدائية وعمرهم 11 سنة والذين يريدون إتمام تعليمهم الأكاديمي يدخلون هذا النوع من المدرسة الثانوية ويحدهم 5 سنوات وهو للأطفال من سن 12-17 سنة وفي الصفوف من 2.6 يدرس الطالبة الفرنسية، اللغات الأجنبية، الرياضيات، العلوم، دراسات في التكنولوجيا، دراسات فنية ورياضية، وفي الصف الثاني يلتحق الطالبة بأقسام الأداب والعلوم للأقسام الفنية.^١

¹ نفس المرجع، ص 90.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

-المدرسة الثانوية المنخفضة:

وهي للصفوف من 3.6 ومناهجها الدراسية متشابهة مع المدرسة الثانوية الأكاديمية، ولكنها أقل تأكيداً على اللغات الأجنبية.

-المدرسة الثانوية المنخفضة الشاملة:

وتقوم عمل 4 سنوات الخاصة بالمدرسة الثانوية الأكاديمية، وبرامح 4 سنوات الخاصة بالمدرسة الثانوية المنخفضة.

-المدارس المهنية:

الطلبة الذين يبقون بالمدرسة الابتدائية حتى الصف 3 والصف 2 يمكنهم اسضاً اتمام تعليمهم المهني حتى 15 سنة ويوجد نوعين لبرامج المدرسة الفنية:

برنامح التدريب على مهنة والتي تقدم نصف عمل دراسة ويشمل الصف الثاني والأول والنهائي.

-مدرسة ثانوية مهنية ذات برنامج كامل والتي تقدم برنامج لمدة سنتين أو ثلاثة وتستغرق من الصف الثاني والأول والنهائي.

-التعليم العالي: ويشمل الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة والكليات الجامعية والمعاهد الجامعية للتكنولوجيا.¹

المبادئ والأهداف:

1- الحث على أهمية التنوع والعدد الكبير للطلبة.

¹ نفس المرجع السليق، ص 90-91

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

- 2-إنشاء نظام يسمح لكل طالب بأن ينمي موهبته الطبيعية.
- 3-لكي ينوع علم منهج التدريس والطرق المتاحة للتطوير.
- 4-توحيد التصويرات العلمية والتكنولوجيا الاقتصادية والاجتماعية والتي ستمكن من استمرار التحسينات وتحديث نظم التعليم.
- 5-تنمية نظام التعليم الامرکزي والالتحاق الإجباري المطلوب بالمدرسة يكون حتى عمر 16 سنة.

2- التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية

المبادئ والأهداف:

إن التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية يتميز بأنه مجاني وإجباري من المدرسة الابتدائية ومنها إلى الثانوية العالية، وبأنه لا مرکزي، كما أن هيئة الدولة لها الحق في إنشاء إدارة نظام التعليم بالطريقة المناسبة لاحتياجات الطلاب، وإن الهدف الرئيسي هو تحقيق مستوى تعليمي عالي في كل المستويات والأهداف الهامة والحديثة تتمثل في التركيز على المناهج الدراسية مع التأكيد على اللغة الانجليزية، والرياضيات، والعلوم، والعلوم الاجتماعية، والتاريخ، وذلك لتحسين الأهداف في الدولة والاختبارات القومية، ولتقليل عدد الرسوب بالمدرسة، ولتدريب الطلاب على أن يكونوا مناسبين للقطاع الاقتصادي ولتحسين الفرص التعليمية للمعوقين جسدياً والمحروميين اقتصادياً والطلاب القاصرين.¹

إدارة التعليم:

¹ نفس المرجع السابق، ص 100-110.

إن السياسة التعليمية والمتطلبات تقرر من قبل كل مجلس تعليمي للولاية والذي يرأسه مدير الولاية، وهو المهم الرئيسي بمدارس الولاية ويساعد كل مجلس تعليم لولاية المجالس التعليمية المحلية والتي تنتشر في كل ولاية، ويكون كل من هذه المجالس من 9 أعضاء وظيفتهم الرئيسية هي متابعة وإدارة السياسات التعليمية أما الدور الرئيسي للحكومة الفيدرالية فهو ضمان حق المواطنين في المساواة في التعليم والمساهمة بطرق مخططة ومعينة لتمويل التعليم.

تركيب نظام التعليم:

في كل الولايات نجد أن سلم التعليم هو نفس عدد سنوات الدراسة المخصصة ومجموعها الكلي 12 عاماً من المدرسة الابتدائية حتى الثانوي والتعليم العالي، وبقدر الخلاف في توزيع سنوات الدراسة على المراحل المختلفة، فإن توزيع هذه السنوات في جميع الأنظمة يعطي للتعليم الابتدائي 6 سنوات، 6 للتعليم الإعدادي والثانوي والعالي.

في حين يختلف التوزيع في بعض الولايات الأخرى فيكون الابتدائي 6 سنوات والإعدادي والثانوي 3 سنوات والتعليم العالي 3 سنوات، كما يوجد أيضاً توزيع آخر هو: 4 سنوات لابتدائي، 4 للمتوسط، 4 للثانوي، 4 للتعليم العالي.

ولقد تم تطوير التعليم المهني في الولايات المتحدة، ففي عام 1981 كان هناك 16,802 طالب (منهم 51% من النساء) مسجلين في التعليم المهني ويوجد زيادة حوالي 2,5% عام 1980.

كما تم تطوير التعليم العالي هو الآخر فيوجد هناك 3 أنواع من التعليم العالي، المعاهد العالية (دراسة سنتين)، معاهد 4 سنوات دراسة، والكليات التي تقدم برامج تختلف في طولها والتي تؤدي إلى درجات البكالوريوس والدكتوراه.

بـ الدول العربية:

١- التعليم في مصر:

إن الحديث عن مصر وتاريخ التعليم في مصر يعني الحديث عن حضارة عمرها ألاف السنين وعشرات القرون، حضارة مزجت بين العلم الحقيقى الدقيق فى أقوى صوره ومظاهره وبين الخرافه والخيال والسحر فى ارعب أشكاله وخوارقه.

لذا فان تاريخ ونظام التعليم في مصر يمتد من الحضارة الفرعونية الغابرة التي بهرت الكون بأعمال لم يعرف العالم الحديث بما وصل إليه من معارف وعلوم واكتشافات علنية وطبية هامة، فهم بنو الأهرامات بنظام هندسي دقيق وحنطوا أجساد الموتى بمودى لم يعرف حقيقتها العالم حتى هذا اليوم.

هذا وقد دخلت مصر بعد انضمامها تحت لواء الإسلام إلى المجد والمعرفة من أوسع أبوابها، فليس من المستغرب أن نجد فيها علم وتعليم، علماء و المتعلمين، أنظمة متقدمة وفنون متقدمة وسباق نحو أفاق واسعة.

فكانت مسيرة التعليم وأنظمته الحديثة في مصر مبنية على أساس سليم وقواعد متينة، فلم تكن حديثة عهد بكل هذا.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

ولعل ذلك هو السبب الحقيقي لتقدم التعليم وتفوق النظام التعليمي في مصر على كثير من دول العالم العربي الأخرى، بل أنها كانت لكتير من دول الجوار كمن يحمل المشعل ويسير في المقدمة ليضيء لغيره الطريق.¹

نظام التعليم في مصر:

يعتبر التعليم في مصر أقدم منه في أي بلد عربي آخر، فالتعليم الديني أو ما يسمونه بالتعليم التقليدي يرجع تاريخه إلى ما يزيد عن ألف سنة مضت، أما التعليم الحديث فيرجع تاريخه إلى العقد الثاني من القرن التاسع عشر، أي ما يقارب المائتي عام، ولذلك كان نظام التعليم المصري أكثر تعقيداً وتشبيعاً من النظم التعليمية الأخرى في البلاد العربية.

وكان له دور واضح وملموس في تطوير هذه النظم ومساعدتها، أما بالنسبة للتعليم الحديث، فمن المعروف أن مصر كانت أول دولة عربية استطاعت أن تفصل عن الحكم العثماني ولها اختلاف تطوير التعليم في مصر عنه في البلاد العربية الأخرى التي كانت تحت الحكم العثماني، ومن المعروف أن نشأة التعليم الحديث في مصر ترجع إلى محمد علي ومحولاته لبناء دولة مصر الحديثة، ثم تعاقبت من بعده التطورات على التعليم المصري وخاصة بعد انتهاء فترة الاحتلال، ثم كانت النقلة النوعية في التعليم المصري في عام 1952 حين قيام الثورة التي جدت ستروراً جديداً للتعليم أوضحت فيه أهدافه و سياساته وتنظيمه و مناهجه، ثم صدرت في عام 1980 وثيقة عنوانها: تطوير وتحديث التعليم في مصر: سياساته وخططه وبرامج تحقيقه، ثم تلتها ذلك صدور وثيقة جديدة بعنوان: تطوير التعليم في مصر: سياساته وإستراتيجيته وخطته تنفيذه وكان ذلك في عام 1998.

¹ عبد اللطيف بن حسين فرج: "النظم التربوية والتعليم في العالم"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،الأردن،2005،ص 46.

التعليم العالي في الجزائر

ثم صدرت بعد ذلك العديد من الوثائق في عقد التسعينات ولعل من أحدها وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرين، التي صدرت عام 1997، كما صدرت وثيقة تحمل عنوان التعليم مشروع مبارك القومي 97.91، في عام 1997، وغيرها من الوثائق التي كانت تحدد استراتيجيات وأهداف وسياسات التعليم في مصر.¹

أهداف التعليم في جمهورية مصر العربية:

- 1- اعتبار التعليم قضية أمن قومي وضرورة بقاء ونماء ومشروعًا قوميًا لمصر.
- 2- دعم المسيرة الديمقراطية ومشاركة الرأي العام في صنع القرار التربوي.
- 3- إدخال التكنولوجيا المتطورة في مجال التعليم وترسيخها بما يسهل توصيل العلم والمعرفة ويساعد على اكتساب المهارات الجديدة في هذا المجال.
- 4- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتحفيز الأعباء على الأسرة المصرية.
- 5- تحقيق التنمية المهنية للمعلمين والعمل على تطويرها.
- 6- تحقيق مبدأ التعليم للجميع باعتباره استثماراً طویل المدى.
- 7- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة ونشر مظلة التأمين الصحي لجميع الطلاب وتوفير وجبة غذائية متكاملة لطلاب مرحلة التعليم الأساسي.
- 8- الإفادة من الخبرات العالمية في مجال تطوير التعليم من خلال التعاون الدولي وما تقدمه الهيئات والمنظمات العالمية.

¹ نفس المرجع، ص 47.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

9- التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديات مصر.

10- فعالية ديمقراطية التعليم

2- التعليم في الأردن:

المبادئ والأهداف:

إن فلسفة التعليم في الأردن تستمد من الدستور الأردني والذي يقرر أن ديانة القصر هي الإسلام، واللغة العربية هي اللغة الرسمية، والوجه الرئيسي للفلسفة التعليمية هي الإيمان بالله، غرس الأخلاق في الأمة العربية، الوحدة والحرية للأمة العربية، تشجيع التطوير الثقافي العالمي، العدل الاجتماعي، الديمقراطية، احترام الذات والكرامة.

والمبادئ الرئيسية للتعليم في الأردن هي:

1- إعداد الأشخاص ليتحملوا المسؤولية اتجاه بلدهم.

2- التأكيد على القيم الأخلاقية الشخصية والسلوك الاجتماعي.

3- التأكيد على الاحترام الشخصي للديمقراطية.

4- التأكيد على القدرات العقلية والمهارات الأساسية الشخصية.

تركيب نظام التعليم:

1- التعليم الابتدائي والإعدادي:

ويشمل هذين المستويين التعليم الإجباري في الأردن وأنهما مجانيان لكل الأطفال وحتى عمر 16 عام، وخلال العام الدراسي 1985/1986 كان حوالي 90% من الذين تتراوح أعمارهم بين 6-16 عاما قد سجلوا في المدارس الابتدائية، ويعتمد المستوى التعليمي ونوعيته على

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

التالي: "الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية الشخصية ، استخدام طرق أكثر ملائمة للتوجيه في الفصل لإمداده بوسائل أفضل لتقدير الطالب وإدخال التحسين على الأهداف العلمية والفنية.

2- التعليم الثانوي :

وهو للطلاب الذين يتراوح عمرهم من 16-18 عام التركيز هنا على أن التعليم يكون للمتطلبات الاجتماعية الشخصية ويمكن أن نلاحظ الاتجاهات والتغيرات الآتية في التعليم الثانوي:

-طرق التعليم المؤثرة تشمل استخدام المعامل المدرسية، الورش والمكتبات.

-إدخال دراسة الكمبيوتر.

-إيجاد برامج عمل وذلك لكي يجعل التعليم في هذه الفترة أكثر ملائمة للخدمات الجماهيرية الأساسية.¹

رابعا: التعليم العالي الاستراتيجية، التحديات والرهانات

1- العوامل الاستراتيجية الازمة لتحسين نوعية التعليم بالجامعات الجزائرية من

منظور الجودة الشاملة:

العوامل الاستراتيجية الازمة لتحسين نوعية التعليم بالجامعات الجزائرية من

منظور الجودة الشاملة:

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب أرضية معينة في كافة البنية التنظيمية والإدارية والاجتماعية داخل المنظمة وخارجها، بحيث توفر المناخ المناسب لإمكانية التطبيق.

إذ لا يمكن أن تتصور أي جامعة أو مؤسسة أحرزت تقدما ضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة

¹نفس المرجع، ص 49

الفصل الثالث

دون قيادة ذات قدرة إدارية عالية.

فإذا أريد إدارة الجودة الشاملة أن تلقى النجاح في نطاق الحرم الجامعي، فيستعين على رؤساء المؤسسات التعليمية ألا يتسبّبوا بإمكانية تطبيقها ومعناها الاصطلاحي فقط بل ينبغي عليهم أيضاً أن يعملوا على إعداد عملية تنفيذ إدارة الجودة الشاملة إعداداً يارعاً بحيث تكون ملائمة لبيئة أكاديمية.

كما يتطلب البدء بتطبيق إدارة الجودة الشاملة توفر قاعدة للبيانات تشمل معلومات دقيقة شاملة لواقع المنظمة، والخدمات التي تقدمها، ومن المستفيدين منها، وصعوبات إنجاز العمليات بشكل دقيق، بما يضمن تقييم واقع المنظمة، وتحديد المشكلات القائمة والمتوّقعة والأسباب التي تدفع المنظمة التي تبني هذا المفهوم.

إن الأخذ بهذا المفهوم في مجال التعليم العالي لا يزال حديثاً، فحتى عام 1993 م، لم يزد عدد المؤسسات التعليمية الأخذة به على 220 كلية وجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا العدد بالزيادة الآن.

أما في العالم العربي فيصعب التكهن بعدد الجامعات التي تطبق مبادئ الجودة الشاملة، مع العلم بأن هناك عدداً لا يستهان به من الجامعات العربية بدأت تأخذ على عاتقها الالتزام بتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة في برامجها و سياساتها وأهدافها التعليمية.¹

إن تحسين أداء المنظمات أو المؤسسات الحديثة بما فيها الجامعات يشكل اهتماماً علمياً في جميع دول العالم، يضاف إلى ذلك أن قدرة أي مجتمع على إدارة مؤسساته وبرامجه الحيوية ليس فقط فاعلية وكفاءة، وإنما بعدالة وابتكار.

تعتبر من أهم الخصائص التي تميز أي مجتمع عن غيره من المجتمعات.

¹ محمد سلطفي الأسعد، «التنمية ورسالة الجامعية في الألف الثالث»، الموسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 146.

الفصل الثالث

التعليم العا

في الجامعات الجزائرية، لا نجد تشريعات ولا قوانين خاصة بتطبيق إدا الجامعة الجزائرية، فإنه يت uneven علينا تحديد العوامل الإستراتيجية الازمة لتحسين بالجامعات الجزائرية من منظور الجودة الشاملة التي تخص ما يلي:

أ - على مستوى المحور الإداري:

- إدارة حازمة وملزمة برؤية ورسالة الجامعة.
- منظومة قيم مبنية على الإخلاص في العمل والشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص.
- قيام الإدارة الجامعية بدور فعال في تطوير وظائف الجامعة.
- انسعي نحو الإبداع والتميز.
- الأولوية في الخدمة للطلبة والعمل على تحقيق رغباتهم وتزويدهم بالمعرفة الازمة.
- تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جميع الخدمات والنشاطات التي تقدمها الجامعة وحوستها.
- اعتماد سياسة الإعلان في الصحف عن الحاجة لموظفين جدد وإجراء التعيينات على أساس الخبرة والكفاءة.
- تشجيع وتحفيز العاملين في الجامعة بهدف اكتشاف قدراتهم.

ب - على مستوى الهيئة التدريسية:

- تنظيم دورات مستمرة للأستاذة.
- تنظيم برامج لربط الأستاذة بقطاعات الإنتاج والخدمات ومجالات العمل التطبيقي.
- تنظيم دورات مستمرة للأستاذة لتزويدهم بالمعرفة الجديدة.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

- تنمية فرص البحث المشترك بين الأقسام والكليات.¹
- تشجيع التدريس والتلقيف المشترك.
- تطبيق نظام متكامل لتقدير الأساتذة.
- الدعوة إلى استخدام الوسائل المتعددة في التدريس.
- التأكيد على أهمية إجاده اللغات.
- حضور وإرسال هيئات التدريس إلى مؤتمرات الجودة في التعليم.
- تجهيز قطاعات الدراسة والتطوير التنظيمي لتحسين أدوار الأساتذة.
- تحسين بيئة التدريس.

2-التحديات والرهانات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر والجهود المبذولة لتطويره:

1 - التحديات والرهانات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر:

يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

أ-الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزداد أعداد الطلبة حيث يقدر بـ 750.000 طلب وسيصل إلى أكثر من 15.000.00 طلب في حدود سنة 2010 ،في حين يقدر عدد الطلبة الحائزين على شهادة البكالوريا للسنة الدراسية: 2005-2006 بأكثر من 220.000 طلب، وهو أكثر بقليل بالنسبة للبكالوريا 2006-2007.

¹ السريع السابق، ص 147-148.

الفصل الثالث

التعليم العالي في الجزائر

كما أن الهيكل المنجز غير مواكب للزيادات العددية للطلبة، بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخون الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة (30 جامعة، 16 مدرسة عليا، 14 مركز جماعي، إضافة إلى الأحياء الجامعية والمصاعم ووسائل النقل).

بـ-قلة التأثير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة بـ 25229 أستاذًا دائمًا أغلبهم برتبة أستاذ مساعد، كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي، العالم (بروفيسور) عنى أبواب التقاعد.

تـ-نمطية التكوين المبنية على التقين بحيث لا تفتح المجال للابداع والابتكار الفردي وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليس سينسية تعليمية.

جـ-التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك لتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغيير منظومة القيم المجتمعية، بحيث لم يبق لتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

دـ-هجرة الكفاءات وعدم إيقانها في الداخل للمساهمة في التأثير وتكوين وتنمية البلاد.

هـ-البحوث المنجزة: هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليس بحوث تتجزء بهدف التطبيق العملي لها، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.¹

وـ-تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.²

¹- سوسن شاكر مجید و محمد عواد الزيدات: "الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي"، دار الصداقة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 23.

²- المرجع السابق، ص 24.

3- المجهودات المبذولة في سبيل تطوير التعليم العالي:

نتيجة لهذه التحديات تسعى الجزائر جادة لتنقلب عليها من خلال مجموعة من الإجراءات

تتمثل في:

- * إنشاء الهياكل القاعدية وتجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة.
- * تكوين الأسانذة والمؤطرين.
- * الاستعانة بخبرات الأجنبية.
- * إصلاح التعليم العالي لانتهاج نظم: LMD.

خلاصة الفصل:

يتزايد الاهتمام بالتعليم الجامعي محلياً ودولياً، نظراً للتطور المستمر وما يشهده العالم من تنافس كبير في شتى مجالات الحياة المختلفة للفكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية، وقد أدى ذلك التنافس إلى ضرورة الانتقال من ثقافة الحد إلى ثقافة الإتقان والجودة، ومن ثقافة الاجترار إلى ثقافة الابتكار، ومن ثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع، ومن ثقافة التسلیم إلى ثقافة التقويم والتطوير، ومن الاعتماد على الآخرين إلى الاعتماد على الذات، ومن خدمة الذات إلى خدمة المجتمع، ومن التعلم محدود الامد إلى التعلم مدى الحياة، ولقد غدا التعليم العالي من أهم الميادين في حياة الدول والشعوب.

**موقفات إدارة الجودة الشاملة في
التعليم العالي**

الفصل الرابع: إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

تمهيد

أولاً: ماهية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

١- أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وفوائدها

٢- مبادئ إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتها

٣- مبررات إدارة الجودة الشاملة وأهدافها

ثانياً: أساسيات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

١- مراحل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

٢- خطوات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

٣- أدوات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي المعوقات، المعايير والأساليب

١- معايير ومنهجية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

٢- أساليب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي ومحاورها

٣- معوقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

رابعاً: الآيزو 9000 في التعليم الجامعي

١- سلسلة المعايير ISO 9000 في التعليم الجامعي

٢- كيفية تنفيذ وتطبيق آيزو التعليم الجامعي وإدارة الجودة الشاملة

٣- مبادئ ديمينج في تحسين جودة الجامعات

خلاصة الفصل

تمهيد:

تشكل الجامعة أهم مؤسسات التعليم العالي، وهي محور أهدافها، وبما أن الجامعة هي مصنع القوى العاملة في المجتمع، فليس أفضل من أن تشكل هذه القوى على أساس النوعية والكيفية بدلاً من التركيز على الكم، ومنهج الجودة الشاملة يعني بالجامعة نظام اجتماعي متكامل يوزع بعضه في بعض، ويضع المبادئ والأسس في إطار التكامل.

إن إصلاح النظام التعليمي في الوطن العربي هو أهم ركائز النهضة، فالأنظمة التعليمية العربية بحاجة إلى المراجعة الدائمة وال الكاملة لتنسق عب منجزات العصر وتساهم فيها، حتى لا تبقى متقرجين ومستهلكين فقط لذلك يجب الاهتمام بنوعية التعليم، والكيف في العملية التربوية، والعناية بمنهجية التفكير العلمي، وتعليم التفكير الناقد ومهارات التحليل والتركيب والتقويم والاستنتاج، وتوظيف المعلومات لصورة عملية تطبيقية مرتبطة بالحياة العملية، والانتقال من جامعات التدريس والتلقين إلى جامعات البحث العلمي.

أولاً؛ ماهية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

[ماهية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وفوائدها]

أ- الأهمية:

لقد أثبتت إدارة الجودة الشاملة نتائجها الإيجابية في تحقيق المركز التافسي في المؤسسات التعليمية على إحداث عملية التغيير والتحديث في النظام التعليمي، ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

-إيجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات، والذي يمكنها من تقسيم ومراجعة وتطوير المناهج الدراسية.

-تساعد في تركيز جهود الجامعات على إتباع الاحتياجات الحقيقية للسوق الذي تخدمه.

-إيجاد مجموعة موحدة من الهيئات التنظيمية التي تركز على جودة التعليم في الجامعات والتي تؤدي إلى مزيد من الضبط والنظام فيها.

-تؤدي إلى تقييم الأداء، وإزالة جميع الجوانب غير المنتجة في النظام التعليمي الجامعي، وتطوير معايير قياس الأداء.

-أداة تسويقية تمنح مؤسسات التعليم العالي القدرة التنافسية.

-طريقة لنقل السلطة وانسحاب إداري إلى مستوى فرق العمل، مع الاحتفاظ بنفس الوقت بالإدارة الإستراتيجية المركزية.

-تؤدي إلى تصوير أسلوب العمل الجماعي عن طريق فرق العمل، واعطائهم مزيداً من الفرص لتطوير امكانياتهم.

-وسيلة فعالة للاتصال داخل وخارج الجامعة.

-وسيلة للتغيير الثقافية بين الموظفين.

-تقديم خدمات أفضل للطلبة، وهو ما تدور حوله إدارة الجودة الشاملة.

-تساعد الكيان الجامعي في مواجهة تحديات العولمة، والتي من أبرزها: العالمية، التكتلات الاقتصادية، المذاقنة الشرسة، الثورة التقنية في عالم المعلومات والاتصال.

-التخفيف من حدة النقد الموجه للجامعات كونها تعمل بعيداً عن احتياجات المجتمع.¹

ويشير العزاوي إلى أن تبني إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تحقيق أمور عديدة منها:

-القيام بسلسلة من الإجراءات الضرورية لإنجاز جودة الأداء.

-تطوير مدخل الفريق لحل المشاكل، وتحسين العمليات.

-تطوير إجراءات الاتصال، لإنجز العمل بصورة جيدة ومتغيرة.²

-تحقيق الأداء العالي للجودة في جميع المواقع الوظيفية.

ويذكر العزاوي أن أهمية إدارة الجودة الشاملة تتأتى من كونها منهجاً شاملًا للتغيير بعد من كونه نظاماً يتبع أساليب مدونة بشكل إجراءات وقرارات، وان الالتزام من قبل أي منظمة يعني قابليتها على تغيير سلوكيات أفرادها اتجاه مفهوم الجودة.³

ويوضح مجاهد وبدير الأسباب التي تدعى إلى الاهتمام بتطبيق الجودة الشاملة في التعليم عامه وكليات التربية خاصة، ومن أهمها:

-تؤدي إلى خفض التكاليف.

-تمكن الإدارة من دراسة احتياجات العملاء والوفاء بها.

¹أحمد ناصر، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة التلمسان.

²العزاوي عادل، "الدليل العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة الآيزو 9000 المقارنة المرجعية"، الشركة العربية للإعلام العلمي، شعاع، 1995، ص 7-8.

³العزاوي محمد عبد الوهاب، "إدارة الجودة الشاملة"، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 55.

-تحقق ميزة تنافسية لكليات التربية في السوق، في ظل الظروف التنافسية التي يعيشها العالم اليوم.

-تساعد في الحصول على بعض الشهادات الدولية مثل الايزو 9000، والاعتماد الأكاديمي.

-تنمي الشعور بوحدة المجموعة، وعمل الفريق والاعتماد المتبادل بين الأفراد، والشعور بالانتماء داخل بيئه العمل.

-تحرز معدلات أعلى من التفوق والكفاءة عن طريق زيادة الوعي بالجودة في جميع إدارات الكلية.

-تقوم بتحسين سمعة المؤسسة (كليات التربية) في نظر العملاء والعملين.

-تمكن من التغلب عليه، العقبات التي تعوق أداء العاملين من تقديم منتج ذو جودة عالية.

وتوضح البيحيوي أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في البنود التالية:

-تعمل على تحسين جودة الخدمات التعليمية من حيث طريقة العمل، وطريقة أداء المعلومات، العاملين وأهداف الكلية.

-القدرة على مواجهة التغيرات العالمية المتضارعة، لأنها تستطيع التعامل مع الظروف المتغيرة بصورة ايجابية لما تتميز به من مرونة.

-تعمل على تحفيز العاملين، وإثارة دوافعهم نحو العمل المبدع.

-تساعد على اتخاذ القرارات السليمة التي تعتمد بدرجة كبيرة على كمية المعلومات والبيانات القائمة على الدراسة الشاملة.

-تعمل على أداء العمل في الكلية بأقل وقت وجهد وتكلفة.

-تتيح الكشف عن مواطن الضعف في النظام التعليمي وإيجاد الحلول له.¹

ويذكر عشيبة مجموعة بنود يمكن أن تتحقق في حال تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي منها:

-دراسة متطلبات المجتمع، واحتياجات العملاء، والوفاء بذلك الاحتياجات.

-أداء الأعمال بشكل صحيح في أقل وقت، وأقل مهمة، وأقل تكلفة.

-تنمية العديد من القيم التي تتعلق بالعمل الجماعي وعمل الفريق.

-إشباع حاجات المتعلمين وزيادة الحساس بالرضا لدى جميع العاملين بالجامعة.

-تحسين سمعة الجامعة في نظر العاملين وتنمية روح التنافس بين الجامعات.

-تحقيق جودة المتعلم سواء في الجوانب المعرفية أو المهارية أو الأخلاقية.

-بناء الثقة بين العاملين في الجامعة وتقوية انتظامهم لها.

-تحقيق الترابط الجيد والاتصال الفعال بين الأقسام والوحدات المختلفة.²

ويتبين لنا مما سبق إن أهمية إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المؤسسات التربوية تكمن في كونها منهجاً شاملًا للتغيير إلى الأحسن، لاسيما في مؤسسات التعليم الجامعي حيث تعتبر سمة من سمات هذا العصر الذي يمتاز بالمتغيرات المتضارعة، وتعمل على التحسين المستمر في جودة المؤسسة ككل متكامل من حيث الإدارة والعاملين والمتصلين والمتواصلين مع المؤسسة، من خلال انتقاء الكفاءات، وجود منظومة من القيم تهتم بها المؤسسة والعاملون فيها، مما يجعلهم فخورين معتززين بالمؤسسة التي ينتمون إليها، وهذا يؤدي إلى جودة المنتج التعليمي.

¹ -البيهوي صيرينه: "تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتطوير التعليم العام للبنات في السعودية"، بحث مقدم لإكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2001، ص 31.

² -عشيبة فتحى درويش: "الجودة الشاملة وامكانيات تطبيقها في التعليم الجامعي المصري"، ورقة عمل قدمت في المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 17-19 أفريل 2000 ،ص 538 .539

بـ-فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

هناك فوائد جمة منشودة على مستوى الجامعة، يذكر منها نشوان:

-ضبط وتطوير النظام الإداري.

-رفع مستوى الطلاب.

-زيادة كفايات العاملين ورفع مستوى أدائهم.

-زيادة الثقة والتعاون.

-توفير جو من التعاون والتفاهم بين العاملين.

-زيادة الانتماء للمؤسسة.

-الترابط والتكامل بين العاملين.

-العمل بروح الفريق.

-المزيد من الثقة والاحترام للمؤسسة.¹

ويشير الترجمي وجويات إلى الفوائد التالية:

إيجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات والذي يمكنها من تقييم ومراجعة وتصويب المناهج الدراسية فيها.

تساعد في تركيز جهود الجامعات على إتباع الاحتياجات الحقيقية للسوق الذي تخدمه.

إيجاد مجموعة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم في الجامعات والتي تؤدي إلى مزيد من الضبط والنظام فيها.

¹ نشوان يعقوب: "تطوير كفايات المشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة في فلسطين"، مجلة البحث والدراسات التربوية الفلسطينية، العدد 2000/7، ص 148-149.

-تؤدي إلى تقييم الأداء، وإزالة جميع الجوانب الغير منتجة في النظام التعليمي الجامعي، وتطوير معايير قياس الأداء.

-أداة تسويقية تمنع منشآت التعليم العالي القدرة التنافسية.

طريقة لنقل أو تحويل السلطة والمسؤولية إلى مستوى فرق العمل مع الاحتفاظ بنفس الوقت بالدارة الإستراتيجية المركزية.

-وسيلة فعالة للاتصال داخل وخارج الجامعة.

-وسيلة لتغيير الثقافة بين الموظفين.

-تقديم خدمات أفضل للطلبة، وهو ما تدور حوله الجودة.¹

ويوضح محجوب أن حصول الجامعة على شهادة الجودة وفقاً للمواصفة 9001، أو أي مواصفة وطنية يحقق منافع كثيرة، منها:

-تحسين كفاءة الأنشطة العلمية والخدمية.

-تحسين نوعية الخدمات التعليمية والتدريبية.

-وضوح سياسات العمل وإجراءاته.

-المرأفة المحكمة للعمليات التعليمية والتربوية والخدمية.

-الوعي العالي للمسؤولية من قبل العاملين.²

ويرى العلوبي أن الجامعة هي أهم مؤسسات التعليم العالي، وهي محور أهدافها، وبما أن الجامعة هي مصنع القوى العاملة في المجتمع، فليس أفضل من أن تشكل هذه القوى على أساس النوعية والكيفية بدلاً من التركيز على الكم، ومنهج الجودة الشاملة

¹الثوري محمد عوض، جوهرات أغادير عرفات: "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمراكز المعلومات"، [ط]، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص.80.

²محجوب بسمن فيصل: "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي" مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1998، ص.20-22.

يعني بالمؤسسة أو الجامعة كنظام اجتماعي متكامل يؤثر بعضه على بعض، لا كأجزاء ومجموعات متذبذرة متنافرة، فبرنامج الجودة الشاملة يضع المبادئ والأسس مثل هذا التكامل، إضافة إلى أن الجودة تمهد الطريق أمام الكيان الجامعي لبناء هيكل وعمليات وسلوكيات قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، والتي من أبرزها: العالمية والتكتلات الاقتصادية والمنافسة الشرسة... الخ

كذلك نجد من الفوائد ملخصاً:

-تحسين نوعية الخدمات والسلع المنتجة.

-رفع مستوى أداء العاملين بالمؤسسة.

-زيادة الولاء والانتماء عند العاملين بالمؤسسة.

-كسب رضا المجتمع من خلال إرضاء وإشباع حاجات ورغبات العملاء.

-العمل على تحسين وتطوير طرق وأساليب العمل.

-تحسين الأداء والإنتاجية من خلال: تبني أسلوب فريق العمل، المشاركة الجماعية في حل مشاكل العمل، تحسين الجودة والتعليم والتدريب المستمر.

-توسيع أفق القيادة الإدارية العليا.¹

-رؤية ورسالة وأهداف عامة للمؤسسة التعليمية واضحة ومحددة.

-رسالة وأهداف جميع الوحدات بالمؤسسة واضحة ومحددة.

-خطة إستراتيجية للمؤسسات التعليمية، وخطط سنوية للوحدات متوفرة ومتينة على أسس علمية.

-هيكلية واضحة ومحددة وشاملة ومتكلمة وعلمية ومستقرة للمؤسسة التعليمية.

¹ -عفيفي عصري وصفى، "المتطلبات المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة وجهة نظر"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 61-60.

- إجراءات عملية واضحة ومحددة من أجل تحقيق معايير الجودة.
- أدوار واضحة ومحددة في النظام الإداري للمؤسسات التعليمية.²
- حل المشاكل متواصل ومستمر؛ والعاملون يملكون المهارات اللازمة لحل المشاكل بطريقة علمية سليمة.³
- القدرة على التقييم الذاتي.
- القدرة على إعداد التوازن بإجراء التصححات في حالة وجود انحرافات عن مستوى الجودة المطلوبة.
- تحسين الاتصالات.⁴

ويرى سليمان أن فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة تتحقق النتائج التالية:

- البقاء في عالم محتدم المنافسة.
- خدمات أحسن للطلبة.
- تحسين الجودة العامة.
- استخدام جيد للأفراد المهرة.
- تقليلاً إنكلافه والزمن.
- ارتفاع قيمة المشاركة.⁵

² حسن علام نعман على: "الجودة في مجال التعليم في الوطن العربي: مستقبل وافق" ،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الجودة 10-15/5/2005، مركز البحوث الصناعية، ص 12.

³ أبو ملوح، محمد يوسف: "الجودة الشاملة والإصلاح التربوي" ،مجلة المعلم، <http://www.almualeem.net/index.htm>

⁴ احمد براهيم احمد: "الجودة الشاملة في الادارة التعليمية واندرستي" ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والتشر، الإسكندرية، 2003، ص 78.

⁵ الجبورى سالم حميد والتعمى بركة بهجت: "بناء قياس مفترض لضمان جودة الخدمة التعليمية" ،المؤتمر العلمي الثاني حول ضمان الجودة، جامعة الزرقاء، 21-23/10/2003، ص 11.

⁶ سليمان عبد الفتاح محمود: "إدارة الجودة الشاملة في شركات ومشروعات التثبيط" ،ابتكار للطباعة والتشر، القاهرة، 2001، ص 145.

2- مبادئ إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتها

أ- مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

لقد تباين تناول المهتمين بإدارة الجودة الشاملة، وتطبيقاتها في شتى الميادين فيما يتعلق بمبادئ إدارة الجودة الشاملة، وقد أورد أبو نبعة ومسعد سبعة مبادئ هي:

- التفهم الكامل والالتزام الفعلي وضمان روح المشاركة من قبل الإدارة العليا يجعل الجودة في المقام الأول من أولوياتها.

- التأكيد على أن عملية تحسين الجودة عملية مستمرة في المؤسسة.

- تفعيل التنسيق والتعاون بين الإدارات والأقسام والوحدات المختلفة في المؤسسة في تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة.

- بناء ودعم ثقافة مؤسسية تسعى إلى التحسين المستمر وتنمية علاقات عمل بناءة بين العاملين، ودعم الجهود المميزة الفردية والجماعية.

- مشاركة كل فرد من العاملين في المؤسسة في الجهود المتعلقة بتحسين الجودة، عن طريق تطوير أدائه في عمله بمختلف مراحله.

ذكر كيز برامج إدارة الجودة الشاملة على تلبية حاجات المستفيد من الخدمة أو السلعة بتميز، ويطلب ذلك من المؤسسة أن تسعى لتحديد احتياجات جمهورها من السلع والخدمات.¹

وقد أشار kanji and other في دراسته تقويم تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي إلى عوامل النجاح الحاسمة في إدارة الجودة الشاملة في الجامعات البريطانية، وهي:

- التحسين المستمر.

¹ أبو نبعة عبد العزيز، مسعد فوزية: "إدارة الجودة الشاملة -المفاهيم والتطبيقات."، مجلة الإداري، المجلد 20، العدد 74، ص 69-93.

-القيادة.

-رضاء المستهلك الخارجي.

-الادارة المستندة إلى الأفراد.

-فريق العمل.

-تحسين العملية التعليمية.

-رضاء المستهلك الداخلي.

-قياس الموارد.

-الوقاية أو المنع.^١

ويذكر عبد المحسن مجموعة من المبادئ التي تستند إليها نظم إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، وهي:

-الوعي بمفهوم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لدى جميع المستويات الإدارية والعلمية بالجامعة، حتى يسهم الجميع في نجاح تنفيذ الجودة الشاملة.

-وجود أهداف واضحة التحديد للجامعة من قبل جميع العاملين، كل على قدر إسهامه في المشاركة في صنعها، بحيث تتواكب الأهداف التوجّه المستقبلي القصير والمُطويل المدى، ونأخذ بعين الاعتبار تحقيق رغبات الطلاب والعاملين والعملاء.

-توافر القيادة الفعالة المفتتحة بأهمية وضرورة تطبيق الجودة الشاملة للارتقاء بمستوى الأداء والتطوير المستمر لدى العاملين بالجامعة، وتنسقها تحديد الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ العمل بنجاح.

¹kanji and ether:total quality management in uk higher education institution, 10, 1999, pp: 146-154.

-الأخذ بمفهوم العمل الجماعي ضمن العمل بروح الفريق الواحد، وذلك كم خلال استخدام فرق عمل تسمح بتكامل الخبرات بعيداً عن الفردية والنظرة الضيقية للأمور.

-الالتزام بالموضوعية والصدق في عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بمجالات العمل المختلفة بالجامعة.

-استخدام مدخل المشكلة في تنفيذ الجودة والتغلب على المعيقات التي تواجهها، باعتباره المدخل الملائم لتحسين الجودة.^١

ويضيف عشيبة على هذه المبادىء أخرى هي:

-تحقيق التكامل بين البرامج التعليمية للأقسام المختلفة على مدى سنوات الدراسة في مرحلة البكالوريا والدراسات العليا، باعتبار أن حسن إعداد الطالب في مرحلة معينة يسهم في تأهيله للمرحلة الآتية.

-الاستخدام الذكي لتكنولوجيا المعلومات، ووجود قاعدة بيانات متكاملة يتم استخدامها بصفة دورية بالشكل الذي يضمن سلامة ما يتخذ من قرارات، مع مراعاة أن تكون تلك البيانات ممكنة لااعتبارات السرعة والدقة وسهولة الاسترجاع، وقد تتعلق هذه البيانات بسياسات وشروط القبول، أو تعكس احتياجات سوق العمل أو تتعلق بتقسيم البرامج والأفراد المشاركون في العملية التعليمية.

-تبني فلسفة منع الخطأ ولبس، مجرد كشفه، والتركيز على تصحيح العمليات وليس على لوم الأشخاص وتوبتهم.

-تطبيق مبادئ التعليم والتدريب المتواصل للعاملين على عمليات الجودة الشاملة، وعلى كل جديد مع التأكيد على أن يكون التدريب مرتبطة مباشرة بتحسين الجودة، وكم أمثلة ذلك تدريب أعضاء هيئة التدريس على الحاسوب، وتشجيعهم على المشاركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية.

¹ عبد المحسن، توفيق محمد: "تخطيط ومراقبة جودة المنتج مدخل إدارة الجودة الشاملة"، ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 122-121.

- إدراك أهمية الوقت، والعمل على استغلاله كمورد رئيسي للجودة.

- إعادة تنظيم بنية الجامعة وثقافتها، ضمن العمل على افتتاح الجامعة على البيئة المحيطة بمؤسساتها المختلفة.

- الاتصالات الأفقية والرأسمية الفعالة لتسهيل نشر ثقافة ومفاهيم الجودة الشاملة في أرجاء الجامعة.

- وجود خطة تتضمن استراتيجيات وطرق جديدة لتنفيذ الأعمال المختلفة، في ضوء نظام متكامل يشمل كل عملية من العمليات التعليمية أو الإدارية.¹

يتضح لنا مما سبق توافق المهتمين من العلماء بنشر إدارة الجودة الشاملة سواء كان في التطبيق أو التعليم على جملة من المبادئ مثل: دعم القيادة العليا وفهمها الكامل لإدارة الجودة والتركيز على الزبون والتحسين المستمر من أجل تطوير العمليات التي يتم من خلالها إنجاز العمل، والعمل بروح الفريق، واتخاذ القرارات المستندة على الحقائق والمعلومات المتكاملة.

ويرى الموسوي أن بذرة تركيز إدارة الجودة الشاملة في الجامعات تتصب أساساً في مجال تقويم المؤسسة التربوية بقصد تطويره وتحسينه، باعتبار هذا الأسلوب أحد الأساليب الحديثة المستخدم في تقويم المؤسسات بشكل عام، والمؤسسات التعليمية بشكل خاص، وتتوظيف مبادئ وأفكار إدارة الجودة الشاملة في أنظمة التعليم العالي، يعود بالنفع على الجامعات، إذ يضع حجر الأساس لرؤية فلسفية جديدة لأهداف الجامعة، ومسؤلياتها، ويرفع معنويات العاملين فيها ويعزز فرصة التعبير ويعبر مفاهيمهم واتجاهاتهم نحو المهنة مما يضفي على البيئة التعليمية مناخاً منتجًا.²

¹- خبيرة فتحي درويش: مرجع سبق ذكره، ص 540-541.

²- الموسوي، نعمان: "تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، المجلة التربوية، العدد 3، 2003، ص 92-97.

بــمتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

-دعم الإدارة العليا وتأييدها لنظام الجودة الشاملة.

-ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بين جميع الأفراد كــحدى الخطوات الرئيسية لتبني إدارة الجودة الشاملة، حيث أن تغير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية المساعدة بين أفراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتهيون إلى ثقافة تنظيمية جديدة تلعب دوراً بارزاً في خدمة التوجهات الجديدة في التصوير والتوجيه لدى المؤسسات التعليمية.

-التعرف على احتياجات المستفيدين الداخليين وهم الطلاب والعاملون الخارجيون وهم عناصر المجتمع المحلي، وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير الأداء والجودة.

-تطوير نظم المعلومات لجمع الحقائق من أجل اتخاذ قرارات سليمة بشأن أية مشكلة (عمل المؤسسة من خلال تحديد أدوار الجميع وتوحيد الجهد ورفع الروح المعنوية في بيئه العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة).

-المشاركة الحقيقية لجميع المعنيين بالمؤسسة في صياغة الخطط والأهداف الازمة لجودة عمل المؤسسة من خلال تحديد أدوار الجميع وتوحيد الجهد ورفع الروح المعنوية في بيئه العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة.

-الإدارة الصادقة لدى الجهات المسؤولة عن الجامعات بضرورة تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

-تحديد الأهداف بشكل واضح ضرورة لإدارة الجودة الشاملة.

-ضرورة التكامل والتنسيق بين الكليات والأقسام العلمية في تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

-إعطاء الاستقلالية الازمة للقيادات في الكليات والأقسام العلمية دون التدخل في خصوصية عملهم.

رسيلان جبران العبيدي، "ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع"،

-الابتعاد عن سياسة التخويف والتزدد من التقدم بأفكار جديدة.

-تنمية الموارد البشرية كالأستاذة المشرفين الأكادميين وتطوير وتحديث المناهج وتبني أساليب التقويم المنظورة وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التعليمي المطلوب.

3- معيرات إدارة الجودة الشاملة وأهدافها

أعlierات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

إن إدارة الجودة الشاملة تساعده وبشكل منظم على إحداث عملية التغيير والتحديث في النظام التعليمي، وذلك لأن نظرية الجودة الشاملة هي نظرية منظمة وطريقة متكاملة التطبيق يتم استخدامها وتوظيفها كآلية أو نظام في أثناء تحليل المعلومات واتخاذ القرارات اللازمة، كما تركز مبادئ وعناصر مفهوم إدارة الجودة كنظرية تطبيقية على أهمية تعزيز دور كل شخص في إطار النظام التعليمي من أجل التطوير والتحسين المستمر، ويمكن إيضاح دواعي الاعتماد على إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في النقاط التالية:

إن غالبية الدول النامية أخذت بإستراتيجية الكم لاستيعاب تدفق الأطفال في التعليم، إن هذه الإستراتيجية أدت إلى التضييق بتنوعية التعليم.

-إن الثورة التكنولوجية الشاملة والقائمة على التدفق العلمي والمعرفي يمثل تحدياً للعقل البشري مما جعل المجتمعات تتنافس في الارتقاء بالمستوى النوعي لنظمها التعليمية.

-بما أن الطالب هدف ومحور العملية فيجب إرضائه كزبون أساسي في العملية التعليمية.

ضرورة إجراء التحسينات في مناهج التعليم العالي بطريقة منتظمة من خلال تحليل المعلومات باستمرار.

- استثمار إمكانيات وطاقات جميع الأفراد العاملين في مؤسسات التعليم العالي.
- إيجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات والذي يمكنها من تصحيح المناهج الدراسية ومراجعتها وتنظيمها.
- المساعدة في تركيز جهود الجامعة على إتباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وسوق العمل.
- إيجاد مجموعة موحدة من الهيكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم في الجامعات التي تؤدي إلى مزيد من الضبط والنظام فيها.
- الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي بصورة مستمرة.
- تحسين مخرجات التعليم العالي.
- تجاوز الآثار الناجمة عن التنافسية في الأسواق العالمية للخرجين.
- السيطرة على المشكلات التي تواجه العمليات الإدارية والحد من تأثيرها.
- الاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع إلى خريجين بمواصفات عالية الجودة والتصدي لمشكلاته بخطط طموحة.
- تحسين رضا الطلاب.
- زيادة ثقة الطلاب.
- تحسين مركز ومكانة الجامعة محلياً وعالمياً.
- تحسين نصيب الجامعة في سوق العمل.

ويذكر هلال مبرراً هاماً حيث يتحدث عن الحاجة إلى أن تتحول جماعتنا إلى مراكز إنتاج للمعرفة وليس مراكز تجزئ فقط بعض ما تنتجه جامعات ومراكز بحث

أرشد رياض البنا: "الإدارة الجودة الشاملة في التعليم"، المؤتمر التربوي: العشرون، جودة شاملة ورؤى جديدة، مملكة البحرين، 20-21 جانفي 2006، ص. 9.

أخرى، بمعنى أن يصبح من أدوار الجامعة دورها في إنتاج المعرفة وليس نقلها فحسب.¹

ويمكن تلخيص المبررات في جملة واحدة وهي: "رفع كفاءة التعليم الجامعي وتحسين نوعيته وزيادة إنتاجيته تحقيقاً للدور المعروف الذي تلعبه الجامعات في دفع عجلة التنمية".

بـ - أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي :

تسعى المؤسسات التعليمية والتربيوية من خلال تبنيها لفلسفة إدارة الجودة إلى تحقيق مجموعة أهداف ومن بينها خاصة على مستوى مؤسسات التعليم العالي.

-ضبط وتطوير النظام الإداري بالجامعة نتيجة لتوصيف الأدوار والمسؤوليات المحددة لكل فرد في النظام الجامعي وحسب قدراته ومستواه.

-الارتقاء بمستوى الطلبة الأكاديمي والانفعالي والاجتماعي والنفسى والتربيى باعتبارهم أحد أهم مخرجات النظام الجامعي.

-تحسين كفاءة الأكاديميين، ورفع مستوى أداء الإداريين من خلال التدريب المستمر.

-توفير جو ملائم من التفاهم والتعاون وال العلاقات الإنسانية بين جميع العاملين في النظام الجامعي .

-رفع مستوى الوعي لدى الطلبة اتجاه عملية التعليم وأهدافه مع توفير فرص ملائمة للتعلم من كافة جوانبها والابتعاد عن التجزئة بين عناصر التعليم الجامعي.

-زيادة الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العلمي بالمؤسسات التعليمية كما تقدمه من خدمة لمختلف الطلبة.

¹ هلال جمبل: "الاعتراضات عن البحث العلمي"، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 2000/26، ص 26.
جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد، أوراق المؤتمر العربي الأول المنعقد بجامعة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، المنظمة العربية للتربية الإدارية جامعة الدول العربية 1997، ص 487.

- تصوير الهيكلة الإدارية بطريقة تسهل عملية التعليم بعيداً عن البيروقراطية وتسمح في المشاركة في اتخاذ القرارات.

ثانياً: أساسيات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

أولاً: مراحل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وخطواتها:

أ- المراحل:

مرت عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بخمس مراحل

أولاً: مرحلة اكتشاع وتبني المؤسسة التعليمية لفلسفة إدارة الجودة الشاملة:

و ينعكس ذلك بيده برنامج لكيان المسؤولين تتناول مفهوم النظام وأهميته ومتطلباته و المبادئ التي يستند إليها.

ثانياً: مرحلة التخطيط:

و تشمل وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ و تحديد متطلبات ذلك النظام.

ثالثاً: مرحلة التقويم: و تبدأ ببعض التساؤلات الهامة و التي يتم في ضوء الإجابة عليها تهيئة الأرضية المناسبة للبدء في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

رابعاً: مرحلة التنفيذ: و تتضمن اختبار فرق العمل، التي يعتمد إليها بعملية التنفيذ ليتم تدريبيهم على أحداث وسائل التدريب المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة.

خامساً: مرحلة تبادل و نشر الخبرات: حيث يتم استثمار الخبرات و النجاحات التي يتم تحقيقها من تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.¹

[1]كتاب داود عني: "الحلقات المفقودة في منهج إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي"، الملفت العربي لتصوير آدأ إليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، سوريا، 13-11-2003، ص.4.

٤- خطوات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

قبل الخوض في الذكر وعرض خطوات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ،
حري بنا أن نتناول المتطلبات

اللازمة لذلك، وهي على النحو التالي:

١- مجلس الجودة :

"ويمثل المستوى القيادي الأعلى لاتخاذ القرارات ، وإعطاء السلطات اللازمة
للتوجيه ودعم عملية إدارة الجودة الشاملة ، وينبع من الجامعة أو الكلية ، ويرأسه
رئيس الجامعة أو عميد الكلية ".^١

ومن أهم مسؤوليات هذا المجلس :

وضع الخطط اللازمة لتنمية ثقافة الجودة

قياس عملية التخطيط الشاملة

إنشاء وتوجيه أنشطة الفرق القادية الأخرى للجودة

مثل : لجنة تصميم وتنمية الجودة

توفير الموارد المالية و البشرية لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة

متتبعة أعمال دوائر الجودة ".²

٢- فريق تصميم الجودة وتنميتها :

يعمل هذا الفريق تحت قيادة مجلس الجودة ومهمته الأساسية وضع إستراتيجية تطوير
نظام إدارة الجودة، وتمثل أهم مسؤوليته في:

١- عزيزية فتحي درويش : "الجودة الشاملة و مكتبة تطبيقها في التعليم الجامعي المعاصر "ورقة عمل قدمت في المؤتمر العلمي
المصاحب للدورة ٣٣ لمجلن بحثي تابع لجامعة البارزة اللبنانية بيروت ١٧ - ١٩ آذار ٢٠٠٠ من

٢- طيبان صالح ناصر : "إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترنات التطور" طاً دار الشروق للنشر
والترجمة ،الأردن ،٢٠٠٤،ص ١٠١.

دراسة مفاهيم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها

تصميم البرامج التدريبية لقيادات الجودة، وفرق العمل

تحديد متطلبات العملاء داخل الجامعة أو الكلية أو خارجها

اقتراح خطة مبنية للعمل بالجامعة ، وتمديد خطواتها الأساسية ، وما

تطلبه من تجهيزات وأماكن عمل وغيرها

تحسين الجودة داخل الجامعة.^١

٣- لجنة توجيهية الجودة :

وتعتبر مركز عملية إدارة الجودة، وتتمثل أهم مسؤولياتها في :

توثيق الصلة بين الجامعة والمؤسسات الأخرى

وضع الخطط اللازمة لتطوير برنامج دوائر الجودة

إزالة الخوف، ونشر الخيرات الفائقة، والدروس داخل الجامعة أو الكلية

٤- لجنة قياس الجودة وتقديرها:

" وتتمثل أهم مسؤولياتها في تقييم برنامج الجودة الشاملة في الجامعة، والتأكيد من مدى تنفيذ أهداف الجامعة مع احتياجات العملاء ، والتأكيد

من استخدام الطرق العلمية في التنفيذ"^٢

هذا ومن الأمور التي ينبغي أن تركز عليها قيادات هذه اللجان و المجالس

السابقة:

١- الشبراوي عازن : "الشين الطعمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة ليرى 9000 المقارنة المرجعية "، الشركة العربية للإعلام
العلمي، شعاع 1995، ص 23-24 .

٢- عصبة فتحي درويش، مرجع سابق، ص 544-545.

تنظيم برامج تدريبية منتظمة، ومتخصصة للعاملين بالجامعة بحيث تتضمن ذلك البرامج مفهوم إدارة الجودة الشاملة، أهميتها، وكيفية تنفيذ الأعمال

"و بالإضافة إلى ما سبق تتطلب إدارة الجودة الشاملة أيضا اختبار المسهل

ويعتبر عاملًا أساسياً في نجاح أو فشل برنامج إدارة الجودة، ويجب أن تتوافر فيه عدة صفات، منها:

- القدرة على الاتصال الجيد

- القدرة على عرض الأفكار وكتابتها بطريقة جديدة

- لديه خلفية عملية في مجال العلوم السلوكية

- مستمع جيد، ويقوم المسهل بتوجيه وتنسيق العمل ، والتأكد من تطبيق برامج الجودة واستخدام تقنياتها و أدواتها ، وتنظيم المقابلات لأعضاء دوائر الجودة ".

أما بخصوص خطوات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي والتي تقوم فيها المحالس السابقة في، على النحو التالي :

أولاً: تمهيد:

وهي مرحلة تهيئة العاملين بالكلية أو الجامعة لتقدير مفهوم الجودة الشاملة ،
والالتزام بهذا المفهوم وما يتطلبه من إجراءات ومتطلبات في العمل ،
وتتضمن هذه العملية الممارسات الآتية:

- توضيح مفهوم الجودة الشاملة وأسسها ومقوماتها لجميع العاملين
- تشجيع العاملين على المشاركة في مناقشة تلك الأسس و المقومات

^١- علیهان، صالح تصریح، سر جم سالیق، ص 102.

- تحديد احتياجات العملاء الداخلين (المتعلمين) أو الخارجيين (احتياجات منظمات الأعمال المختلفة في القطاعين العام والخاص والمؤسسات الخدمية وغيرها)

- تحديد معايير الجودة التي ينبغي الوصول إليها في كل نشاط أو مجال من المجالات التعليم بالجامعة.

- تحديد خطوات العمل وإجراءاته في كل مجال بدقة.

- تحديد المهام والمسؤوليات اللازمة لتنفيذ الأعمال المختلفة.

- توضيح الشخصيات والصفات الواجب توافرها في الفئتين بالعمل في مختلف الأقسام وال المجالات بدقة من حيث المؤهلات والمهارات اللازمة لبداية التنفيذ.

ثانياً: التنفيذ:

ويتضمن العمارات الآتية :

- توزيع المهام و المسؤوليات على الأفراد بما يتفق مع قدراتهم وامكانيتهم

- تحديد السلطات المناسبة لكل فرد بما يتفق مع مسؤوليته ،

- زيادة القدرات والمهارات اللازمة لتنفيذ من خلال عمليات التدريب المستمر سواء بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس أو الإداريين.

ثالثاً: التقويم:

تجدر الإشارة إلى أن هذه العملية لا يقصد بها فقط التقويم النهائي ل الحكم على نجاح وجودة التغيير الذي تم إنجازه ، ولكن تصاحب هذه العملية كل مراحل العمل السابقة سواء التمهيد أو التنفيذ، وذلك للاستفادة من التقويم المستمر في ترشيد عمليات إدارة الجودة في المرات الآتية، ومن أبرز التي تتضمنها تلك العملية :

- المراقبة المستمرة للأداء من مرحلة التمهيد حتى نهاية مرحلة التنفيذ

- مقارنة للأداء بمعايير الجودة التي تم تحديدها في مرحلة التمهيد .

- تقييم أداء العاملين ووضع رتب لأدائهم.

- إعادة توجيه العمل نحو ~~المتطلبات الجديدة لعميل~~^{الجودة الشاملة}; وتحديد الأخطاء والانحرافات عن الهدف المنشود^{المواضيع}, وتقديم الخبرات اللازمة لتصحيح الأخطاء والتحسين المستمر.¹

- المراجعة المستمرة للجودة بغرض التأكيد من مدى فاعلية نظام إدارة الجودة الشاملة ومدى مناسبته لطبيعة العمل بالجامعة.²

3- أدوات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي :

ومن أهم أدوات إدارة الجودة في الجامعات استخدام القائمة التالية :

- 1- التدريب والتعليم المستمر .
- 2- التقسيم الذاتي
- 3- التركيز على خدمة المجتمع
- 4- المشاركة في اتخاذ القرارات
- 5- التخطيط والتوجيه
- 6- القيادة الديمقراطية
- 7- حلقات الجودة وروح الفريق
- 8- الاتصالات
- 9- المكافآت والحاافز
- 10- التعاون بين القيادات والكليات
- 11- التجديد والتحسين المستمر
- 12- قياس الجودة بصفة دورية

1- عزيزة فتحي درويش، مرجع سابق، ص 546_54.

2- عاصم صالح نصر، مرجع سابق، ص 103_104.

13- الاعتراف بالأداء الفعال

14- الروية الثاقبة

15- المقارنات التجديدية

16- التكامل مع العمل

17- إدارة العمليات والتحسينات

18- المنافسة مع الجامعات الأخرى

19- تطبيق التفكير و المنهج

20- مراقبة و توكيد الجودة¹.

ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي المعوقات، المعايير والأساليب

١- معايير ومنهجية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي :

أظهرت الجهود البحثية عن اتفاق غالبية الباحثين على البنود العشرة التالية كمعايير للجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والتمثلة في :

- توفر المصادر البشرية الكافية لدعم التعليم والتعلم.

- توفر المصادر المادية الكافية لدعم التعليم والتعلم.

توفر أداء ، وغيابات واضحة يفهمها كل من هيئة التدريس والطلبة.

- ارتباط محتوى الموضوعات الدراسية بأهداف البرنامج وغايياته.

- تشجيع الطلبة على المشاركة الفاعلة وإعطائهم المسؤولية الكاملة بتعلمهم

معيار البرنامج مناسب للمكافأة.

- التقييم الصادق والموضوعي والعادل.

- التقييم الذي يعطي مدى واسع من أهداف المنساق وغايياته.

¹- محمد عوض التتروري، أغذير عرفت جوينات: " إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و المكتبات و مراكز المعلومات" دار المسيرة للنشر والتوزيع و المطباعة، ط١، 2006، ص ص 114-116.

- تلقى الطلبة التغذية الراجعة المقيدة من التقييم.

- ينخرج الطلبة وقد حصلوا على معرفة ومهارات قابلة للانتقال خارج الجامعة.¹

أما فيما يتعلق بمنهجية تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي فإنها تتمثل في :

- تحديد مسؤوليات العلمية الإدارية .

- تحديد متطلبات المستفيدين ومحاولة مطابقة مواصفات العملية التعليمية الجامعية مع هذه المتطلبات .

- إيجاد وتطوير المعايير المستخدمة في نظام التعليم الجامعي .

- البحث عن فرص التحسين والتطوير لعملية التعليم الجامعية وعند إيجاد هذه الفرص يتم ترتيبها حسب الأسبقيات وتحديد الأهداف على ضوء ذلك .

- التحسين المستمر لعملية التعليمية الجامعية وذلك يتطلب المساهمة الكاملة من كافة العاملين في الجامعات (من أكاديميين وإداريين وفنانين) حيث تعتبر مسؤولياتهم جميعا نحو تحقيق الجودة في مخرجات العملية التعليمية .²

¹سلامة كايد وأخرون: "تطوير نظم الجودة في التربية"، المركز العربي للترجمة والتراجمة والتأليف والنشر، دمشق، 1999، ص80.

²العلي عيد السنوار محمد: "تطوير التعليم الجامعي باستخدام إدارة الجودة الشاملة" ،ورقة عمل قدمت في المؤتمر الأول للتعليم الجامعي الإداري وللتجاري في العالم العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، 12-14 مارس، ص20.

و تستطيع الجامعات أن تطبق المقاييس التالية وبصفة دورية لحساب معدلات الجودة بغرض التحسينات المستمرة و التجديدات التنظيمية:

جدول رقم : مقاييس جودة الخدمات الجامعية

الجودة	التوقعات	الإدراك	د * ق
1- إثراك جودة الخدمات الجامعية.			
1- توفر الإمكانيات.			
2- تواجد الإمكانيات في المواقع المناسبة.			
3- المظهر العام للجامعة (النظافة).			
4- الثقافة في التعليم الجامعي.			
2- درجة الاعتماد على الجامعية			
1- التحقق من توفر الجودة الجامعية.			
2- مصداقية مساندة الجامعة للمجتمع.			
3- تقديم خدمات جامعية في الوقت المناسب.			
4- الاحتفاظ بسجلات دقيقة في الجامعة.			
3- درجة الاستجابة لاحتياجات المجتمع.			
1- التعريف بتوفيق الخدمة.			
2- تقديم خدمات تعليمية فعالة.			
3- السعي لإرضاء الطلاب.			
4- نادراً ما تكون الجامعة مسؤولة.			
4- الوعي الجامعي			
1- الثقة في أستاذة الجامعة			
2- الشعور بالأمن و الأمان بالجامعة.			
3- العدالة و المساواة.			
4- توفر معلومات للاجاهة على التساؤلات.			
5- المساندة المسؤولية للجامعة.			
1- الاهتمام بالطلاب و المجتمع.			
2- الرغبة في العطاء.			
3- قياس حاجات المجتمع و الجمهور.			
4- الاهتمام بالبيئة النظيفة.			

قواعد إدارة الجودة الشاملة للجامعات:

وتحقق إدارة الجودة الشاملة للجامعات عددا من الإنجازات من خلال تحقيق القواعد

التالية:

- قاعدة تحقيق النتائج والأداء الجامعي.
- قاعدة تطوير المركز التنافسي للجامعة.
- قاعدة التفاعل والتشابك البيئي - تجاه بيئة نظيفة.
- قاعدة تطوير الفعالية التنظيمية لجامعة.
- قاعدة تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين.
- قاعدة إرضاء الطلاب والمستفيدين.
- قاعدة الابتكار والتجديد والاختراعات والبحوث الجديدة.
- قاعدة التمويل الذاتي وتنوع مصادر الإيرادات.

2-أساليب تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي ومحاورها:

أ-الأساليب:

إن تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي سيتطلب القيام بالمهام التالية:

أولاً: إنشاء جهاز قيادي يتولى الاستراتيجيات وتنسيق الجهود لتحسين الجودة و يمكن تسميته بمجلس الجودة و يتولى القيام بالأدوار التالية:

1- يوجه و يقود كل النشاطات التي ستبذل لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

2- تفعيل جهود منسوببي الجامعة لتحقيق هدف الجودة الشاملة.

3- تطبيق نظام لقياس الأداء لتوفير المعلومات الازمة لاتخاذ القرارات الازمة لتحسين جودة الأداء.

4- إنشاء الأجهزة و فرق العمل الازمة لتطوير الجودة.

5- تخصيص الموارد البشرية و المالية الازمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة و نجوده تحسين الجودة.

6- إعطاء الصالحات الازمة لفرق العمل للقيام بالمهام المطلوبة.

7- وضع نظام للحوافز و لمكافأة منسوببي الجامعة المتميزين في تحسين جودة أداء المهام الموكلة إليهم.

و يتضمن المجلس الأعلى لإدارة الجودة الشاملة بالجامعات عدة مجالس و هي عبارة عن الفرق التالية:

1- فرق تقييم الجودة الشاملة و إعداد المواصفات النمطية.

2- فرق تطبيقات المواصفات.

3- فرق تحسينات الجودة الشاملة.

4- فرق مراجعة الجودة الشاملة.

5- فرق تقييم اختبار المعايير الدولية و تتضمن:

أ- رضا الطلاب و البيئة ب- الضمان

ج- الأمان د- الوقت

هـ- التكلفة و- العائد

ز- النتائج ح- الابتكارية

ط- التنافسية¹.

ثانياً: وضع الاستراتيجيات: و يشمل ذلك:

أ- تحديد رسالة الجامعة:

إن رسالة أي منظمة أو مؤسسة تعبر عن الغرض الرئيسي الذي تحاول تحقيقه و هو في الحقيقة سبب وجودها. ويستحسن أن تكون محدد بشكل واضح ليتم تعليمها و تداولها و مراجعتها بسهولة و يسر، و بالنسبة لإي جامعة فإن وضع هذه الرسالة هي اللبنة الأولى في تحديد توجهه واضح لهذه الجامعة.

ب- تحديد رؤية الجامعة:

توضح الرؤية مسار الجامعة في المستقبل أي تحديد ما تم انجازه، و من ثم أين تريد الجامعة أن تكون، و كيف تصل إلى ما ت يريد فمثلاً فما هو الوضع المأمول الذي تكون فيه الجامعة بعد عشر سنوات و وضع رؤية للجامعة يحقق العديد من المنافع منها:

1- يحدد توجيه الجامعة.

2- توجيه جميع الجهود نحو تحقيق الوضع المرغوب فيه.

1- النجار فريد: "ادارة الجامعات بتجهيز الشاملة برؤى التنمية المعاصرة"; ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص.99.

3- إعطاء الاهتمام اللازم لجهود تطوير الجامعة.

4- يساعد على تحفيز المنسوبين للالتزام بالعمل على تطوير الجامعة و لتفعيل كل من رؤية الجامعة و رسالتها لابد من أن يكون الهدف العام للجامعة هو "الالتزام بالتميز" في كل جانب من جوانب الأداء الأكاديمي والإداري.

جـ- احداث تغيير في الثقافة التنظيمية للجامعة:

إن الثقافة للجامعة تتكون من - كأي منظمة أخرى- القيم، و السلوك، و الاتجاهات، و الأدوار، و التصرفات، و القواعد الاجتماعي التي تحكم و توجه تصرفات و أعمال منسوبى الجامعة من إداريين و أكاديميين فيما يتعلق بأدائهم لواجباتهم الوظيفية و أي تطوير أو رفع للكفاءة الأداء و جودة المعلومات سواء تم بأسلوب إدارة الجودة الشاملة أم بأسلوب آخر س يتطلب احداث تغيرات في القيم و قواعد السلوك أو التصرفات التنظيمية لجميع منسوبى الجامعة، و هذا لم يعني التضييق بقيم المجتمع الأكاديمي الخاصة بتوفير الحرية و الفكرية و الأكاديمية، إنما يعني وضع قواعد لتحسين الأداء.

دـ- تحديد الأهداف العامة و الفرعية :

حتى تترجم رؤية و رسالة الجامعة إلى خطوط تفصيلية توجه جهود الجميع منسوبى الجامعة في اتجاه واحد لابد من تحديد الأهداف العامة و الفرعية.

فمثلاً إذا كان الهدف العام هو خدمة الوطن عن طريق التدريس و الأبحاث و خدمة المجتمع، فإن من الأهداف الفرعية التي تدرج تحته الدعوة إلى التميز في التدريس و مكافأة التدريس الجيد، و إذا كان أحد الأهداف العامة زيادة عدد الكلاب المتميزة الذين يسجلون في الجامعة فإن من الأهداف الفرعية التالية له تحسن البرامج الأكاديمية، و رفع متطلبات القبول في برنامج الماجستير.

د- تطوير و تحسين العمليات :

و هي الطريقة التي تؤدي بها الجامعة المهام المطلوبة إنجازها، و من أمثلة ذلك:

عمليات قبول الطلاب، و عمليات الموافقة على مناقشة رسائل الماجستير ، و عمليات الموافق على المناهج الجديدة، و غيرها.

و- إدارة مشروع تطبيق الجودة الشاملة و تكوين فرق العمل:

يتم في هذه المرحلة وضع نظم تفصيلي للتخطيط و التنظيم و التنفيذ و الرقابة على كل النشاطات اللازمة لتطبيق برنامج الجودة الشاملة و التطوير المستمر، و يتم ذلك من خلال تشكيل فرق العمل بحيث تتسلسل حتى تصل إلى جميع المستويات الإدارية و التنفيذية.

ز- تطوير الأفراد و المهام:

الهدف في هذه المرحلة هو تطوير قدرات الأفراد للقيام بالواجبات الموكلة إليهم، و يرتبط به مبدأ آخر و هو التطوير الذائي حيث يسعى كل موظف لتطوير نفسه من خلال المراحل الآتية:

1- وضع رؤية شخصية لما يريد أن يكون عليه الشخص.

2- وضع رسالة شخصية تحدد ما هي المهام التي يرغب أن يؤديها الشخص.

3- تحديد الأهداف الشخصية.

4- وضع خطة لتحقيق الأهداف.

5- تحقيق الأعمال اللازمة القيام بها لتنفيذ هذه الخطة.

²السيد منير: "ادارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في منتدى التعليم العالي"جامعة الملك عبد العزيز،جدة،طب ت،ص 150.

بـ-محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

تناول الباحثون التربويون مجموعة من المحاور التي تتضمن العديد من المجالات أهمها :

١- جودة الإدارة الجامعية:

ويقصد بذلك جودة العملية الإدارية التي يمارسها كل مدير أو قائد في النظام الجامعي ، وتنالف هذه العملية عناصر أساسية هي : التخطيط ، والتنظيم والقيادة ، والرقابة ، ونقويم الأداء ، وكلما زادت جودة العملية الإدارية حسن استخدام الموارد المتاحة البشرية والمادية مثل المباني ، والمكتبات ، والمعامل والتجهيزات ، والمالية ، والمعلوماتية حتى وإن توافر قدرها .^١ وعليه فمن الضروري اختيار رئيس الجامعة أو مدير الإدارة بدقة وذلك من خلال لجنة فنية مختصة ، إذ يعتبر ذلك أساسا في حسن إدارة الجامعة وتطويرها .

٢- جودة الطالب الجامعي :

بعد المتعلم أحد عناصر العملية التعليمية ، وتتعدد مؤشرات الجودة المرتبطة في هذا المحور إلى مايلي :

انتقاء الطالب : حيث يمثل الخطوة الأولى في جودة التعليم الجامعي ، كي يكون انتقاء الطلاب وأختيارهم مؤشراً مهماً للجودة ، فإنه يجب أن يتم عن طريق اختيارات معينة مصممة لهذا الغرض ، ولذا فالجامعة التي تنتقي طلابها انتقاء جيداً غالباً ما تكون الجودة فيها عالية .

-نسبة عدد الطلاب إلى عدد أعضاء الهيئة التدريسية ، حيث يتوقف جودة التعليم العالي على قدرة أعضاء هيئة التدريس على أداء مهامها على مستوى ، وهذا الهدف يتوقف على إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم إلى مجموع الطلاب

- متوسط تكلفة الطالب : حيث تفاس الجودة بمعدل الإنفاق على كل طالب ، ورغم أن متوسط تكلفة الطالب مؤشر مهم للجودة إلا أنه ليس المؤشر

^١-أحمد حافظ فرج، محمد سميري حافظ: "إدارة المؤسسات التربوية" ، ج1، دار الكتب، القاهرة، 2003، ص159.

الوحيد ، لأنّه نوعية الإدارة والتوجيه والحفز كل ذلك يدخل كعوامل مؤثرة في نوع الإنفاق .

- الخدمات التي تقدم للطلاب : من خدمات صحية وإرشادية ومساعدة مالية .

- دافعية الطلاب واستعدادهم للتعليم حيث تتوقف جودة التعليم على مدى توافر الدافعية والاستعداد للتعليم وإقبال الطيبة بحماس نحو التعليم ، فالجودة ترتبط بوجود دوافع قوية لبدء التعليم واستمراره وحفظه وإنقاذه .

- نسبة الخريجين في كلية ما والذين التحقوا في برامج الدراسات العليا إلى نسبة الخريجين من تلك الكلية .

- ارتباط هيكل الطلبة الجامعيين حسب الكليات والاختصاصات باحتياجات المجتمع .

- مستوى الخريج الجامعي حيث بعد الخريج الناتج النهائي لجميع أنشطة التعليم الجامعي ، فبحسب هذا المستوى يمكن الحكم على جودة التعليم الجامعي ومؤسساته¹ .

3- جودة هيكل البرامج التعليمية على مستوى الكلية:

وذلك من حيث الشمول والعمق والتكامل ، وعدم الازدواج أو التكرار أو الحشو ، كما يقصد بجودة هذا الهيكل حسن مخاطبته للتحديات القوية في مجالات التكنولوجيا المختلفة ، إدارياً وصناعياً وزراعياً ، وخدماتياً... الخ.²

4- جودة تطوير هيئة التدريس :

حيث إن عضو هيئة التدريس بالجامعة يتطلب خصوصيات يستمدّها من قدراته البحثية ومهاراته التربوية ، فهو الناشط الرئيس في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية ، ومن أهم الكفايات التي يجب أن تتوافر في عضو هيئة التدريس في الجامعة لتحقيق الجودة والتميز :

¹- دواب سهيل، "مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني"مجلة الجودة في التعليم الجامعي، العدد 1، غزة، 2005، ص 30-31.

7- جودة تقييم الأداء الجامعي:

مهما حسن تخطيط وتنظيم جهود الأداء الجامعي ، وحسن قيادة العاملين على اختلاف مراتبهم وتخصصاتهم فلا غنى عن تقييم هذا الأداء ويتطلب ذلك معايير لتقييم كل من العناصر الرئيسية التالية : الطالب ، والبرنامج التعليمي شاملًا طرق التعليم والكتاب الجامعي ، والقاعات التعليمية ، وعضو هيئة التدريس ، والتمويل الجامعي ، والإدارة الجامعية .

8- جودة الجامعية و المجتمع :

و من مؤشرات ذلك :

- ربط الاختصاصات المختلفة في مؤسسات التعليم الجامعي الفلسطيني باحتياجات المجتمع .

- ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع المحيط بالمؤسسة بهدف إيجاد الحلول الناجعة لها .

التفاعل بين المؤسسات بمواردها البشرية والبحثية والفكرية وبين المجتمع بقدراته الإنتاجية والخدماتية

(استقلالية الجامعات)

ويدرج تحت المؤشر التالي:

التوازن بين مقتضيات الاستقلال الجامعي ، والذي ينطوي من حرية التغيير ، والبحث العلمي ، وبين مقتضيات الإشراف الحكومي الذي يرتبط بالتمويل ومراعاة تقاليد المجتمع .

10- التنوع والمتباين بين الجامعات:

وتدرج تحته :

- مراعاة كل جامعة لاحتياجات المجتمع المحيط بها .

- مدى ملائمة الخرجن من الاختصاصات المختلفة لحاجة المجتمع .

11- جودة قاعات التعليمية وتجهيزاتها :

- تؤثر قاعات التعليم بما تشكله من مؤشرات مادية ومعنوية تأثيراً بالغاً على جودة العملية التعليمية وعلى مخرجاتها ، وتمثل جودة مكانة التعليم فيما يلي:
- مدى تناسب اتساع القاعة مع كثافة الطلاب والطالبات .
 - مدى جودة التهيئة في القاعة .
 - مدى جودة الإضاءة .
 - مدى كفاية تجهيز القاعة بوسائل الإيضاح والعرض والصوت .
 - مدى كافية وصلاحية المقاعد والمناضد .¹

12: جودة التقويم الداخلي :

حيث يتم إنشاء لجنة للتقويم الداخلي للجودة الشاملة ، مكونة من أعضاء هيئة التدريس ، والإداريين ، في كل كلية من كليات الجامعة ، تكون مسؤولية عن ضمان الجودة ، ومراقبتها داخل الكلية .

13- جودة التقويم الخارجي :

حيث يلزم إنشاء نظام لضمان الجودة والاعتماد يكون له استقلالية لا تتأثر بالسياسات الحكومية ، ولكنها تتأثر فقط بالمستوى العلمي المنافس عالمياً ، وذلك من خلال تبني نظام الاعتماد ، والمعمول به في العالم ، والتي تختص باعتماد وكافة عناصر إدارة الجودة الشاملة .²

14 - جودة المتابعة المستمرة للخريجين :

حيث يتم في ضوئها رصد ومتابعة الخريجين لتحديد مدى توافقهم مع متطلبات العمل في كافة مؤسسات العمل ، ومن ثم إمكانية التعديل والتطوير السريع لبرامج التعليم والتدريب التي تطرحها الجامعة ، وذلك لتلافي أوجه القصور في المستويات العلمية للخريجين .

¹ احمد حافظ فرج، محمد صبرى حافظ: امرأجع سبق ذكره" ص160.

² بيلارى حسن حسين، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بمصر" ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التعليم العالى، مصر، ص17.

ومن مجموعة المعايير التي يجب أن تتحقق في المتابعة المستمرة لخريجين :

- أن تكون مؤسسات العمل للخريجين هي مؤسسات الرئيسية لمتابعة الخريجين.
 - أن تكون عملية المتابعة و تقويم موضوعية و شاملة.
 - أن تكون عملية المتابعة على احتياجات الخريجين و تحديد مشاكلهم في ميادين العمل.
 - أن تتركز عملية المتابعة على تقييم الكفايات المهنية للخريجين.
- و من الضروري الأخذ بالمحاور السابقة و بمحاور أخرى ترى المؤسسة الجامعية أنها ضرورية و مهمة لها حسب فلسفتها و أهدافها من يضمن لها التطوير و التحسن المستمر للإداريين و الأكادميين و الطلاب، و ذلك لرفع جودة الكفاءة العلمية و الإدارية.^١

^١ابو سعدة و ضياء، عبد الفتاح احمد، "مراجعة سبق تكراء"، نص ص 190-193.

٣- معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

- إن إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و كأي عملية إدارية تواجهها عرقل و صعوبات سواء كانت داخلية مرتبطة بالطلاب والإطار التدريسي و الإدارة، أو الخارجية المتعلقة ببيئة المحیطة التي تنشط فيها هذه المؤسسات، فكلها تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة و لعل من أبرز هذه المعوقات ما يلي:
- تزايد البطالة بين الخريجين في الجامعات الخاصة و الحكومية نتيجة زيادة المعرض من الخريجين الجامعيين على الطلب عليهم.
 - تقدم الهياكل الإدارية و التشتت بقيم إدارية و ثقافة تنظيمية يصعب الفكاك عنها.
 - تغلب النظام على أعمال الفكر أي التطبيق المتطرف للنظم و القواعد و الإجراءات.
 - هيمنة القطاع الإداري على القطاع الأكاديمي.
 - التعليم المعتمد على التقليد و الاستظهار بدلاً من التحليل و الاستنتاج و الابتكار.
 - إجراء البحث العلمي لأغراض الترقية و الكسب المادي.
 - انعدام الاستقلال الذاتي و التقىس غير النقي و التعليمات التي غالباً ما تتميز بالغموض و التناقض.
 - تتركز معظم الجهود فيها على الروتينية على حساب الإشراف و التوجيه في المجالات الأكثر أهمية مما يحول دون معرفة مستوى الأداء فيها.
 - ضعف نظام المعلومات و عدم توفر البيانات اللازمة لتحقيق كممتطلبات العملية التعليمية.
 - عدم توفر الإطار التدريسي المؤهل.
 - توصل الخبرة في عملية التدريس لدى بعض أعضاء الهيئة التدريسية و عدم قبولهم لأساليب الحديثة في التدريس.
 - تعجيل توقع النتائج السريعة لتطبيق إدارة الجودة.
 - الاعتقاد بأن أجهزة الحاسوب هي التي تؤدي إلى تحسين الجودة.

¹ جليلان جبران نعيمي: "الضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر لوزراء المسؤولين عن التعليم العالي وابحث العلمي في الرحمن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، جامعة صنعاء، 2008: ص 9.

- مقاومة التغيير من الإدارة، و العاملين.¹

بالإضافة إلى ذلك تشير العديد من الدراسات و الأبحاث إلى وجود العديد من الأمور التي تعوق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات، كما تشير القوانين إلى الكثير من هذه المعوقات مع تباين في معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة يرجع إلى جغرافية المكان و النظم المتتبعة من مكان إلى آخر، و يتدخل في هذا الأمر فلسفة المؤسسة سواء كانت تربوية أم حكومية أم غير ذلك الأمر، و بالرغم من أن إدارة الجودة الشاملة حظيت باهتمام بالغ في أدبيات الإدارة إلا أن هذا الأمر لا يخلو من الفشل في بعض جوانب التطبيق، و يرجع هذا الفشل إلى : " المنهج الذي يعتمد عليه حل المشكلات، و الذي يبدأ بتقسيم المشكلة إلى أجزاء صغيرة، و دراسة كل جزء و تعديل ما يلزم فيه، و إعادة تجميع الأجزاء بعد تحسينها ، و يتجاهل هذا المنهج الحركة الديناميكية بين الأجزاء.

و يلخص (Gatchalian)²: أسباب فشل إدارة الجودة الشاملة في :

- مقاومة الإدارة العليا

- تطبيق برامج الجودة بشكل غير سليم.

- عدم استمرار الدافعية للبرامج

- عدم كفاية مستوى تقويض العاملين.

- انخفاض فاعلية برامج الاتصال، و فرق تحسن الجودة.

و يرى (دال) عوائق النجاح في :

- قيادة غير ملتزمة بالفلسفة.

¹محمد قاسم احمد القربيوني،يرى عف محمد المطيري: " إدارة الجودة الشاملة لعملية التربية في جامعة الكويت من منظور أعضاء هيئة التدريس" سجنة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، عدد 1، 2007، ص 23.

² Gatchalian,n,people empowerment an over view withcut publisher,san diego,phe for use,1997 ,p141.

- الخوف من التغيير.
 - نقص المهارات و التدريب على المشكلات.
 - الفشل في استكمال مشروع الجودة الشاملة.
 - تفكك و عدم استمرارية مجموعات تحسين الأداء.
 - نقص الموارد المخصصة، و عدم كفاية المعلومات، و طرق تحليلها.
- أما سليمان فقد أشار إلى سبعة أمراض مميتة، هي :
- نقص أطراد الهدف.
 - التفكير قصير المدى.
 - عدم تطوير ثقافة تحسين الجودة.
 - تكاليف الكفالة أو الضمانة.
 - تكاليف الرعاية الصحية المرتفعة للموظفين.
 - الإدارة على حسابات مرئية فقط.
 - تقويم أداء الأفراد الذي يجعل العاملين يتنافسون بدلاً من التحامهم داخل فريق.
- و أشارت (البربرى) في دراستها إلى المعوقات العامة لتطبيق إدارة الجودة؛ و منها:²
- التركيز على أسباب معينة في إدارة الجودة الشاملة و ليس على النظام ككل.
 - تبني ضرق و أساليب لإدارة الجودة الشاملة التي لا تتوافق على خصوصية المؤسسة.
 - توقع نتائج فورية، و ليست على المدى البعيد.
 - مقاومة التغيير سواء من العاملين أو من الإدارات، و خاصة الاتجاهات عند الإدارات الوسطى.

¹- سليمان نجدة إبراهيم: "إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير التعليم الجامعي في مصر" (القاهرة: 2002)، ص 20-21.

²- البربرى، هند أحمد: "الجودة في مدارس التعليم العام" بحث مقدم للجمعية السعودية لأبحاث التربية والنفسية (السعودية: 1428).

- و أشارت دراسة (السعيد، و رضا) إلى خمس صعوبات في المجال التربوي هي :
- المركزية في اتخاذ القرار التربوي/ إن إدارة الجودة تتطلب اللامركزية في القرار التربوي.
 - اعتماد نظام المعلومات في المجال التربوي عند الأساليب التقليدية.
 - عدم توفر الكوادر المدربة و المؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة في العمل التربوي.
 - التمويل المالي: يحتاج نظام الجودة الشاملة في العمل التربوي إلى ميزانية كافية.
 - الإرث الثقافي و الاجتماعي هو نقل المورث التربوي التقليدي، و عدم تقبل أساليب التطوير و التحسين.
- و يرى (جابلونسكي) أن أوضاع التعليم لا تزال كما و كيف دون مستوى الطموحات و عاجزة عن مواجهة التحديات التي يموج بها الواقع، و الدول المتقدمة تمثل تحدياً مهماً لنظم التعليم.
- عدم مواكبة حركة تطوير المناهج لمتطلبات التطوير، و غياب التخطيط المستمر للمناهج بمعناها الشامل.
 - قصور في القوة البشرية ذات الكفاءة العالمية المسيرة لبرامج التعليم بسبب ضعف جاذبية و استقطاب أنظمة التعليم لمثل هذه الكفاءات، و سيطرة المركزية في الإدارة.
 - تراجع للدور المؤثر الذي ينهض به المعلمين، و شيوخ الضواهر السلبية لضعف الإعداد، و فقدان المعلم لمكانه المهنية و الاجتماعية، و من المعلوم أن الكفاءات البشرية: (المواطنة المدنية و الكفاءة) هي الأقدر على تفهم أهداف التعليم و احتياجات المجتمع الذي تعيش فيه.
- و يوضح (الريفي) عدداً من الممارسات التي تعيق جودة التعليم و التي تضعف من أداء المحاضر، و من إمكانية إشراك الطالب بفعالية، منها:
- زيادة عدد الطلاب في الفصل الدراسي في المساقات الاختصاصية إلى الحد الذي يجعل متابعة الطالب أمراً شاقاً جداً.
 - استخدام كتب دراسية قديمة لا توافق ما طرأ على التعليم من تصور.

1-السعيد بن يمينة، رضا فرجة، "دور أهمية الجودة الشاملة في عملية التقويم التربوي"؛ مجلة الجندي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007، ص 11-12.

- ضعف الاهتمام بتطوير المنهاج، و محتوى المادة الدراسية بما يناسب الاتجاهات الحديثة في التعليم.
 - ضعف برامج التي تؤدي إلى تطوير المهارات التدريسية لدى المدارس ، و قلة المصدر.
 - ضعف الاهتمام بتوعية الطالب في مجال الدور المنوط به.^١
 - و يضيف (العارفة، و قرآن) على ما سبق:^٢
 - عدم مراعاة الشروط الهندسية للمبني.
 - عدم قدرة المقررات إكساب الطالب مهارة حل المشكلات.
 - قصور المقررات في علاج مشكلات الطلاب و متغيرات النمو.
 - ضعف صلة المقررات بالإدارة ذكر الباحثان:
 - ضعف استخدام الأسلوب العلمي في تحديد مشكلات العمل التربوي.
 - عدم بناء الخطة الدراسية في ضوء أسس التخطيط الاستراتيجي.
- و يشير (Blachmur) إلى مشكلات كثير في قياس جودة الخدمات الجامعية، من أهمها:
- لا يمكن قياس مستوى ضمان الخدمة الجامعية لحقل محمد بدقة دون زيادة هذا الحقل أكثر من مرة و دون المعايشة الحقيقة للكادر التدريسي و الإداري و الطلبة.
 - عدم إجابة المستجوبين عن الأسئلة القياسية بدقة و موضوعية، و هذا يعكس صورة غير الصورة الحقيقة لضمان الجودة.
 - عدم توفر البيانات و المعلومات الكافية طوال مستوى ضمان الجودة في الجامعات و كلياتها المختلفة.

١-الريفي محمد، " حول تحقيق جودة التعليم في الجامعات" ، المجلد الأول، العدد الأول، غزة، 2004، ص 50-51.

٢-العارفة عبد التطيف، قرآن، احمد، "معوقات تطبيق الجودة في التعليم العام من وجهة نظر المسؤولين والمشرفين التربويين

و مديري المدارس في منطقة ابها التعليمية" دراسة مقدمة المؤتمر ١٤، ٢٩-٣٠/٤/١٤٢٨، السعودية، ص ٣-٥.

و من هنا فإن بعض الجهات الخارجية تعمل على بناء بنك للمعلومات تتتوفر فيه البيانات و المعلومات الكاملة و الكافية و المحدثة حول اختصاصات الجامعات و حول المستفيدين الحاليين و المحتملين و حول مستويات رضا الطالبة و الخريجين و المشغلين عن المهارات و المعرفة المكتسبة من الجامعة.

- تتمتع الكثير من الجامعات بسمعة طيبة بخصوص ضمان في الخدمات التعليمية، و توجهها نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة، و لكن هذه السمعة الحسنة ممكن أن تتراجع و هذا الأمر قد يخدع بعض المحظيين.

- المنافسة الشديدة بين الجامعات اليوم قد تدفع لترويج خدماتها، فتقدم بيانات و معلومات غير كافية و غير دقيقة، و ذات مصداقية متدنية، و قد يخدع هذا الطلبة الجدد و المجتمع و بعض المحظيين لضمان الجودة.¹

ـ معوقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي داخل الوطن العربي:

- التبعية العلمية للجامعات الأجنبية، فالجامعات العربية تعتبر امتداداً للثقافات الجامعية الأوروبية و الأمريكية، و تنقطع صلتها بالمجتمعات العربية و تقاليدها و ثقافتها، و تتفاعل مع الجامعات الأجنبية ثقافياً و علمياً أكثر من أن تتفاعل مع بعضها البعض.

- عدم قدرة الجامعات العربية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب.

- اختلال التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات، و بين نوعية وجودة التعليم الجامعي.

- المواقف السلبية لبعض العاملين في الجامعات لتطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة فيها.

- شعور الأكاديميين بأن تطبيق إدارة الجودة الشاملة سيسلبهم الاستقلالية التي يتمتعون بها.

¹ Blachmur,Doglas; "issues in higher education quality assurance,austrelian journal of public administration,vol63,no2,pp105-116.

- الثقافة المنظمية المساعدة في الجامعات ترعي و تشجع و ت كافى الانجازات الفردية أكثر بكثير من رعاية و تشجيع و مكافأة الانجازات الجماعية التنظيمية.¹
- ضعف الأنماط القيادية لدى المديرين والإداريين.¹
- أصحاب القرارات في الميدان التربوي.
- ضعف العلاقة بين المؤسسات التعليمية و المجتمع المحلي، و ضعف عمليات المشاركة في اتخاذ القرارات.
- النمطية في التخطيط و البرامج الدراسية و نظم قبول الطلاب، و نظم تعيين و ترقية أعضاء هيئة التدريس، و نظم التمويل و التقويم المعتمدة في الجامعات العربية، ولقد ترتب على هذه الظاهرة التصلب و الجمود و الشكليّة في النظم و الإجراءات.²
- انعدام المواءمة و الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي و احتياجات خطط التنمية الوطنية.²
- الاختلال أو عدم التوازن في الوظائف التي تتضطلع بها الجامعات العربية.
- معايير قياس الجودة غير واضحة و متعددة لقياس مدى التقدم و الانجاز.
- حلقات غير موجودة و في حالة وجودها فإنها تتسم بضعف و قلة نتائج عملها.
- لا توجد مخصصات كافية لبرامج الجودة الشاملة.
- سلسلة الجودة مقطوعة، و قلة جهود التوثيق، و تسجيل الإجراءات و النتائج.
- انعدام التنساق أو الترابط بين سياسات التعليم الجامعي، و بين سياسات التوظيف في المؤسسات العامة و الخاصة.

1-ابو فارس يوسف احمد: "واقع تطبيقات الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 2، العدد 2، 2006، ص253.

2-العلجز فؤاد، شوارن حسين: "تطوير التعليم الجامعي لتنمية المجتمع الفلسطيني في ضوء إدارة الجودة الشاملة"؛ مجلة الجودة في التعليم العالي، العدد الأول، العدد 2، 2005، ص118.

3-احمد الخطيب، رياح الخطيب: "إدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية"؛ طـ8، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص153.

- شيوع ظاهرة الإهدار في الجامعات العربية، و الذي يتمثل في ارتفاع كلفة البنى التحتية للجامعات.³

- ضعف الكفاءات الداخلية، و الكفاءات الخارجية لهذه الجامعات.

- فاعلية التدريب محدودة.

- فلسفة التحسن المستمر غائبة، و فقدان الثقة في البرامج بعد فترة زمنية طويلة من بدء التنفيذ.

و يرى (الخطيب):⁴ أن الهيكل التنظيمي للجامعة أو الكلية يعني من بعض القصور و الخلل التي تؤثر على فعالية العملية التعليمية و الإدارية بالجامعة، فهناك اهتمام كبير بالشكل التنظيمي بغض النظر عن مدى ملاءمته لظروف و احتياجات العمل الفرعية كما أن هناك بعض المؤشرات التي توضح أن هناك تدخلاً بين الوظائف المختلفة بالجامعة، خاصة الوظائف القيادية فيما يتعلق بمسؤوليات، و لعل ذلك يرجع في عدم تحديد الواضح للمهام بكل من تلك الوظائف، فضلاً عن عدم التناسب بين المسؤوليات المتوقعة من بعض الأفراد و السلطات الممنوحة لهم ووجود تكرر في بعض المهام المتعلقة ببعض الوظائف.⁴

و من المعوقات التي تناولها (عشيبة):

- قصور إدارة الجامعة أو الكلية من خلال عدم إشراك المرؤوسين في اتخاذ القرارات التي تهمهم و التمسك و الاندفاع و الاهتمام بالمصالح الفردية في بعض الأحيان، و التركيز على تقييم الأداء و ليس على التوجيه و الإرشاد الذي يساعد الأفراد في تحقيق جودة أعلى.

- عدم توفر قاعدة بيانات متكاملة عن مجالات العمل المختلفة بالجامعة.

- كثرة القوانين و اللوائح و عدم وضوحها في بعض الأحيان.

³ حسني مصطفى، البرنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي، نظر، 2002، ص. 6.

- قصور العناية بالجوانب الإنسانية في مجال العمل:

إن المتتبع لهذا المجال يلاحظ هذا الجانب لا يحظى بالاهتمام الكافي، فهناك العديد من الممارسات التي تحدث في الجامعة و التي تؤثر على العلاقات الإنسانية في العمل، منها:

- وجود بعض الرؤساء الذين يميلون إلى إيجاد فجوة بينهم وبين العاملين، و لا يعطونهم الفرصة الكافية للاستفادة من عملهم، و لا يشعرونهم بالنقد الموضوعي، بل إنهم من خلال سلوكياتهم يزرعون الخوف في نفوس هؤلاء المرؤوسيين، و يقللون من انتقامهم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية لديهم، و اللامبالاة، في تنفيذ الأعمال التي تستند إليهم.

رابعاً: الإيزو 9000 في التعليم الجامعي

1-سلسلة المعايير ISO9000 في التعليم الجامعي:

ان كلمة ايزو ترمز إلى المعايير الدولية للجودة (international standards) و قد وضعت في هذا الأساس بهدف تسهيل عملية التجارة (organisation) الدولية، حيث تبلورت كنظام للجودة تشتهر به الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية، ويتمثل هدف الايزو في الأصل من خلال وضع نظام متكامل ومنظم يشتمل على معايير دولية متسقة متجانسة من حيث العناصر والمبادئ الرئيسية، مما يحقق اتفاقاً وتماثلاً دولياً في النشاط التجاري والصناعي والخدماتي بين الدول من حيث الخد والاعتماد على هذه المعايير كنظام دولي ومرجعي للجودة.

وتنلخص أهم المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها مواصفات الایزو 9000 فيما يلي:

1- التناسق في الاتجاه الدولي نحو تقدير وتنمية توقعات العملاء بما يتعلّق بجودة السلعة أو الخدمة المقدمة.

2-الشروط الخاصة للمواصفات الفنية أو التقنية لا تتحقق وحدها درجة عالية من التوافق مع متطلبات أو شروط العملاء.

3 نظام الجودة يتأثر بالقيم والثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات والمنظمات
والمنشآت

4- المعيير الدولي لنظام الجودة تعتبر مكملة للمواصفات التقنية أو الفنية من أجل استمرارية تحقق متطلبات المستهلكين.

5-نظام الجودة يتأثر بمدى وضوح رسالة وروية المنظمة بالنسبة للعاملين.

٦-نظام الجودة يتأثر بالأسلوب الإداري والقيادي المتبعة.

وتعتبر سلسلة مواصفات الإيزو 9000 مجموعة مترابطة من المعايير الدولية اللازمة لتطبيق منظومات إدارة الجودة لضمان استمرارية فعاليات العمل.

2- كيفية تنفيذ و تطبيق ايزو التعليم الجامعي و إدارة الجودة الشاملة:

عادة ما تقوم الجامعات الراغبة في إدارة العملية التعليمية بأساليب الجودة الشاملة بطرح سؤالين رئيسيين:

س1: ماذا يحتاج طالب الجامعة خريج المستقبل؟

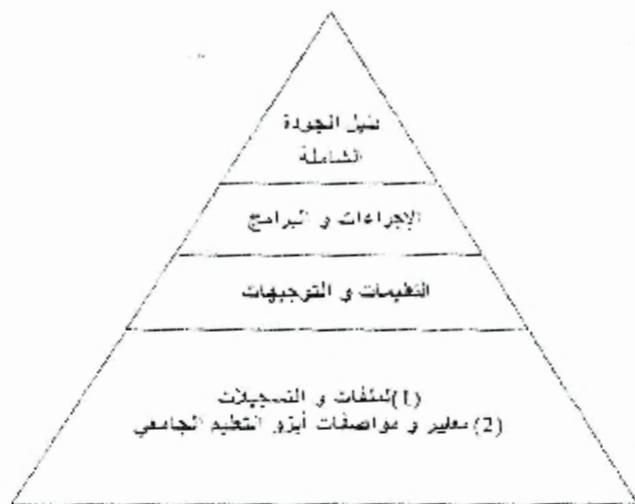
س2: ما هي متطلبات و حاجات الجامعة لتقديم تلك الخدمات؟

و تقوم كل جامعة بعد ذلك بمراجعة منظوماتها و هيكلها التنظيمية للتحقق من إمكانية تنفيذ الخطوات السابقة ذكرها في السؤالين 1، 2 و بعدها تأخذ الجامعات واحدة من البدائل التالية لتطبيق:

أولاً: تكوين فريق عمل لإعداد المواصفات اللازمة لإدارة جودة التعليم الجامعي. و توفير التدريب اللازم لهم ل القيام بعمليات الاستشارات و الإدخال و التنفيذ و المراجعة.

ثانياً: الاعتماد على استشاري خارجي لتشخيص المشاكل و الاحتياجات و اقتراح شبكة المواصفات اللازمة لإدارة جودة التعليم العالي.

و في كلا الحالتين يجب أن يودي الأسلوب المطبق لبرامج إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي إلى تعديل و تطوير السلوك الجامعي تجاه تنظيم الجودة و الإنتاجية و الالتزام و التماسك و روح الفريق و التكامل و التنسيق.



و فيما يلي هيكل الملفات لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

هيكل ملفات الجودة الشاملة للجامعة

كيف تقوم الجامعة ببناء سلسلة من مواصفات الجودة الشاملة:

- 1- فحص البيئة العالمية و الإقليمية و المحلية.
- 2- تحديد منظومة قيم الجامعة.
- 3- تحديد رؤية مستقبلية.
- 4- التعريف بالرسالة الجامعية في المدى القصير و المتوسط و طويل الأجل.
- 5- الإنفاق على جدول الأهداف.
- 6- إعداد مجموعة الاستراتيجيات.
- 7- مناقشة المواصفات النمطية للجودة.
- 8- بناء مواصفات الجودة العالية.
- 9- إعادة هندسة الجامعة.
- 10- إدخال المواصفات النمطية لجودة الجامعة في الأنشطة و الكلمات.
- 11- التدريب على آيزو الجامعة.
- 12- إعادة هيكلة الوظائف و الأنشطة و فق المواصفات الجديدة للجودة و مستويات الأداء التنافسية.

- 13- مراجعة الجودة و النتائج و تصويب الأخطاء.
- 14- إعادة دورة الأعمال الجامعية وفق البرامج الجديدة للمواصفات.

الاعتراف بالمستوى العلمي للجامعات :Accreditation

تستطيع الجامعات عن طريق الحصول على شهادات الأيزو الحصول على الاعتراف العالمي بالكلية/ القسم/ الجامعة و ليس فقط الاعتراف بعالمية الأستاذ الجامعي. و بترتيب ذلك ما يلي:

- 1- تحقيق رضا الطلاب الخريجون.
- 2- تحسين مستويات الخدمة التعليمية الجامعية.
- 3- تحسين المركز التنافسي للخريجين في سوق العمل.
- 4- ترشيد التكاليف و الفاقد و الإنفاق.
- 5- تحقيق التنمية التعليمية المتواصلة.
- 6- ضمان عدم سرقة المواد العلمية من كتب و أبحاث و اختراعات و أفكار.
- 7- التوسيع و الانتشار و الارتقاء.
- 8- المشاركة في حل مشاكل التنمية و المجتمع.
- 9- تحقيق الرضا الوظيفي.
- 10- بناء مناخ تنظيمي إيجابي فعال يوفر فرص النجاح العلمي.
- 11- تحقيق الالتزام و الابتكار.^١

و قد أثبت تطبيق نظام الأيزو أهمية كبيرة في المستويات التعليمية، فقد استطاعت كلية "ساند ويل" في المملكة المتحدة أن تحقق التسجيل في هذا النظام نوفمبر 19989، و بذلك كانت أول مؤسسة تعليمية في القطاع العام تحقق التسجيل في هذا النظام.

وهكذا يمكن ترجمة بنود الأيزو 9001 البالغ عددها 20 بندا، و التي وجدت أساساً لقطاع الإنتاجي، بما يناسب قطاع التعليم على النحو المبين في الجدول التالي:

¹النجار فريد: "إدارة الجامعات بالجودة الشاملة"، بيترال نشر وانتزيع، القاهرة، 2000، ص97.

ترجمة نظام الأيزو (9001) في قطاع التعليم:

متطلبات نظام الجودة (الأيزو 9001)	متطلبات نظم الجودة (الأيزو 9001)
1- مسؤولية الإدارة	1- مسؤولية الإدارة
2- نظام الجودة	2- نظام الجودة
3- مراجعة العقود	3- مراجعة العقود
4- مراقبة وضبط التصميم	4- مراقبة وضبط التصميم
5- مراقبة وضبط الوثائق	5- مراقبة وضبط الوثائق
6- نظام الشراء	6- نظام الشراء
7- مراقبة المواد الموردة من قبل العميل	7- مراقبة المواد الموردة من قبل العميل
8- تعاريف المنتج و متابعته	8- تعاريف المنتج و متابعته
9- ضبط العملية الإنتاجية	9- ضبط العملية الإنتاجية
10- الفحص والتفتيش	10- الفحص والتفتيش
11- اجهزة الفحص والقياس والتقييس.	11- اجهزة الفحص والقياس والتقييس.
12- بيان نتيجة الفحص والتفتيش.	12- بيان نتيجة الفحص والتفتيش.
13- مراقبة وضبط المنتجات غير المنطبقة.	13- مراقبة وضبط المنتجات غير المنطبقة.
14- الاجراءات الوقائية والعلاجية.	14- الاجراءات الوقائية والعلاجية.
15- مناولة المواد و التخزين و التعبئة والتسليم.	15- مناولة المواد و التخزين و التعبئة والتسليم.

16- سجلات الجودة.	16- سجلات الجودة.
17- التدقيق الداخلي على الجودة و عمل مقابلات باستمرار لمراجعة المنهاج الدراسي بالاستفادة من التغذية المرجعية من الطلبة و متابعة الوضع التعليمي باستمرار.	17- التدقيق الداخلي على الجودة
18- تدريب الكادر الوظيفي في الجامعة.	18- التدريب.
19- دعم الطلبة بعد تخرجهم من الجامعة.	19- خدمات ما بعد البيع.
20- الأساليب الإحصائية.	20- الأساليب الإحصائية.

و كما هو ملاحظ من الحدول السابق (حدول رقم 8) فإن الخطوات الممكنة التي تمر بها الجامعة لتأسيس نظام الجودة (الأيزو 9001) كما يأتي:

- 1- تأسيس وحدة ضبط الجودة.
- 2- ترجمة بنود (الأيزو 9001) إلى مصطلحات مع قطاع التعليم الجامعي.
- 3- اختيار نظام الأيزو 9001.
- 4- اختيار مجال نظام الجودة سواء كان كلية أم قسمًا أكاديمياً أم نظاماً إدارياً.
- 5- عمل مسح شامل على الممارسات والإجراءات و السجلات الموجودة في الجامعة.
- 6- دمج الإجراءات الجديدة و الموجودة حالياً في الجامعة و وضعها في دليل للإجراءات.
- 7- إصدار الدليل و توزيعه على فرق البرنامج في الجامعة للتصديق و التعديل.
- 8- كتابة دليل نظام الجامعة.
- 9- تدريب الموظفين على استخدام الدليل و مبادئ الأيزو 9001.
- 10- تطبيق نظام الجودة في كل أقسام الجامعة.
- 11- تعين و تدريب عدد من مدققي الجودة الداخليين، و عدد من المدققين الرئيسيين.
- 12- عمل جولتي تدقيق داخلي.

- 14- استدعاء طرف خارجي لتقدير نظام الجودة المطبق.
- 15- تسجيل الجامعة في نظام الجودة للحصول على شهادة الأيزو 9001.
- 3- مبادئ ديمينج في تحسين جودة الجامعات:
- ا- البروفيسور ادوارد ديمينج أستاذ الجودة في جامعة نيويورك، اقترح برنامجا من 14 نقطة كالتالي:
- 1- خلق حاجة مستمرة للتعليم الجامعي.
 - 2- تبني خلق فلسفة جديدة للتطوير المستمر.
 - 3- منع الحاجة إلى التفتيش 100%.
 - 4- عدم بناء القرارات الجامعية على أساس التكاليف فقط.
 - 5- تطبيق فلسفة التحسينات المستمرة.
 - 6- الاهتمام بالتدريب المستمر في جميع الوظائف الجامعية.
 - 7- توفر قيادة جامعية واعية وديمقراطية.
 - 8- القضاء على الخوف لدى قيادات الجامعة.
 - 9- إلغاء الحواجز في الاتصالات بين العاملين والقيادات.
 - 10- منع الشعارات والتركيز على الانجازات والحقائق.
 - 11- منع استخدام الحدود القصوى للأداء-لا حدود للتفوق- أطلقوا العنان للأداء.
 - 12- تشجيع التعبير عن الشعور بالإعتزاز والثقة.
 - 13- تطبيق برنامج التحسينات المستمرة في جميع
 - 14- ترقية التعرف على جوانب العمل المختلفة بالتبديل.

جوران و جودة التعليم الجامعي:

تؤدي فلسفة جوران في تطوير جودة التعليم الجامعي إلى ما يلي:

-تخطيط الجودة، مراقبة الجودة، تحسين الجودة، إنشاء مجلس أعلى للجودة الجامعية.

-تحقيق وفورات ضخمة في الأداء الجامعي عن طريق القياس و حل مشكلات تدهور

الجودة.

كروسيبي و جودة التعليم الجامعي:

ويت以致 من تطبيقها ما يلي:

1-الجودة الجامعية هي التطابق مع الموصفات النمطية المتفق عليها مسبقاً.

2-منع وتجنب الانحرافات.

3-قلة الوقع في الأخطاء في معدل الأداء الجامعي.

4-قياس الجودة هيتكلفة عدم التطابق.

فلسفة بالدرج و جودة التعليم الجامعي:

تقوم على:

1-التركيز على إرضاء الطلاب والمستفيدين.

2-الاهتمام بنتائج الأداء الجامعي.

3-تنمية الموارد البشرية الجامعية.

4-الاهتمام بالخطط الاستراتيجي الجامعي.

5-تطوير القيادات الجامعية.

6-بناء شبكة معلومات متقدمة.

بـ.القواعد التي حفظتها مؤسسات التعليم العالمي هيراء تصفيقها لنظام الجودة؛

- 1- إيجاد مجموعة موحدة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم في الكلية و التي أدت لمزيد من الضبط و النظام داخلها.
 - 2- طريقة لنقل أو تحويل السلطة و المسئولية إلى مستوى فرق العمل، مع الاحتفاظ بنفس الوقت بالإدارة الاستراتيجية المركزية.
 - 3- طريقة لتطوير المهارات الإدارية و المهنية لأعضاء فرق العمل.
 - 4- إعطاء الموظفين مزيد من الفرص لتطوير إمكاناتهم و تقويتها.
 - 5- وسيلة لتشجيع التحسينات داخل الكلية و ممارسة الأساليب الإدارية الجيدة.
 - 6- وسيلة فعالة للاتصال داخل الكلية.
 - 7- أداة تسويقية تزيد من الميزة التنافسية للكلية.
 - 8- وسيلة لنشر الثقة بين موظفي الكلية.
 - 9- تقديم خدمات أفضل لطلبة الكلية و هذا ما تدور حوله أساس فلسفة الجودة.

خلاصة الفصل:

مما لا شك فيه أن للتعليم العالي دوره الأساسي في بناء الإنسان وتنميته إذ أنه يمثل الركيزة الأساسية للتقدم والتطور في مختلف مجالات التنمية الشاملة و لأن الإنسان هو غاية التنمية ووسائلها أصبح من الضروري أن يسعى التعليم العالي والجامعات إلى تزويده بالكفاءات والمهارات المناسبة حتى يقوم بدوره الكامل في إحداث التنمية الشاملة في ميدان الحياة المختلفة في ظل التوجهات المحلية والعالمية وقضايا العصر المتتجدة وقد أصبحت إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي تحظى باهتمام متدام في مختلف دول العالم بوصفه الرصيد الاستراتيجي المنظور للتنمية الشاملة في المجتمع.

و ينظر لمؤسسات التعليم العالي بوصفها الرافد الأساسي للموارد البشرية التي تحتاج للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة ذلك أن مستقبل مجتمعاتنا يتقرر في أروقة جامعاتنا و قاعاتها الدراسية و مخابرها و معالمها، لأن مخرجات التعليم العالي توصف أنها مدخلات التنمية.

منظمة المقاييس الدولية الإيزو 9000

الفصل الخامس: منظمة القياس الدولية

تمهيد

أولاً: ماهية منظمة القياس الدولية

1- المراحل التاريخية لمواصفات الإيزو 9000

2- مفهوم منظمة القياس

3- أهمية منظمة القياس

ثانياً: منظمة القياس الأهمية، الأهداف والفوائد

1- أهمية الحصول على شهادة الإيزو

2- أهداف منظمة القياس الدولية

3- خواص تطبيق الإيزو

ثالثاً: أساسيات منظمة القياس الدولية

1- متطلبات الإيزو وأهم اشتراكاته

2- خطوات بناء الإيزو

3- أهمية منظمة القياس الدولية

رابعاً: العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والإيزو

1- فوائد أنظمة الجودة المعتمدة على الإيزو

2- الفرق بين إدارة الجودة الشاملة والإيزو

3- علاقة الإيزو بإدارة الجودة الشاملة

خلاصة الفصل

تمهيد:

الايزو هي مجموعة من المعايير القياسية العالمية الموحدة والتي تطبق على كافة المؤسسات الإنتاجية والخدمية بهدف الوصول إلى جودة أفضل ومحبولة على المستوى العالمي، إن المعايير الدولية الايزو تمثل إحدى المتطلبات التي تسعى إلى تحقيق جودة المنتج.

أولاً: ماهية منظمة القياس الدولية

١- المراحل التاريخية لمواصفات الإيزو 9000:

إن البداية التاريخية لهذا الاتحاد تعود بدرجة كبيرة إلى الصناعة العسكرية والنووية والإلكترونية حيث أن الحاجة إلى هذه المواصفات فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية، حيث كان يتم تصنيع المعاير الحربية في عدد من المصانع الإنتاجية وكان لابد من ضمان جودة هذه المنتجات، وضمان عدم وجود عيوب فيها لأن ذلك سيؤدي إلى خسائر كبيرة.^١

وعليه كان نقل التركيز من سياسة الكشف عن العيوب إلى منع حدوثها من خلال تأسيس أنظمة الجو التي تضمن أن يلبي ناتج عملياتها حاجات الزبائن ومتطلباتهم.^٢

١- مرحلة مواصفات الصناعة العسكرية:

خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي احتاجت وزارة الدفاع البريطانية إلى نظام للتأكد من جودة المعدات الحربية، التي يتم توريدها عن طريق المؤسسات المنتجة، و هكذا بدأ العمل بمواصفات الدفاع للتأكد من مطابقة المنتجات للمواصفات.^٣

و في هذا السياق أيضاً ظهرت 1959، المواصفة العسكرية MIL-Q-9859 حول برامج إدارة الجو التي أعقبها 1968 صدور منشورات حلفاء Nato لضمان الجودة.

ولعل ما يميز هذه المرحلة هو سعي العديد من الشركات إلى تبني المواصفات العسكرية الصادرة بهدف تحسين إنتاجياتها و الاختيار الأفضل للمجهزين بالاعتماد على مبادئ الجودة، حيث أن المؤسسات قامت بإصدار مواصفات تأكيد الجودة الخاصة بها لكل عملياتها و مجهزيها.

و صممت هذه المواصفات حسب المتطلبات الفردية و التي استخدمت لتقدير المجهزين أمام مجموعة كبيرة و متباينة و أحياناً متعارضة من متطلبات تأكيد الجودة، حيث أن من يقوم بالتقدير (المجهز) ،

^١- حميد عبد النبي الطاني و آخرون: "إدارة الجودة الشاملة"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص ، من 115، 116.

^٢- إبراهيم بنديدو، ترجمة فؤاد هلال: "الدليل الصناعي للإيزو 9000"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1997، ص 24،

^٣- محمد عبد الوهاب العزاوي: "أنظمة إدارة الجودة و البيئة 14000 iso 9000 iso"، دار وائل للنشر، الأردن ط ١ ، ص 31.

نفسه أمام تقارير تقييم متباعدة من مختلف الزبائن و من الشركات المنتوج و نظام الإنتاج نفسه بسبب اختلاف المتطلبات الخاصة بكل مواصفة.

2- مرحلة المواصفات الوطنية:

في هذه المرحلة برزت الحاجة إلى توحيد هذه المواصفات، نظراً للانتشار الواسع لأنظمة الجودة و فيها المؤسسات في أمريكا و أوروبا بوضع مواصفات قياسية لأنظمة لجودة لها و مجهزيها و ذلك للتأكد من قدرة المؤسسة و مجهزيها على إنتاج و تجهيز منتجات توفر على جميع متطلبات نظام تأكيد أو ضمان الجودة.

و عليه و نظراً لما حققه مواصفات الدفاع، فإنه مع بداية السبعينيات كانت تلوح بوارد احتياج المؤسسات لنظام مماثل للجودة، صالح للتطبيق على مختلف الصناعات سواء في مجال السلع أو الخدمات، أو أيا كان نشاط لمؤسسة ، هذا ما دفع بالعديد من الحكومات الأوروبية إلى توحدي إصدار المواصفات وطنية لأنظمة الجودة تمكناً من التفوق و تحقيق مكاسب لمؤسساتها داخلياً و خارجياً خاصة بعد ظهور العملاق الياباني في مجال الصناعة كمنافس قوي، و لذلك سعت العديد من هيئات التقييس الوطني في تلك الدول إلى إصدار المواصفات وطنية، و كانت للهيئة البريطانية للمواصفات إصدارها للمواصفة القياسية (B55750) متطلبات تأكيد الجودة للأغراض التعاقدية 1979 ، وفي نفس السنة و باعتبار هذه الهيئة عضو في منظمة الإيزو 9000 تقدمت بطلب رسمي إلى المنظمة تدعوها في إلى تصوير المواصفات العالمية لتقنيات و ممارسات تأكيد الجودة ، في حين قامت دول أخرى مثل: كندا أستراليا بتبني إصدار مواصفات وطنية لأنظمة الجودة مشابهة للمواصفات البريطانية B55750.¹

و انطلاقاً من هدف منظمة الإيزو 9000 بتسهيل التبادل التجاري الدولي للسلع و الخدمات كان لزاماً عليها توحيد المواصفات الوطنية لأنظمة الجودة حتى لا تكون هناك عقبة أمام التبادل التجاري بين دول العالم.²

1- علي السلمي: "إدارة الجودة الشاملة و متطلبات التأهيل نلايزو 9000" ، دار غريب للنشر و التوزيع القاهرة 1995 ، ص 91 .

2- حميد عبد النبي الصانع و آخرون: "مرجع سبق ذكره" ، ص 116 .

3- مرحلة المعاصفات العالمية:

مع تسارع التجارة و خلق منتجات جديدة، و لضمان المتعاقدين، بادرت منظمة إيزو 9000 إلى إيجاد مواصفات عالمية لتكون الحكم في الصفقات التجارية.

ففي 1984 قام المعهد البريطاني للمعاصفات BSI بمراجعة المعاصفة B5575 و إصدارها من جديد مع دعم و تشجيع المنظمة للتقييس على إصدار معاصفة عالمية.

و قامت هذه الأخيرة بتشكيل اللجنة التقنية ISO/TC 176 ببعضوية 26 دولة و حددت مهمتها في إصدار معاصفة خاصة بإدارة الجودة، و في 1987، تم إصدار سلسلة المعاصفات الإيزيو 9000 لنظم إدارة الجودة لمعاصفات عالمية و التي حملت المعاصفة العسكرية الأمريكية و المعاصفة البريطانية B5575.

و في 1994 قامت المنظمة الدوليّة للتقييس بمراجعة بعض هذه المعاصفات و إدخال التعديلات عليها على أن يتم مراجعتها بواقع مرة كل 7 سنوات كما تم ذلك 2000.

و الشيء الجدير بالذكر هنا عدم الخلط بين معاصفات الإيزيو 9000 كنظام لإدارة الجودة مع المعاصفات الفنية للسلع، فالإيزيو 9000 ليست بديلاً للمعاصفات الفنية للسلع و الخدمات التي تحدد الحد الأدنى لجودة المنتجات، حيث أنه لضمان و توكيد الجودة لابد من أن يكون إنتاج السلع و الخدمات من خلال نظام جودة يتطابق مع معاصفات محددة.

و قد لاقت المعاصفات الدوليّة الإيزيو 9000 منذ صدورها 1987، اقبالاً واسع لم تشهده معاصفات أخرى من قبل حيث أن دولًا عديدة سارعت إلى تبنيها و اعتمادها كمعايير وطنية حيث يتحقق للدول وضع معاصفات وطنية خاصة بها على نهج المعاصفة العالمية و في حدودها.

2- مفهوم منظمة القياس الدولية ISO

هو مصطلح عام لسلسلة من المعايير تم وضعها من قبل الهيئة الدولية للمواصفات القياسية International standardisation organisation ISO لتحديد أنظمة الجودة التي يتبغي تطبيقها على القطاعات و الخدمية المختلفة.¹

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن مجموعة من المواصفات و المعايير التي تم اعتبارها متطلبات لأنظمة الجودة من قبل المنظمة الدولية للتقييس و الإيزو (ISO) جاءت اختصار المنظمة الدولية للتقييس International standardisation organisation ISOS الكلمة اليونانية EGUAL و التي تعني "متساوي".

و يعبر الرقم 9000 عن سلسلة المواصفات التي تخص بإدارة الجودة في التنظيمات المتعددة و تطبق هذه المواصفات على التعليمات التشغيلية و ليس على المنتج أو الخدمة.²

المنظمة الدولية للمواصفات ISO هي إتحاد معنوي بإصدار المواصفات تأسست بعد الحرب العالمية الثانية بعد لقاء ضم 25 دولة 1946 و باشرت عملها 23/02/1947 حيث تتخذ من جنيف (سويسرا) مقرا لها.

و تضم في عضويتها هيئات و أجهزة المواصفات و المقاييس لمختلف دول العالم ، حيث أن لكل جهاز مقعدا و دائمًا في الجمعية العامة، كما أنها تضم أعضاء مراسلين من بعض الدول التي لا تملك أجهزة للمواصفات و المقاييس بصفة مرافقين.

كما أن إنجاز الأعمال التقنية في المنظمة يتم من قبل لجان فنية (JC) أو لجان فرعية(SC) مجموعات عمل (WG)، وذلك لتعطية مختلف برامج اللجنة الفنية حيث أنه سعيا لانفصال عام 1941 كانت هناك حوالي 1985 لجنة فنية و 636 لجنة فرعية و 1975 مجموعة عمل من خلال هذا مهمه منظمة الإيزو هي تطوير المواصفات كافة باستثناء المجالات الفنية للمنتجات الخاصة بالصن

¹- ستريات، الجودة (<http://www.jeddah.edu.sa/developer/iso>)

²- علي النسلي: "تطور الفكر التنظيمي"، دار غرب لنشر و التوزيع، القاهرة، ص 258

- الاستخدام الأمثل لمعدات المنشأة مما يساعده في تقليل التكلفة الخاصة للمواد الأولية المستخدمة في المنشأة.

- المساعدة في تقليل نسبة التاليف للمنتج أو المعيب للخدمة.

- تشجيع وتحسين التعاون و التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المؤسسة.

- المساعدة في رفع العمل بين العاملين في المنظمة.

- الاستعداد لمواجهة متطلبات و احتياجات السوق المحلية و الدولية.

- المساعدة في كسب رضاء العملاء و استمرارهم في التعامل مع نفس المؤسسة.

2- الفرق بين إدارة الجودة الشاملة و الإيزو

1 - تهدف المؤسسات التي حازت على شهادة الإيزو إلى التعامل المباشر مع المستهلك و ذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية للجودة في سلعها و خدماتها

في حين أن المؤسسات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة و تهدف إلى التعامل المباشر مع العملاء من خلال الدراسة الميدانية لاحتياجاتهم و رغباتهم للعمل و توفيرها لهم ، أي أن الإيزو لا تركز كثيراً على العميل و الذي يأتي في مقدمة اهتمامات إدارة الجودة الشاملة...¹

2 - يمكن اعتبار نظام الإيزو و مرحلة أولية للوصول إلى تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة مستقبلاً لأنها الأشمل و الأعم من الإيزو.

3 - تركز إدارة الجودة الشاملة على جميع العمليات و الأنشطة داخل المؤسسة و على جميع الجوانب الفنية و الإدارية، بينما تركيز الإيزو و على الأمور الفنية و الإجرائية في العمل فقط.

4 - المؤسسات الحائزة على شهادة الإيزو تطبق بعمليها نفس القواعد التي تم على أساسها حصلت على شهادة الإيزو، لذلك فهذه القواعد متماثلة في كل المؤسسات و ليس هناك خصوصية لأي مؤسسة على عكس إدارة الجودة الشاملة فمدى التطبيق لأي بعد من أبعادها يختلف من مؤسسة إلى أخرى.

¹ محمد عابد عامر المجلد: "أهمية التخطيط الاستراتيجي في إنجاز المنظومة الإدارية"، دار وان النشر و التوزيع، (الأردن)، ص 92.

5- جميع مؤسسات التي حازت على شهادة المؤسسة و خاضعة إلى المراجعة و التفتيش الدوري من قبل المؤسسة الدولية للمواصفات و المقاييس للتأكد من استمرارية تطبيق معايير الجودة التي على أساسها منحتها الشهادة، كما أنها ملزمة بإجراء تطبيق معايير الجودة التي على أساسها منحتها الشهادة، كما أنها ملزمة بإجراء التعديلات كلما قامت المؤسسة الدولية بتغيير معاييرها.

أما المؤسسات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة فلا توجد مراجعة و تفتيش دوري عليها و نموذجها خاص بها و لها حرية التصرف.

6- تسعى الشركات للحصول على شهادة الإيزو لغرض فتح أسواق جديدة لها سواء كانت إقليمية أو عالمية، أما المؤسسات الكبيرة و الدولية فهي تعمل على تطبيق إدارة الجودة الشاملة لغرض قدراتها التنافسية و ذلك بالتأمل المباشر و الواسع مع الزبان.

3- علاقـة الإـيزـو بـادارـة الجـودـة الشـامـلـة

- إن الإيزو ليس نظام لإدارة الجودة الشاملة و إنما هو نظام لضمان و توكيد الجودة و الذي يعتبر الأساس للبدء في تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.

- إن الشروع بتطبيق مبادئ و مفاهيم إدارة الجودة الشاملة من شأنه أن يؤدي إلى إمكانية الحصول على الإيزو حيث أن المنظمة التي تقوم بتطبيق إدارة الجودة الشاملة لا تحتاج إلا لبعض التعديلات التي من شأنها أن تحقق لها إمكانية الحصول على الإيزو.¹

- إن تطبيق نظام الإيزو لا يعني بالضرورة تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة و لكن تطبيق الإيزو يؤدي إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

- يوفر الإيزو معيار للنـاطـات و العمـليـات التي تـتم داخـل المنـظـمات لـضـمان و توـكـيد الجـودـة و بالشكل الذي يساعد على تحقيق متطلبات نظام الجودة الشاملة.²

إن الإيزو وإدارة الجودة الشاملة متكاملتين و ليستا بديلتان أو متعارضتان فيمكن الحصول على الإيزو بدون إدارة الجودة الشاملة.

¹. على اسلمي: "الادارة الجودة الشاملة و متطلبات التأهيل للإيزو"، دار الغرب للطباعة و النشر والتوزيع ، ص 91.

². محمد عبد الوهاب العزاوي: مرجع سبق تكره، عمان 2005.

و يمكن تبني إدارة الجودة الشاملة دون الحصول على الإيزو .

أو يمكن تبني إدارة الجودة الشاملة كمدخل للحصول على الإيزو...¹

ولكن لا يمكن أن نقول إنها نظامان متزامن و متناظران .

يمثل نظام الإيزو جزءا من مكونات و اهتمامات إدارة الجودة الشاملة، فهناك مؤسسات استطاعت أن تحصل على إحدى شهادات الإيزو و لكنها لم تبدأ في إدارة الجودة الشاملة، و يمكن اعتبار شهادة الإيزو إحدى متطلبات إدارة الجودة الشاملة و يمكن اعتبارها خطوة تمهدية...²

فيتمكن أن تكون المؤسسة لديها إدارة الجودة الشاملة دون الحصول على الإيزو و يمكن للمؤسسة أن تطبق إدارة الجودة الشاملة...³

¹- أحمد سيد سعدي: "ادارة الجودة الشاملة و الإيزو 9000 دليلي علمي" ، مصر 1998 ، ص 12.

²- سمير محمد عبد العزيز : "الاتصالات الجودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة و الإيزو" ، دار الإشاعر للطباعة و الشر ، الزاهية ، 2000 ، ص 119

³- محمد رضي الشندي : "الجودة الكلية الشاملة و الإيزو بين النظرية و التطبيق" ، ملague 2 ، مصر ، 1996 ، ص 38-39.

خلاصة الفصل:

بفضل إدارة الجودة الشاملة ومنظمة القياس الدولية حفقت مؤسسات الدول المتطرفة نتائج مكانتها من السيطرة على السوق، وسمحت ببناء استراتيجيات تنهج أسلوب إداري حديث وعملت على تطوير هذا المنهج حتى أصبح لها نماذج خاصة بها.

الكهربائية و الهندسة الإلكترونية و التي هي من اختصاص منظمات أخرى تأسست كاللجنة العالمية للإلكترونات و التقنية (EIS).¹

ما سبق يتضح أن منظمة الإيزو وظيفتها تطوير المعايير و ليس من صلاحيتها منح شهادات المطابقة أو إرغام المؤسسات على تطبيق هذه المعايير.

سلسلة المعايير القياسية الخمسة لجودة:

1- الإيزو 9000:

إدارة الجودة و معايير ضمان ، إرشادات لاختبارات و الاستخدام و هي عبارة عن توجيهات إرشادات لاختيار معايير الإيزو و هي تصنف مفاهيم الجودة الأساسية، و تعرف المصطلحات الأساسية و تقدم إرشادات لاختيار و استخدام معايير الإيزو 9001، 9003، 9001، 9002، 9003 فهي توضح و ترسم الطريق لاستخدام كل معايير (الإيزو).

2- الإيزو 9001:

نظام الجودة، نموذج لضمان الجودة في التصميم و التطوير و النتاج و التركيب و تقديم الخدمات و هي أكثر المعايير شمولا و تحتوي على 20 عنصر تغطي احتياجات نظام الجودة الفعال منذ تسليم التعاقد و خلال مراحل و عمليات التصميم و التطوير حتى المرحلة النهائية لتقديم الخدمات الازمة بعد التسليم .

3- الإيزو 9002:

نظام الجودة، نموذج لضمان الجودة في الإنتاج و التركيب و تعالج عمليات الوقاية و اكتشاف المشكل و معالجتها خلال الإنتاج و التركيب وهي موجهة للاستخدام في حالة المؤسسات التي لا يدخل ضمن أعبائها التصميم أو تقديم الخدمات بعد التسليم و تضم هذه السلسلة 18 عنصرا في الإيزو 9000.²

¹- محمد عبد الوهاب انعزاوي: "أنظمة اتجاهية و انبيلة إيزو 9000 و إيزو 14000" ، دار وائل، تأثیر و التوزيع، الأردن، ط1، 2002، ص 29.30.

²- موسى الورزعي: "التطوير التنظيمي أساسيات و مفاهيم حلقة" ، ط1، دار وائل، للنشر و التوزيع، الأردن، ص 48.

4- الإيزو 9003:

نظام الجودة، نموذج نضمان الجودة في الفحص النهائي والاختيارات و هي أقل هذه السلسلة شمولاً و تغطي 12 عنصرًا من العناصر التي يقدمها الإيزو 9001، و هي لا تعتبر نظام لرقابة الجودة، و تتضمن فقط المتطلبات العملية لاكتشاف المشاكل و الرقابة عليها و التي يتم فحصها في المراحل النهائية للفحص و التفتيش.

5- الإيزو 9004:

عناصر و إرشادات نظام الجودة و إدارة الجودة و تقدم هذه السلسلة توجيهات و إرشادات للموردين يتم استخدامها في تطوير نظم الجودة و تحديد مدة و إمكانية تطبيق كل عنصر من عناصر الجودة ، فهي تفحص كل عنصر من هذه العنصر بالتفصيل، و هي هامة و مفيدة لأغراض المراجعة الداخلية.¹

3- أهمية منظمة القياس الدولية (ISO):

- خلق عمليات أكثر كفاءة و فعالية.
- زيادة رضا العملاء و الاحتفاظ بهم.
- الحد من مراجعة الحسبيات.
- تعزيز التسويق.
- تحسين تحفيز الموظفين و الوعي و الروح المعنوية.
- تشجيع التجارة الدولية.
- زيادة الأرباح.
- زيادة الإنتاجية.

¹- سمير محمد عبد العزيز: "الاقتصاديات جردة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة و الإيزو" ، دار الانبعاث للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2000 ، ص 19.

ثانياً: منظمة القياس الأهمية، الأهداف والفوائد**أ- أهمية الحصول على شهادة الإيزو:**

تكمن أهميتها في أنها وسيلة لتحقيق الجودة الشاملة التي تعتبر لغة العصر و مفتاح النجاح و الوصول إلى قلب المستهلك ومن أهميتها ما يلي :

- 1- زيادة القدرة التنافسية للشركة عن طريق تحسين صورة الشركة لدى المستهلك و مساعدتها على طرح منتجاتها في الأسواق العالمية ومساعدتها على طرح منتجاتها في الأسواق العالمية و موااعمتها لمتطلبات منظمة التجارة العالمية الجات.
- 2- توفير و تطوير مجموعة متكاملة من الوثائق التي تمثل الدليل الإرشادي للمعضيات الإدارية و الفنية و المساهمة في تحقيق أداء جميع العمليات بصورة أفضل.
- 3- المساعدة في رفع مستوى أداء شركات و تحقيق الكفاءة و الكفاية المطلوبة و تقليل لفترة من العمليات الإنتاجية من خلال تقليل العيوب أو المستر جعات الأمر الذي يساهم في خفض أسعار السلع و الخدمات المعروضة من قبل الشركات.
- 4- تحسين مستوى العلاقة مع العملاء.
- 5- تمكين الشركة من القيام ذاتيا بعمل المراجعة و التقييم الذاتي.
- 6- تحفيز موظفي الشركة على العمل و رفع الروح المعنوية لديهم و تشجيعهم على المساهمة في عمليات المراجعة الدورية الداخلية للنظام المطبق.
- 7- ثبات الجودة و تصويرها بسبب اهتمام نظام الجودة بالمراجعة و التقييم المستمر.
- 8- مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها الربحية بسبب الحد من تكلفة الإنتاج و تقليل نسبة التالف و العيوب و زيادة المبيعات.

2- أهداف منظمة القياس الدولية (ISO):

- وضع معايير عالمية مقبولة من أغلب الدول و المنظمات و ذلك لتوحيد القياس العالمي في مختلف مجالات العمل.
- العمل على تطوير المعايير الدولية.
- الإسهام في تحرير التجارة العالمية و صياغة منتج عالمية منافسة و الإسهام في تقارب ظروف العمل و رفع مستوى جودة العمل العالمي و تقليل التكاليف.
- تسهيل تطبيق نظام الجودة في مختلف التخصصات.
- تعطي متطلبات و إرشادات ضرورية لتأسيس أنظمة الجودة تهدف إلى تقديم منتجات أو خدمات تطبق متطلبات محددة.

3- فوائد تطبيق ISO:

- 1- توحيد المعايير.
- 2- لغة تفاصيم دولية مشتركة.
- 3- رفع الكفاءة الإدارية و الفنية للمنشأة.
- 4- رفع مستوى الجودة بشكل عام لمنتجات و الخدمات.
- 5- تخفيض التكاليف مع تعزيز المنافسة في الأسواق.
- 6- تحقيق شروط التعاقد.
- 7- تحقيق الاعتراف المتبادل.
- 8- ترشيد استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية و الحد من للتلوث.
- 9- تحقيق التحسين المستمر.

10- يؤمن النظام ثباتية في العمل مما يحسن صورة المؤسسة بشكل عام.

ثالثاً: أساسيات منظمة القياس الدولية (ISO):

1) متطلبات الإيزو وأهم اشتراكاته

أولاً: متطلبات منظمة ISO:

من أجل بناء نظام فعال يجب تحديد و توثيق العمليات و الإجراءات حسب نشاط المنشأة، و للحصول على التسجيل لابد من توثيق المتطلبات الإلزامية العامة و هي:

- إجراء ضبط الوثائق.

- إجراء ضبط السجلات.

- إجراء التدقيق الداخلي.

- إجراء حالات عدم المطابقة.

- الإجراء التصحيحي.

- الإجراء الوقائي.

ثانياً: أهم اشتراكات الإيزو:

أن يكون هناك نظام إداري موثق و يجب أن يشتمل هذا النظام على مايلي:

- دليل الجودة.

- العمليات.

- الإجراءات.

- تعليمات العمل.

- النماذج و السجلات...¹

2- خطوات بناء الإيزو

- تحلييل الاختلافات.

- تدريب فريق الجودة.

- التخطيط للمشروع.

- توثيق العمليات و الإجراءات.

- تدريب العمليات و الإجراءات.

- تدريب أعضاء فريق التفتيق الداخلي.

- تقييم مبدئي.

- التسجيل للتفتيق الخارجي...²

رابعاً: العلاقة بين إدارة الجودة و الإيزو.

1- فوائد أنظمة الجودة المعتمدة على الإيزو:

- المساهمة في تدعيم القدرة التنافسية للمنظمة.

- تحسين سمعة المنشأة في نفس بيئه الأعمال.

- المساعدة في زيادة نصيب المنشأة في الأسواق التنافسية

- التخطيط الجيد و التصميم الأمثل للمنتجات أو الخدمات المقدمة للعميل.

- ضمان استمرارية التطوير و التحسين لجودة المنتجات أو الخدمات المقدمة،

- المساهمة في تخفيض تكلفة السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة للعملاء.

¹ موسى اللوزي: مرجع سبق ذكره، ص 58.

² سمير عبد العزيز: "التصاليف جودة المنتج بين إدارة الجودة و الإيزو"، دار الاتجاه للطباعة و النشر ، القاهرة، من 130.

- الاستخدام الأمثل لمعدات المنشأة مما يساهم في تقليل التكلفة الخاصة للمواد الأولية المستخدمة في المنشأة.
 - المساعدة في تقليل نسبة التاليف المنتج أو المعيب للخدمة.
 - تشجيع وتحسين التعاون و التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المؤسسة.
 - المساهمة في رفع العمل بين العاملين في المنظمة.
 - الاستعداد لمواجهة متطلبات و احتياجات السوق المحلية و الدولية.
 - المساهمة في كسب رضاء العملاء و استمرارهم في التعامل مع نفس المؤسسة.
 - الفرق بين إدارة الجودة الشاملة في الإيزو
- 1 - تهدف المؤسسات التي حازت على شهادة الإيزو إلى التعامل المباشر مع المستهلك و ذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية للجودة في سلعها و خدماتها
- في حين أن المؤسسات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة و تهدف إلى التعامل المباشر مع العملاء من خلال الدراسة الميدانية لاحتياجاتهم و رغباتهم لعمل وتوفيرها لهم ، أي أن الإيزو لا تركز كثيراً على العميل و الذي يأتي في مقدمة اهتمامات إدارة الجودة الشاملة...¹
- 2 - يمكن اعتبار نظام الإيزو مرحلة أولية للوصول إلى تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة مستقبلاً لأنها الأشمل والأعم من الإيزو.
- 3 - تركز إدارة الجودة الشاملة على جميع العمليات و الأنشطة داخل المؤسسة و على جميع الجوانب الفنية والإدارية، بينما تركيز الإيزو و على الأمور الفنية و الإجرائية في العمل فقط.
- 4 - المؤسسات الحائزة على شهادة الإيزو تطبق بعملها نفس القواعد التي تم على أساسها حصلت على شهادة الإيزو، لذلك فهذه القواعد متماثلة في كل المؤسسات و ليس هناك خصوصية لأي مؤسسة على عكس إدارة الجودة الشاملة فمدى التطبيق لأي بعد من أبعادها يختلف من مؤسسة إلى أخرى.

¹ محمد عابد عصر المجلاد، "أهمية لتخطيط الإستراتيجي في إنجاز المنظومة الإدارية"، دار وثقل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 92.

5- جمبع مؤسسات التي حازت على شهادة المؤسسة و خاضعة إلى المراجعة و التفتيش الدوري من قبل المؤسسة الدولية للمواصفات و المقاييس للتتأكد من استمرارية تطبيق معايير الجودة التي على أساسها منحتها الشهادة، كما أنها ملزمة بإجراء تطبيق معايير الجودة التي على أساسها منحتها شهادة، كما أنها ملزمة بإجراء التعديلات كلما قامت المؤسسة الدولية بتغيير معاييرها.

اما المؤسسات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة فلا توجد مراجعة و تفتيش دوري عليها و نموذجها خاص بها و لها حرية التصرف.

6- تسعى الشركات للحصول على شهادة الإيزو لغرض فتح أسواق جديدة لها سواء كانت إقليمية أو عالمية، أما المؤسسات الكبيرة و الدولية فهي تعمل على تطبيق إدارة الجودة الشاملة لغرض قدراتها التنافسية و ذلك بالتأمل المباشر و الواسع مع الزبائن.

3- علاقة الإيزو بإدارة الجودة الشاملة

- إن الإيزو ليس نظام لإدارة الجودة الشاملة و إنما هو نظام لضمان و توكيد الجودة و الذي يعتبر الأساس للبدء في تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة.

- إن الشروع بتطبيق مبادىء و مفاهيم إدارة الجودة الشاملة من شأنه أن يؤدي إلى إمكانية الحصول على الإيزو حيث أن المنظمة التي تقوم بتطبيق إدارة الجودة الشاملة لا تحتاج (لا بعض التعديلات التي من شأنها أن تحقق لها إمكانية الحصول على الإيزو).¹

- إن تطبيق نظام الإيزو لا يعني بالضرورة تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة و لكن تطبيق الإيزو يؤدي إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

- يوفر الإيزو معيار للنشاطات و العمليات التي تتم داخل المنظمات لضمان و توكيد الجودة و بالشكل الذي يساعد على تحقيق متطلبات نظام الجودة الشاملة.²

إن الإيزو وإدارة الجودة الشاملة متكاملتان و ليستا بديلتان أو متعارضتان فيمكن الحصول على الإيزو بدون إدارة الجودة الشاملة.

¹- على السندي، "إدارة الجودة الشاملة و متطلبات التأهيل للإيزو"، دار الغريب للطباعة و النشر والتوزيع، ص 91.

²- محمد عبد الرحمن العزاوي، مرجع سبق ذكره، عام 2005.

و يمكن تبني إدارة الجودة الشاملة دون الحصول على الإيزو .

أو يمكن تبني إدارة الجودة الشاملة كمدخل للحصول على الإيزو...¹

ولكن لا يمكن أن نقول أنهما نظامان متزامنان و متطابقان.

يمثل نظام الإيزو جزءاً من مكونات و اهتمامات إدارة الجودة الشاملة، فهناك مؤسسات استطاعت أن تحصل على إحدى شهادات الإيزو و لكنها لم تبدأ في إدارة الجودة الشاملة، و يمكن اعتبار شهادة الإيزو إحدى متطلبات إدارة الجودة الشاملة و يمكن اعتبارها خطوة تمهيدية...²

فيتمكن أن تكون المؤسسة لديها إدارة الجودة الشاملة دون الحصول على الإيزو و يمكن للمؤسسة أن تطبق إدارة الجودة الشاملة...³

¹- احمد سيد مسطفى: "ادارة الجودة الشاملة و الإيزو 9000 نيلي علمي" ، مصر 1998 ، من 11.

²- سمير محمد عبد العزيز : "القصديات الجودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة و الإيزو" ، دار الإشاع للطباعة و انتشار ، القاهرة ، 2000 ، ص 119

³- محمد رضي الشندي : "الجودة الكلية (الشاملة و الإيزو بين النظرية و التطبيق)" ، طبعة 1 ، مصر ، 1996 ، ص 38-39.

الفصل الخامس

خلاصة الفصل:

بفضل إدارة الجودة الشاملة ومنظمة القياس الدولية حفقت مؤسسات الدول المتقدمة نتائج مكتنها من السيطرة على السوق، وسمحت ببناء استراتيجيات تنهج أسلوب إداري حديث وعملت على تطوير هذا المنهج حتى أصبح لها نماذج خاصة بها.

الدراسة الميدانية

تمهيد:

إن الاهتمام بدراسة المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية أصبح ضرورة ملحة تمليها الظروف الدولية الراهنة وذلك لنهوض والرقي بالجامعة الجزائرية لمواكبة التطورات الحاصلة وسنحاول من خلال تحليلنا لجدوالي الدراسة المبنية على أساس البيانات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية لعينة البحث، معالجة فرضيات الدراسة وهذا بهدف التوصل إلى نتائج جزئية على ضوء الفرضيات وكذا الوصول إلى النتائج العامة للدراسة.

اولاً: عرض البيانات و تحليلها:

البيانات العامة:

1) الجدول رقم 01 الخاص بجنس المبحوثين:

الجنس	النكرار	النسبة %
ذكر	04	%66.67
أنثى	02	%33.33
المجموع	06	%100

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يتضح أن نسبة الذكور تمثل 66.67% أي ما يعادل 4 أستاذة يمارسون وظائف إدارية في حين أن نسبة الإناث تمثل 33.33% أي ما يعادل أستاذان.

و هذا يدل على أن نسبة الذكور تقدمت على نسبة الإناث.

2) جدول رقم 02 الخاص بالسن:

السن	المجموع	النكرار	النسبة %
أقل من 35 سنة	01	16.67	%16.67
من 36-45 سنة	03	50	%50
من 46 فما فوق	02	33.33	%33.33
المجموع	06	100	%100

يبين الجدول أن نسبة 16.67 % من أفراد العينة عمرهم أقل من 35 سنة ، بينما نسبة 50 % يتراوح أعمارهم بين (36-45) سنة، أما نسبة 33.33 % فكانت أعمارهم أكثر من 46 سنة.

(3) جدول رقم 03 خاص بالرتبة:

الرتبة	النسبة %	النسبة %
أستاذ التعليم العالي	-	-
أستاذ محاضر	% 16.67	1
أساتذ مساعد	% 33.33	5
المجموع	% 100	6

يتضح لنا من خلال هذه النسب أن الرتبة الغالبة هي رتبة الأستاذ المساعد بنسبة 33.33%， تليها الأستاذ المحاضر بنسبة 16.67%

(4) جدول رقم 04 خاص بالمؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	النسبة %	النكرار
ماجستير	% 66.67	04
دكتوراه	% 33.33	02
المجموع	% 100	06

يبين الجدول أعلاه أن نسبة 66.67% تمثل الأساتذة الحائزين على شهادة الماجستير، تليها نسبة 33.33% و تمثل الأساتذة المتخصصين على الدكتوراه، أي أن الاستماراة شملت كلام من المترجحين

(5) جدول رقم 05 خاص بالتخصص:

النسبة %	النكرار	التخصص
% 66.67	04	علوم اجتماعية
% 33.33	02	تاريخ و آثار
% 100	06	المجموع

توضح معطيات هذا الجدول رقم 05 توزيع أفراد العينة حسب التخصص فتوصلنا إلى أن نسبة 66.67 % يشكلون العلوم الاجتماعية في حين أن نسبة 33.33 % يمثلون تاريخ و آثار.

(6) جدول رقم 06 خاص بسنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	المجموع	النسبة %	النكرار
أقل من 5 سنوات	-	% 33.33	2
من 5 - 10 سنوات	-	%33.33	2
من 11-15 سنة	-	%33.33	2
أكثر من 15 سنة	-	-	-
المجموع		%100	06

يتضح من خلال الجدول أن سنوات الخبرة لدى الأساتذة الذين يمارسون وظائف إدارية مختلفة إذ نجد نسبة 33.33% لديهم خبرة أقل من 5 سنوات و نجد نفس النسبة 33.33% لديهم خبرة من 10-5 سنوات و نجد نفس النسبة 33.33% لديهم خبرة من 11-15 سنة وهذا يدل على أن الأساتذة يتمتعون بمستوى تعليمي عالي و خبرة جيدة.

(7) جدول رقم 07 خاص بالوظيفة الحالية:

الوظيفة الحالية	المجموع	النكرار	النسبة %
عميد	-	1	%16.67
نائب عميد	-	1	%16.67
رئيس قسم	-	2	%33.33
نائب رئي قسم	-	2	%33.33
المجموع		06	%100

8

(8) جدول رقم 08 يبين إذا كان المسؤول الإداري يستفيد من الدورات التدريبية الخاصة بالتسخير الإداري:

الاحتمالات	التكرار	النسبة %
نعم	-	-
لا	06	%100
المجموع	06	%100

يتضح لنا من خلال هذا الجدول النسب أن نسبة 100% من أفراد العينة
أقرّوا بأن المسؤول الإداري لا يستفيد من الدورات التدريبية الخاصة
بالتسهيل الإداري.

٩) جدول رقم ٠٩ يوضح إذا كانت اقتراحات الأستاذة حول تسيير الكلية تأخذ بحديمة:

الاحتمالات	النكرار	النسبة %
نعم	02	%33.33
لا	04	%66.67
المجموع	06	%100

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يتضح لنا أن نسبة 66.67% من أفراد العينة يرون بأن اقتراحات الأساتذة حول تسخير الكلية لا تأخذ بجدية، بينما نجد نسبة 33.33% يرون بأنها تأخذ بجدية.

(10) جدول رقم 10 يبين سعي المنظومة الجامعية لتطوير التعليم العالي:

الاحداث	النكرار	النسبة %
نعم	02	%33.33
لا	04	%66.67
المجموع	06	%100

يتضح لنا من خلال هذه النسب أن المنظومة الجامعية تسعى لتطوير التعليم العالي المقدر بنسبة 66.67%， أي ما يعادل 4 أستاذة إداريين، بينما نجد

نسبة 33.33% يرون أنها لا تسعى لتطوير التعليم العالي أي ما يعادل أستاذين يمارسان وظائف إدارية.

(11) جدول رقم 11 يوضح محاولات الجامعة لتحسين التكوين المقدم للطلبة:

الاحتمالات	النسبة %	النكرار
نعم	%33.33	02
لا	%66.67	04
المجموع	%100	06

يبين هذا الجدول أن نسبة 66.67% من عينة الدراسة يرون بأن الجامعة لا تقدم محاولات لتحسين التكوين المقدم للطلبة، في حين نجد نسبة 33.33% يرون بأن الجامعة تقدم محاولات لتحسين التكوين المقدم للطلبة.

(12) جدول رقم 12 يبين إذا كان للبرامج الإصلاحية التي استفادت منها الجامعة دور في تطوير المنظومة الجامعية:

الاحتمالات	النسبة %	النكرار
نعم	%16.67	01
لا	%83.33	05
المجموع	%100	06

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أنه لم يكن للبرامج إصلاحية دور في تطوير المنظومة الجامعية و ذلك بنسبة 83.33% أي ما يعادل 5 أستاذة إداريين، و نسبة 16.67% يرون بأن للبرامج الإصلاحية دور في تطوير المنظومة الجامعية.

و منه نستنتج أن الجامعة الجزائرية استفادت من برامج إصلاحية حققت من خلالها تحسينا ملحوظا في تخرجات المنظومة الجامعية.

1- الجنس:

الجنس	النكرار	النسبة المئوية
ذكر	21	%61.76
أنثى	13	%38.23
المجموع	34	%100

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها نلاحظ أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث بنسبة 61.76% بينما نسبة الإناث .%38.23

2- العمر:

العمر	النكرار	النسبة
أقل من 35	12	%35.29
45-36	13	%38.23
46 فما فوق	09	%28.17
المجموع	34	%100

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن أفراد العينة أعمارهم من (36-45) بنسبة 13% كما أن 35.29% أعمارهم أقل من 35 سنة، أم نسبة 26.47% وكانت أعمارهم أكثر من 46 سنة.

و هذا يدل على أن نسبة التوظيف لدى الفئات الشابة المتخرجة حديثاً ذو نسبة ضئيلة.

3- المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النكرار	النسبة
دكتوراه	19	%55.88
ماجستير	15	%44.11
المجموع	34	%100

يتضح لنا من حلال هذه النسبة أن المؤهل العلمي و المستوى الثقافي لأستاذة التعليم العالي، بنسبة 55.88% دكتراً، بينما 14.11% ماجستير، و هذا يدل على أنها الشهادة العلمية لديها مكانة في التوظيف.

4- الرتبة:

الرتبة	النسبة	النكرار
أستاذ التعليم العالي	%17.65	06
أستاذ محاضر	%26.47	09
مكلف بالمدربين	%17.65	06
مساعد	%38.23	13
المجموع	%100	34

نلاحظ من خلال الجدول أن الجامعة لديها أستاذة بنسبة 17.65% و هم أستاذة التعليم العالي ، في حين الأستاذين المحاضرين بنسبة 26.47% ماجستير، و هذا يدل على أنها الشهادة العلمية لديها مكانة التوظيف.

5- التخصص و القسم:

النسبة	النكرار	التخصص
تاريخ	16	%47.06
ع.ا.ج	18	%52.94
المجموع	34	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة الأستاذة الدائمين هي من قسم علم الاجتماع بنسبة 52.94% أي ما يعادل 18 أستاذ بينما قسم التاريخ و الآثار بنسبة 47.06%.

6- سنوات الخبرة

الرتبة	النكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	10	%29.41
من 5-10	8	%23.53
15-10	10	%29.41
أكثر من 15	6	%17.65
المجموع	34	%100

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلبية الأساتذة لديهم الخبرة. إذ نجد نسبة 29.41% لديهم أقل من 5 سنوات، و من 11-15 سنة خبرة بينما نجد أقل من 5 سنوات النسبة 23.53% وهذا يدل على وفرة الأساتذة و تمكنهم من مهنتهم.

07- جدول يبين مدى توفر الوسائل السمعية و البصرية:

الإجابة	النكرار	النسبة
نعم	16	%47.06
لا	18	%52.94
المجموع	34	%100

من خلال نتائج التي توصلنا إليها يتضح أن أعلى نسبة 52.94% يرون بأن الوسائل السمعية البصرية غير متوفرة في حين أن نسبة 47.05% يرون بأنها متوفرة.

08- جدول يبين توفير الكتبة للمصادر و المراجع اللازمـة في:

الإجابة	النكرار	النسبة
دروـسـك	12	%35.29
أبحاثـك	08	%23.53
مطالعـتك	14	%41.18
المجموع	34	%100

يتضح لنا بأن المكتبة توفر المصادر و المراجع لطالعه بنسبة 41.18% في حين توفر للدروس بنسبة 35.29%， بينما الأبحاث بنسبة 23.53%.

جدول يبين مجال البحث الذي يترك:

الإجابة	النكرار	النسبة
نعم	20	%58.82
لا	14	%41.18
المجموع	34	%100

يتضح لنا من خلال هذه النسب أن نسبة 58.82% من عينة الدراسة لديهم مجال أبحاث، في حين نجد نسبة 41.18% أجابوا بأنه ليس لديهم مجال للبحث.

جدول يبين المحاور الأساسية للجودة الشاملة في التعليم العالي:

الإجابة	النكرار	النسبة
جودة عضو هيئة التدريس	15	44.12
جودة الطالب	0	00
جودة الإدارة الجامعية	08	23.53
التعليم العالي	11	32.35
المجموع	34	100

من خلال النتائج التي توصلنا إليها أن المحور الأساسي للجودة الشاملة في التعليم العالي هو جودة عضو هيئة التدريس بنسبة 44.12% تليها جودة الإدارة الجامعية بنسبة 23.53%， ثم جودة إستراتيجيات التعليم ووسائله بنسبة 32.35%.

جدول يبين مؤشرات الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

الإجابة	النكرار	النسبة
مستوى الطلاب	06	%17.65
مستوى هيئة التدريس	13	%38.23
نسبة النجاح	0	00
المتاحج الدراسية	06	%17.65
فعالية الإدارة الجامعية	09	%26.47
الإمكانات المادية	0	00
المجموع	34	100

يتضح لنا من خلال النتائج التي توصلتنا إليها أن مؤشرات الجودة تتمثل في فاعلية مستوى هيئة التدريس بنسبة 38.23 %

المعوقات التدريسية

1- قلة الأساتذة بالنسبة لعدد الطلاب

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	0	%0
منخفضة	0	%0
متوسطة	10	%31.25
مرتفعة	19	%59.57
مرتفعة جدا	03	%05.37
المجموع	32	%100

يتضح لنا من خلال النسب أن نسبة 31.25 % من عينة الدراسة يرون بأن متوسطة، في حين نجد نسبة 59.57 % يرون بأن الأساتذة قليلون مقارنة تعدد الطلاب، تليها النسبة 9.37 % و الذين يرون مرتفعة جدا.

2- ضعف الكفاءة الأكademie لدى هيئة التدريس:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	0	%0
منخفضة	10	%31.25
متوسطة	10	%31.25
مرتفعة	10	%31.25
مرتفعة جدا	02	%01.25
المجموع	32	%100

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يتضح لنا أن أعلى نسبة ترى بأن الكفاءة الأكademie لدى هيئة التدريس مرتفعة بنسبة 31.25% ثمها نسبة 31.25% يرون نسبة متوسطة بنسبة 31.25% ثم نسبة 6.25% يرون بأنها مرتفعة جدا.

3- افتقار أعضاء الهيئة التدريسية الخبرات التربوية

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	00	%0
منخفضة	09	%28.12
متوسطة	16	%50
مرتفعة	02	%6.25
مرتفعة جدا	05	%15.62
المجموع	32	%100

يتضح لنا من خلال النسب أن نسبة 50% من العينة يرون بأن الخبرة التدريسية لديها خبرات تربوية متوسطة، تليها نسبة 28.12% الذين يرون بأنها منخفضة ثم نسبة 15.62% الذين يرون بأنها مرتفعة جدا.

4- استخدام أعضاء الهيئة التدريسية للوسائل التقليدية في التدريس:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جداً	05	%15.62
منخفضة	00	%00
متوسطة	09	%28.12
مرتفعة	16	%50
مرتفعة جداً	02	%6.25
المجموع	32	%100

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يتضح لنا أن الهيئة التدريسية تستخدم الوسائل التقليدية بنسبة مرتفعة 50%， تليها النسبة المتوسطة 28.12% الذين يرون بأنها منخفضة 6.25% يرون بأنها مرتفعة جداً.

5- قلة توفر الحوافز الكافية:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جداً	0	%0
منخفضة	10	%31.25
متوسطه	06	%18.75
مرتفعة	06	%18.75
مرتفعة جداً	10	%31.25
المجموع	32	%100

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن الحوافز غير ت فيه غير كافية بنسبة 31.25% مرتفعة جداً، تليها النسبة المنخفضة 31.25% ثم النسبة المتوسطة .18.75%

6- قلة توافر التخصصات المطلوبة لدى أعضاء هيئة التدريس:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جداً	0	%0
منخفضة	10	%31.25
متوسطة	10	%31.25
مرتفعة	06	%18.25
مرتفعة جداً	06	%18.25
المجموع	32	%100

من خلال النتائج التي توصلنا إليها و التي تبين قلة توافر التخصصات بنسبة متوسطة 31.25% تليها نسبة المؤترفة.

7- ضعف التزام أعضاء الهيئة التدريسية:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جداً	2	%6.25
منخفضة	2	%6.25
متوسطة	20	%62.25
مرتفعة	2	%6.25
مرتفعة جداً	6	%18.75
المجموع	32	%100

يتضح لنا الخيبة التدريسية غير ملتزمة النسبة المتوسطة بنسبة 62.5 تليها نسبة 18.75% وهي المرتفعة جداً.

8- افتقار أعضاء الهيئة المعرفة الكافية لمبادىء إدارة الجودة:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جداً	0	%0
منخفضة	10	%31.25
متوسطة	06	%18.75
مرتفعة	06	%18.75
مرتفعة جداً	10	%31.25
المجموع	32	%100

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أن أعضاء الهيئة يفتقرن لمعرفة مبادئ إدارة الجودة الشاملة ويجهلون مدى أهميتها في التعليم العالي بنسبة 31.25% تليها نسبة 18.75%.

9- قلة تعاون أعضاء لجنة التدريسية مع إدارة القسم:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جداً	02	%6.25
منخفضة	04	%12.5
متوسطة	16	%50
مرتفعة	00	%00
مرتفعة جداً	10	%31.25
المجموع	32	%100

من خلال نتائج يوضح لنا أن لجنة التدريسية غير متعاونة مع إدارة القسم بنسبة 31.25% تليها نسبة 50%.

10- قلة اهتمام الادارة الجامعية بخلق روح معنوية عالية لدى اعضاء الهيئة التدريسية:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	02	%6.25
منخفضة	00	%0
متوسطة	10	%31.25
مرتفعة	04	%12.5
مرتفعة جدا	16	%50
المجموع	32	%100

يتضح لنا ان الادارة الجامعية لا تهتم بخلق روح معنوية لدى اعضاء الهيئة التدريسية بنسبة مرتفعة جدا 50% تليها المتوسطة 31.25% ثم النسبة المنخفضة %6.25

11- ضعف العلاقات الإنسانية بين اعضاء الهيئة التدريسية:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	00	%00
منخفضة	00	%00
متوسطة	06	%18.75
مرتفعة	06	%18.75
مرتفعة جدا	20	%62.5
المجموع	32	%100

من خلال نتائج المتاحصل عليها نرى بأن العلاقات الإنسانية بين اعضاء الهيئة التدريسية ضعيفة بنسبة مرتفعة جدا 62.5% تليها نسبة 18.75% و هي نسبة متوسطة.

فالهيئة التدريسية هي الركيزة الأساسية لعملية التعليمية و لذا يجب على أرباب المؤسسات العمل على تذليل كل الصعوبات التي يمكن أن تواجه الهيئة التدريسية، وأن تعمل على راحتهم و الإرتقاء بهم بالرغم من كل المعوقات و العراقيل التي تحول دون ذلك.

معوقات تتعلق بالبحث العلمي:

1- تركيز الجامعية على مواضيع تقليدية:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	2	%6.25
منخفضة	4	%12.5
متوسطة	6	%18.75
مرتفعة	18	%56.25
مرتفعة جدا	02	%6.25
المجموع	32	%100

ينتضح من حلول الجدول النتائج المنحصل عليها أن الجامعة ترتكز على «راثة» مع تقليدية بنسبة 56.25% تليها نسبة 18.75% وهي نسبة متوسطة.

2- ضعف التعاون بين الجامعة و المؤسسات المحلية و العالمية في البحث العلمي:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	00	%0
منخفضة	00	%0
متوسطة	06	%18.75
مرتفعة	06	%18.75
مرتفعة جدا	20	%62.5
المجموع	32	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها يتضح لنا أن الجامعة غير متعاونة مع المؤسسات المحلية و العالمية بنسبة 62.5% وهي نسبة مرتفعة جداً ليها النسبة المتوسطة .%18.75

3-شيخ الحوافر المادية و المعنوية التي تقدمها الجامعة:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جداً	0	%0
منخفضة	2	%6.25
متوسطة	12	%37.5
مرتفعة	12	%37.5
مرتفعة جداً	06	%18.75
المجموع	32	%100

يتضح لنا من خلال النتائج أن الجامعة لا تقدم حواجز لإجراء البحث العلمي بنسبة مرتفعة تقدر ب 37.5% ليها نسبة 18.75% و ذلك راجع إلى عدم توفر الإمكانيات بشكل كافٍ من أجهزة و معدات.. الخ بالإضافة إلى قلة الدافعية لدى الكثير من الطلبة.

و يرجع كذلك إلى إغفال دور البحث العلمي كمعيار لرقية عضو هيئة التدريس، و عدم وجود مراكز داخل الجامعة تعنى بتطوير كفاءة عضو هيئة التدريس،

بالإضافة إلى افتقار التدريسية للمعرفة الكافية بمبادئ إدارة الجودة الشاملة و يرجع خذا الشح كذلك إلى إعتماد توظيف عضو هيئة التدريس حسب طبيعة العلاقات الشخصية مع الإدارة لأ حسب كفاءته العلمية.

4- غياب التعاون بين الباحثين في الجامعات المختلفة:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	0	%0
منخفضة	2	%6.25
متوسطة	12	%37.5
مرتفعة	06	%18.75
مرتفعة جدا	12	%37.5
المجموع	32	%100

يتضح لنا من خلال النسب غياب التعاون بين الباحثين في الجامعات المختلفة بنسبة مرتفعة جدا تقدر ب 37.5% تليها النسبة 18.75% وهي النسبة مرتفعة أيضا و خذارا جه إلى عدم التجدد الابتكاري عضو هيئة التدريس و ذلك بالإعتماد على المعلومات القديمة دون تحديثها كذلك عدم اكتساب الكفير من أعضاء الهيئة التدريسية لمهارات التكنولوجيا و التقنيات الحديثة.

5- عدم توفر استراتيجية وطنية للبحث العلمي في الجزائر:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	2	%6.25
منخفضة	4	%12.5
متوسطة	4	%12.5
مرتفعة	6	%18.75
مرتفعة جدا	16	%50
المجموع	32	%100

من خلال النتائج المتوفر عليها يتضح لنا عدم توفر استراتيجية وطنية للبحث العلمي في الجزائر بنسبة مرتفعة هي 56.25% وهي نسبة مرتفعة.

و خذا راجع إلى قلة توافر الحواجز الكافية في أعضاء هيئة التدريس .
كذلك افتقار الجامعات لمراكيز التدريبية تهتم بتطوير عضو هيئة التدريس من
الداخلية التربوية .

6- افتقار الجامعة إلى شبكة معلوماتية تقنية حديثة لاستخدامات الكلية و العاملين:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	06	%18.75
منخفضة	00	%0
متوسطة	02	%6.25
مرتفعة	18	%56.25
مرتفعة جدا	06	%18.75
المجموع	32	%100

يتضح لنا من خلال النسب أن الجامعة تفتقر للتقنيات الحديثة بنسبة مرتفعة 56.25% تليها نسبة 18.75% و هذا راجع إلى عدم تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة تطبيقاً صحيحاً في الجامعة الجزائرية .

7- قلة إصدارات المجالات العلمية المعتمدة:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	4	%12.5
منخفضة	0	%0
متوسطة	6	%18.75
مرتفعة	6	%18.75
مرتفعة جدا	16	%50
المجموع	32	%100

يتضح لنا من خلال النتائج قلة إصدارات الجامعة للمجالات العلمية المحكمة بنسبة مرتفعة جداً 50% تليها نسبة 18.75%.

و هذا راجع إلى عدم وجود شبكة معلومات تقنية حديثة لدى المكتبات.

جدول يبين العوامل الداخلية التي تعيق بتطبيق ا.ج.ش في ت ع:

الإجابة	النكرار	النسبة
الطلاب	0	%00
الأساتذة	18	%52.94
الادارة	16	%47.06
المجموع	34	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها يتضح أن الأساتذة يعيقون تطبيق إدارة الجودة الشاملة بنسبة 52.94% تليها الادارة بنسبة 47.06%.

جدول يبين العوامل الخارجية التي تعيق سير نجاح تطبيق ا.ج.ش في ن ع:

الإجابة	النكرار	النسبة
البيئة المحيطية	21	%61.76
الثقافة الخارجية	13	%38.23
المجموع	34	%100

يتضح لنا من خلال النتائج أن معوقات إدارة الجودة الشاملة تمثلت في البيئة المحيطية بنسبة 61.76% تليها الثقافة الخارجية بنسبة 38.23%.

**جدول بين العرائض التي تعيق نجاح تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم
العالي بصفة عامة**

النسبة	النكرار	الإجابة
%44.12	15	التعليم المعتمد على التلقين
%32.35	11	اجراء البحث العلمي
		لأغراض الشرفية و الكسب
%23.53	08	انعدام الاستقلال الذاتي
%100	34	المجموع

من خلال النتائج المتحصل عليها تتبين أن هرائيل الجودة في التعليم المعتمد على التلقين بنسبة 44.12% يليها معيق البحث العلمي لأغراض الشرفية و الكسب بنسبة 32.35% ثم يأتي انعدام الاستقلال الذاتي بنسبة 23.53%.

جدول يعبر عن مستوى التعليم العالي:

النسبة	النكرار	الإجابة
00%00	0	ستار
%	0	جيد
%44.12	15	مقبول
%55.88	19	ضعيف
%100	34	المجموع

يتضح لنا من خلال النسب المتحصل عليها أن مستوى التعليم العالي بالجزائر ضعيف بنسبة 55.88% تليها 44.12% وهي نسبة مقبولة.

3- غياب النزاهة و الشفافية عند التوظيف:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	0	%0
منخفضة	1	%16.66
متوسطة	3	%50
مرتفعة	0	%0
مرتفعة جدا	2	%33.33
المجموع	06	%100

نستخلص من خلال النتائج التي تحصلنا عليها أن النزاهة و الشفافية غائبة في التوظيف بنسبة 50% تليها نسبة 33.33% ثم أفاد العينة الذين يرون بأنها مرتفعة جدا أي غائبة تماما تليها نسبة 16.66% يرون بأنها منخفضة.

4- غياب الثقة بين الإداريين:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	0	%0
منخفضة	0	%0
متوسطة	04	%66.66
مرتفعة	1	%16.66
مرتفعة جدا	1	%16.66
المجموع	06	%100

يتضح لنا من خلال النتائج التي تحصلنا عليها أن الثقة بين الإداريين متوسطة بنسبة 66.66% تليها نسبة 16.66% لاعتمادهم على طبيعة العلاقات الشخصية التي تربطهم إدارة الجامعة.

عدم وجود التجانس بينهم بالإضافة إلى تضخم الهياكل الإدارية و تصادم النظم المالية والإدارية.

5- قلة الاحترام الدارسين للسلم الإداري في العمل:

الإجابة	النسبة	النكرار
منخفضة جدا	%16.60	1
منخفضة	%0	0
متوسطة	%16.60	1
مرتفعة	%50	3
مرتفعة جدا	%16.60	1
المجموع	%100	06

يتضح لنا من خلال النتائج التي تحصلنا عليها أن الإداريين لا يحترمون السلم الإداري للعمل بنسبة مرتفعة تثبت في 50% تليها نسبة 16.60% و هي نسبة متوسطة.

6- ضعف قيام إدارة الجامعة بتدريب الإداريين على تحديد المشاكل و من ثم حلها

الإجابة	النسبة	النكرار
منخفضة جدا	%0	0
منخفضة	%0	0
متوسطة	%16.66	1
مرتفعة	%83.33	5
مرتفعة جدا	%00	0
المجموع	%100	32

من خلال النتائج التي لدينا يتضح لنا ضعف الجامعة و عدم تدريبيها للإداريين على تحديد المشكل و حلها بنسبة مرتفعة 83.33% تليها نسبة 16.66%.

7- اهتمال إدارة الجامعة الشكاوى و اقتراحات الإداريين:

الإجابة	النسبة	النكرار
منخفضة جدا	%00	0
منخفضة	%00	0
متوسطة	%00	0
مرتفعة	%100	06
مرتفعة جدا	%00	0
المجموع	%100	06

يتضح لنا من خلال دراستنا أن الإدارة لا تأخذ بعين الاعتبار شكاوى الإداريين و ذلك بنسبة مرتفعة شملت كل أفراد العينة و تقدر ب 100 %.

8- ضعف تشجيع إدارة الجامعة للإداريين على المشاركة في المؤتمرات و الندوات التكوينية:

الإجابة	النسبة	النكرار
منخفضة جدا	%00	0
منخفضة	%00	0
متوسطة	%33.33	02
مرتفعة	%66.66	4
مرتفعة جدا	%00	0
المجموع	%100	06

إن إدارة الجامعة لا تشجع الإداريين على المشاركة في المؤتمرات و ذلك بنسبة مرتفعة 66.66% تليها نسبة متوسطة 33.33% و ذلك بسبب خياب الحوافز المادية و المعنوية التي تشجع البحث العلمي، و عدم افتتاح الجامعة على المسؤوليات المحنية و التعالية لدى الأبحاث العلمية.

9- تضخم عدد الإداريين بالنسبة للمهام الموكلة لهم:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	2	%33.33
منخفضة	3	%50
متوسطة	1	%16.66
مرتفعة	0	%00
مرتفعة جدا	0	%00
المجموع	06	%100

من خلال النتائج ثری بأن عدد الإداري غير مضخم بالنسبة لمهامهم بنسبة منخفضة 50% تليها النسبة المتوسطة 16.66% ثم النسبة 33.33% المنخفضى جدا و خذا راجع إلى الهياكل الإدارية، و تقاحم النظم المالية والإدارية التي تتاسب و طبيعة المؤسسات التعليمية.

10- ضعف عمل إدارة الجامعة على تمنية كفاءات العاملين من خلال قدراتهم:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	1	%16.66
منخفضة	3	%50
متوسطة	1	%16.66
مرتفعة	1	%16.66
مرتفعة جدا	0	%00
المجموع	06	%100

يتضح من خلال النتائج التي توصلنا إليها أن قدرة الجامعة على تنمية كفاءات العاملين من خلال تدريفهم منخفضة بنسبة 50% تليها النسبة 16.66% و هي نسبة متوسطة.

و ذلك راجع إلى عدم التزام الإدارة العليا بتحقيق برنامج إدارة الجودة الشاملة بالإضافة إلى عدم حصول الموظفين على المشاركة في برنامج إدارة الجودة الشاملة.

11- ضعف العلاقات الإنسانية بين الإدارة و العاملين:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	0	%00
منخفضة	1	%16.66
متوسطة	1	%16.66
مرتفعة	1	%16.66
مرتفعة جدا	03	%50
المجموع	06	%100

يتضح لنا من خلال النتائج التي تحصلنا عليها أن العلاقات بين الإدارة و العاملين نسبتها ضعيفة 50% تليها نسبة 16,66% وهي نسبة متوسطة.

بسبب تركيز المؤسسة على تبني طرق و أساليب لإدارة الجودة الشاملة التي لا تتفق مع نظام إنتاجها و موظفيها.

مقومة التغيير سواء كان من العاملين أو الإدارة، كذلك تخوف بعض العاملين في المؤسسة من تحمل المسؤولية و الالتزام بمعايير حديثة بالنسبة إليهم.

12- وجود درجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات في الجامعة:

الإجابة	النكرار	النسبة
منخفضة جدا	0	%00
منخفضة	0	%00
متوسطة	0	%00
مرتفعة	02	%33.33
مرتفعة جدا	04	%66.66
المجموع	06	%100

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها يتضح لنا وجود مركزية عالية اتجاه القرار
في الجامعة بنسبة مرتفعة جدا 50% تليها نسبة 16.66%

ثالثاً: من خلال تحليل استجابات أفراد العين الدراسية ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- بالنسبة للنتائج للمعوقات التي تتعلق بالجانب الإداري فقد أظهرت النتائج أن نسبة متوسطة من المستجيبين بلغت 57.41% أقرن بوجود معوقات في هذا المجال و على رأس المعوقات: " وجود درجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات الجامعية"

2- بالنسبة للمعوقات التي تتعلق بالهيئة التدريسية، فقد أظهرت النتائج أن نسبة متوسطة من المستجيبين 51.25% أقرت بوجود معوقات في هذا المجال، على رأس المعوقات: " افتقار أعضاء الهيئة التدريسية للمعرفة الكافية بمبادئ إدارة الجودة الشاملة".

3- بالنسبة للمعوقات التي تتعلق بالبحث العلمي: فقد أظهرت النتائج أن نسبة مرتفعة من المستجيبين بلغت 69.56% أقرت بوجود معوقات في هذا المجال.

- أظهرت النتائج أن أعلى معوق من معوقات مجالات الدراسة هو :

- المعوق الإداري و البحث العلمي

ثالثاً: التوصيات والاقتراحات:

- الحد من المركزية في اتخاذ القرارات الجامعية، و ضرورة مشاركة العاملين في الجامعة، و النخبة في المجتمع من أجل التطوير و التحسين المستمر، و القضاء على المعضلات و المشاكل بأسلوب علمي واع.
- العمل الجاد على نشر ثقافة الجودة و مبادرتها داخل المؤسسات التعليمية، من خلال تدريب أعضاء هيئة التدريس.
- العمل على تهيئة القاعات الدراسية بحيث تتلاءم مع عدد الطلاب.
- تعزيز البحث العلمي من خلال توفير ميزانية مجزية و مراجع، و مختبرات، و تخفيض ساعات للعمل الأكاديمي من أجل التفرغ للعمل البحثي.
- اهتمام الجامعة بخرجيتها من خلال تأمين فرص عمل لها عن طريق التواصل مع السوق المحلي و العالمي، و التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي.
- توفير الأجواء النفسية و العلمية و الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي بحيث تكون قائمة على المودة و الاحترام المتبادل بين الإدارة و العاملين من جهة و بين الأعضاء الهيئة التدريسية و الطلاب من جهة أخرى، و هذا ينعكس إيجاباً على المؤسسة.
- اعتماداً الإدارية الجامعية ووحدة الجودة في الجامعات لمنهج المقارنة المرجعية لتحسين مستوى خدماتها الإدارية و الأكاديمية و الساندة مع ضرورة مقارنة هذا المنهج بنماذج جامعتان متميزة عالمية.

خاتمة:

إن جودة التعليم العالي هي مسؤولية المجتمع كله بجميع مستوياته الأكademية و السياسية و الاجتماعية، و لا يجب أن يتحمل هذا العبء الجهاز الإداري للجامعة، بل تتجلى براعة الإدارة الناجحة في حشد و حفز كافة الطاقات البشرية منها و المادية و تنسيقها و خلق بيئة تنظيمية ملائمة للعمل كفريق واحد حتى تحقق أهدافها و تتجز رسالتها.

و منه فإن تبني إدارة الجودة الشاملة أصبح ضرورة ملحة لفرضها التغيرات العملية و التكنولوجية و المعرفية على المستوى العالمي لذ يجب أن تكون الجامعة الجزائرية ضمن هذا التحول حتى تستطيع البقاء و الاستمرار و التجديد، و العمل على غرس ثقافة الارتباط بالمكان و خدمته، بالإضافة إلى غرس النوعية و ضبطها، و لأن الجامعة تشكل أهم مؤسسات التعليم العالي، كما أنها محور أهدافه، و بما أن الجامعة مصنع القوى العالمية في المجتمع، فليس أفضل من أن تتشكل هذه القوى على أساس النوعية و الكيفية بدلا من التركيز العام.

المراجع

- 11- السيد متير: إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في منشآت التعليم العالي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة، ب ت .
- 12- العاجز فؤاد و نشوان جميل تقرير التعليم الجامعي لتنمية المجتمع الفلسطيني، الأردن 2006
- 13- العزاوي محمد عبد الوهاب: إدارة الجودة الشاملة دار اليزوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان 2005.
- 14- العني عبد السatar محمد : تصويم التعليم الجانعى باستخدام إدارة الجودة الشاملة، الإمارات، ب ت..
- 15- العلوى حسن محمد: إدارة الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم العالى، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز ، جدة 1994.
- 16- أنطوان نعمة المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق ، بيروت، لبنان ، 2000.
- 17- بولفجة أغيات: التربية و التعليم في الجزائر دار العرب للنشر و التوزيع، وهران الجزائر ، 2006.
- 18- بولفجة أغيات: التربية و التكوين بالجزائر ديوان المقطوعات الجامعية، 1999.
- 19- توفيق محمد عبد المسن: قياس الجودة و قياس المقارنة، دار الفكر العربي، 2006..
- 20- جمال الدين العويساتي : إدارة الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، ط3، الجزائر 2003.
- 21- حافظ فرج أحمد الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية عالم الكتب، مصر ، القاهرة ، 2007.
- 22- خفخاوي عباس الجودة الشاملة جامعة الإسراء عمان، 1994

- 23- حمود خضير كاظم: إدارة الجودة و العملاء دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن 2002.
- 24- حمود خضير كاظم: إدارة الجودة الشاملة ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ب ت.
- 25- رجاء قدار طاهر: المدخل لإدارة الجودة الشاملة و الإيزو دار الحصاد دمشق ، 1998.
- 26- رشاد علي عبد العزيز الموسوي و ديناس يسري سليم ز عبل: دور الجودة التعليمية الشاملة في تنمية ابداع الطفل، دار الوفاء لدنيا الطباعة.
- 27- رضا صاحب أبو حمد ، سان كاظم الموسوي، وظائف المنظمة المعاصرة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن.
- 28- زيـم محمد الشرقاـوى: التعليم و الجودة الشاملة في مكتبة النهضة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة 2009.
- 29- سامي فريـقـعـ آخرـونـ منـاهـجـ الـبحـثـ العـلـمـيـ وـ أـسـايـلـهـ، دـارـ مـجـدـلـاـوـيـ النـشـرـ الأـرـدنـ بـ بـ بـ
- 30- سالم مستهيل شناس: الدراسات في مناهج الادارة التعليمية رؤية نقدية معاصرة دار الكتب الجامعية الحديثة، ليبيا.
- 31- سعيد بن حمد الربيعي و آخرون العولمة و التعليم الجامعي عالم الكتب للنشر و التوزيع، مصر 2006.
- 32- سمير محمد عبد العزيز : اقتصاديات جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة و الإيزو دار الاشعاع للطباعة و النشر القاهرة 2000.
- 33- سلامـةـ كـابـدـوـ وـ آخـرـونـ: تصـوـيرـ نـظـمـ الجـودـةـ فيـ التـرـيـةـ المـرـكـزـ العـرـبـيـ لـلـتـكـوـينـ وـ النـشـرـ، دمشق، 1999.

- 34- شلبي محمد سامي: نظم معلومات الادارة للمكتبات و مراكز المعلومات المفاهيم و التطبيقات ، دار المریخ للنشر الرياض، 1994.
- 35- سليمان عبد الفتاح محمود إدارة الجودة الشاملة في شركات و مشروعات التشييد، إنترال للطباعة و النشر، القاهرة 2001.
- 36- صلاح الدين شروخ: منهجية البحث دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة .
عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، المكتبة الأنجلو مصلانية ، ب ت.
- 37- عبد الغني:المحددات التنظيمية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة الملك عبد العزيز .2001
- 38- عبد المحسن توفيق محمد تخطيط و مراقبة جودة المنتجات، مدخل إدارة الجودة الشاملة جامعة الزقازيق، القاهرة
- 39- عبد الله عبد الرحمن، محمد علي بدري: مناهج و طرق البحث الاجتماعي دار المعرفة الجامعية، بيروت 2000.
- 40- عبد النبي و سعاد سيفوتى: بحوث و دراسات في نظم التعليم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001.
- 41- عبد الهادي جوهري: قاموس علم اجتماع المكتب الجامعي الحديث، ط3، الاسكندرية، 1998.
- 42- عصام نور الدين: معجم نور الدين الوسيط، دار الكتب العلمية لبنان.
- 43- عمر حسن مساد الادارة التعليمية دار صفاء للنشر و التوزيع عمان الأردن 2005
- 44- عقيلي عمر وصفي المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة و جهة نظر دار وائل للنشر و التوزيع، عمان (000) 2000.

- 45- علي السلمي ادارة الجودة الشاملة و متطلبات التأهيل للايزو دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع .
- 46- علي السلمي: تطور الفكر التنظيمي، دار غريب للنشر و التوزيع القاهرة.
- 47- علوان قاسم: الدراسات في الادارة التروية دار وائل للنشر و التوزيع، عمان 2005.
- 48- فايد عبد الحمدي: ادارة الانتاج مكتبة عين الشمس، القاهرة 1997.
- 49- فريد عبد الفتاح المنهج العلمي لتطبيق ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية، دار الفكر للطباعة و النشر ، القاهرة، 1996.
- 50- قاسم النايف علوان المحياوي: ادارة الجودة و متطلبات الإيزو 2001، 2002. دار الثقافة للنشر و التوزيع 2005.
- 51- محمد بن حمودة : علم الادارة الدرسية نظريات و تطبيقاته في النظام التروي الجزائري دار العلوم للنشر عنابة الجزائر 2000.
- 52- محمد بهجة جاد الله كشك: المنظمات و أدوار إدارتها المعاصرة ، الجامعية 1999، الاسكندرية مصر 1999.
- 53- محمد عابد عامر المجلاد: أهمية التخطيط الاستراتيجي في انجاز المنظومة الادارية دار وائل للنشر و التوزيع الأردن.
- 54- محمد مذكور: التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل دار الفكر العربي القاهرة 2000.
- 55- محمد الرضي الشندي: الجودة الكلية الشاملة و الإيزو بين النظرية و التطبيق، مصر 1996.
- 56- محمد عوض التر陶ري: ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، دار المسيرة عمان، 2005.

67- عساف عبد المعطي معوقات إبداع الإداري في المنظمات المعاصرة مجلة الإدارة العدد 62 سبتمبر.

68-عشيبة فتحي درويش الجودة الشاملة و امكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري ، ورقة عمل قدمت في المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية الجامعة اللبنانية، بيروت 17-19 ابريل 2000.

69-نشوان يعقوب تطوير كفايات المشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة في فلسطين، مجلة البحث و الدراسات التربوية الفلسطينية العدد 149-148، ص 149-148، 2000.

70- العارف عبد النطيف، قران احمد معوقات تطبيق الجودة في التعليم العالي من وجهة نظر المسؤولين زو المشرفين التربويين و مديرى المدارس في منظمة البحث التعليمية ، دراسة مقدمة للمؤتمر 14 ، 28-29 جويلية.

د-المراجع الأجنبية:

- 71-Adam E ;Ebert.R.production and operation management,5th.ed,englewood cleffs,london.
- 72-Heier ,J,Render,B,production and operation management,allyn and bacsnninc,london.
- 73-jaboloski,j,implementing total quality management,U.S.A,1991.
- 74- Kanji and other :total quality management,inuk higher education institution,10,1999.
- 75-Bachmur,Doglas :issues in higher education quality assurance,austrelian journal of public adminstration,vol63,no2.
- 76-Gatchalian,n,people empowerment an over view without publisher,san diego,phc for U.S.A,1997.

مواقع الانترنت:

- 77-www.mesro إصلاح التعليم العالي،جوان 2007
- 78-(<http://www.jeddah.edu.sa/developer/iso>) مستويات الجودة
- فارس شلال ،أسيل علي مز هر: "جودة معايير اختبار عضو الهيئة التدريسية في - 79 مؤسسات التعليم العالي" نفلا عن موقع معهير 9358/3 ط www.abegs.org/sites/uplad/docli.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 08 ماي 45 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية
مختبر تنظيم وعمل

استماره حول:

معوقات ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

منكرة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع التنظيم والعمل

تحت إشراف الأستاذ:
بلعادي ابراهيم

إعداد الطالبات:
- حداد أسماء
- تريعي مفيدة

ملاحظة:

-إن بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستعمل إلا لغرض البحث العلمي فقط
-الرجاء منكم وضع علامة (X) في المربع المناسب والتعاون معنا من خلال إجابتكم

السنة الجامعية
2013/2012

استماره موجهه للاساتذه الذين يمارسون وظائف ادارية

I/بيانات شخصية:

1 - الجنس: ذكر

2 - العمر: اقل من 35 سنة

من 36 - 45 سنة

من 46 - فما فوق

3 - المؤهل العلمي: دكتوراه

ماجستير

أستاذ التعليم العالي

أستاذ محاضر

أستاذ مساعد

..... 5 - التخصص:

6 - سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات

من 5-10 سنوات

من 11-15 سنة

اكثر من 15 سنة

..... 7 - الوظيفة الحالية:

تاریخ و اثار

8 - القسم : علوم اجتماعية

9- هل المسؤول الاداري يستفيد من الدورات التدريبية الخاصة بالتسهيل الاداري؟

لا

نعم

10- هل اقتراحات الاساتذة حول تسهيل الكلية تأخذ بجدية؟

11- في حالة الاجابة بـ"نعم" كيف؟

12- في حالة الاجابة بـ"لا" لماذا؟

13- هل سمعت المنظومة الجامعية لتطوير التعليم العالي حسب رأيك؟

لا

نعم

14- اذا كانت الاجابة بـ"نعم" أعطي مثلا على ذلك؟

15- هل قدمت الجامعة محاولات لتحسين التكوين المقدم للطلبة؟

لا

نعم

16- في حالة الاجابة بنعم فيما تكمن هذه المحاولات؟

17- هل كان للبرامج الاصلاحية التي استفادت منها الجامعة دور في تطوير المنظومة الجامعية؟

لا

نعم

18- اذا كانت الاجابة بـ"نعم" كيف؟

19- اذا كانت الاجابة بـ"لا" لماذا؟

٢٠- كييف تقييم هذه الصعوبات التي يعانيها الادارة الجامعية في تنفيذ المهام ادارية

درجة المحسوب					
منخفض جدا	مرتفعة جدا	متوسطة	منخفضة جدا	مرتفعة جدا	III- صعوبات تتعلق بالهيئة الادارية
					- ضعف مناسبة كفاية الموظفين مع مسؤولياتهم
					- ضعف الاهتمام الكافي من قبل الاداريين بقانون الجامعة
					- غياب النزاهة والشفافية عند التوظيف
					- غياب الثقة بين الاداريين
					- قلة احترام الاداريين للسلم الاداري في العمل
					- ضعف قيام ادارة الجامعة بتدريب الاداريين على تحديد المشاكل ومن ثم حلها
					- اهتمام ادارة الجامعة لشكاوى واقتراحات الاداريين
					- ضعف تشجيع ادارة الجامعة للاداريين على المشاركة في المؤتمرات والندوات التكوينية
					- تضخم عدد الاداريين بالنسبة للمهام الموكولة اليهم
					- ضعف عمل ادارة الجامعة على تنمية كفاءات العاملين من خلال تدريبيهم
					- ضعف العلاقات الإنسانية بين الاداراء والعاملين
					- وجود درجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات في الجامعة
					- صعوبات اخرى

21 - ما هي المتطلبات الأساسية لدى المؤسسات الجامعية حتى تستطيع تقبل مفاهيم ادارة الجودة الشاملة؟

- دعم الادارة العليا وتأييدها لإدارة الجودة الشاملة
- ترسیخ ثقافة ادارة الجودة الشاملة في جميع الأفراد
- اعطاء الاستقلالية اللازمة في الكليات والاقسام

22 - ما هي المعوقات الادارية التي تعيق تطبيق ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي؟

- داخلية
- خارجية

23 - كيف تعتبر مستوى التعليم العالي في الجزائر؟

- ممتاز
- جيد
- مقبول
- ضعيف

24 - اذا كانت الاجابة "ضعيف" الى ماذا يرجع ذلك حسب رأيك؟

استماره موجهه للاساتذه و الاساتذه الاداريين

I/بيانات شخصية:

 ذكر أنثى

 العمر: أقل من 35 سنة

 من 36 - 45 سنة

 من 46 - فما فوق

 المؤهل العلمي: دكتوراه

 ماجستير

4 - الرتبة:

 أستاذ التعليم العالي

 أستاذ محاضر

 أستاذ مساعد

5 - التخصص:

 سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات

 من 5 - 10 سنوات

 من 11 - 15 سنة

 أكثر من 15 سنة

7 - الوظيفة الحالية:

 تاريخ و اثار

 علوم اجتماعية

8 - القسم :